

0881

٢١٤
ش . س

شرح الحقائق النفسانية ، للمستر التفتازاني ، مستورد من
عصر ١٢٩٢ هـ . بخط بايزيد بن عيسى سنة ١٢٩٢ هـ .

٦٧ ق ١٥ س ١٩٩ x ١٥ سم

نسخة حسنة ، خطها نسخ ، طبع .

٥٨٨٦

الاعلام ١١٣: ٨ ، بروكلمان ٢٧: ١ الذيل ١ : ١

٧٥٨

أ - أصول الدين
ب - الفنايخ
ج - تاريخ النفس

١٢١٦١٩١٧

عدد
ملا

شرواد لبر کتور مشد رنقاب

نجو تم من شتاب الانجذاب

قد اکتاب مختار

شرح عقاید و احکام

شرواد لبر کتور مشد رنقاب

نجو تم من شتاب الانجذاب

شرواد لبر کتور مشد رنقاب

شرواد لبر کتور مشد رنقاب

نجو تم من شتاب الانجذاب

لا

شرواد لبر کتور مشد رنقاب
نجو تم من شتاب الانجذاب
قد اکتاب مختار
شرح عقاید و احکام
شرواد لبر کتور مشد رنقاب
نجو تم من شتاب الانجذاب
شرواد لبر کتور مشد رنقاب
نجو تم من شتاب الانجذاب

الحمد لله المتوحد بجلالاته وكما وصفته المتقدم في نعوت
الحزوت عن شوايب النقص وسماهات الصلوق على نبته محمد
المؤيد بساطع حجه وواضح بنباته وعلى آله واصحابه هداة طر
الحق وخاتمة وتعد فان مبني علم الشرايع والاحكام واساس
قواعد عقايد الاسلام هو علم التوحيد والصفات الموسوم بالكلام الجي
عن غلب الشكوك وظلمات الاوهام وان المختص بالبعقيد للامام
الاهمام ندوة علماء الاسلام بحكم الملة والدين عمى النفسى اعلى الله درجته
في دار السلام يستلزم من هذا الفن على غير الفرائد وذرر الفوائد في ضمن
فصوله التي في قواعده واصول واثناء لصوص هي اليقين جواهر
وفصوص مع غايته من التيقن والتهديب ونهاية من حسن التنظيم
والترتيب فحاولت ان اشرحه شرحا يفصل بجلالاته ويبين
معضلاته وينشر مطوياته ويظهر مكنوناته مع توجيه الكلام في تنقيح
تنبيه على المرام في توضيح وتحقيق المسائل غت تدبير وتدقيق
لذلك لابل انه تحبير ونفس من المقاصد بعد تهديد وتكثير للفوائد
مع تحريدها وبالكشف المنع عن الاطالة والامال ومنحافيا عن غطر في الاقتصاد
من الملال في التوفيق والقبول

الاظناب والاخلال والله الهادي الى سبيل الرشاد والمسئول الى النيل العصمة
والشهاده محسب ونعم الوكيل اعلم ان الاحكام الشرعية منها ما يتعلق
بكيفيه العمل وبسبب فرعية وعملية ومنها ما يتعلق بالاقتقاد وبسبب
اصلية واعتقادية والعلم المتعلق بالاولى يسمى علم الشرايع والاحكام
لما انها لا تستفاد الا من جهة الشرع ولا يسبق الفهم عند اطلاق الاحكام
الا اليها والثانية علم التوحيد والصفات لما ان ذلك اشهر مما حقه
واشرف مقاصده وقد كانت الاول من الصلوات والتابعين رضى ان
الله عليهم اجمعين لصفاء عقايدهم ببركة صحة النبي هم وقرب العهد
بزمانه واقله الوقايح والاختلافات وتكتمهم من المراجعة الى التفتات
متغنين عن تدوين العليين وترتيبها آتوا با وفصولا وتقرير مقاصدها
فروعها واصولا الى ان حدثت الفتن بين المسلمين والبغى على ائمة الدين التوحيد والشرايع
وظهر اختلاف الآراء والميل الى البدع والآلواء وكثرت الفتاوى ف
الواقعات والرجوع الى العلماء في المساهات فاشتغلوا بالنظر والاستدلال
والاجتهاد والانتباط وتهديد القواعد والاصول وترتيب الابواب
والفصول وتكثير المسائل بادلتها ويراد الله به باجوبتها وتعيين
الامواضع

الاحكام الشرعية ومنها ما يتعلق بكيفية العمل وبسبب فرعية وعملية ومنها ما يتعلق بالاقتقاد وبسبب اصلية واعتقادية والعلم المتعلق بالاولى يسمى علم الشرايع والاحكام لما انها لا تستفاد الا من جهة الشرع ولا يسبق الفهم عند اطلاق الاحكام

ادلتها وحصل معرفة الاحكام
ادلتها وان تقول الفقه هو علم الاحكام
والفقه هو علم الاحكام
وجوب الصلوة مطلقا
صلوة زيد وعمر مثلا وقد يقال ان اعتبار
كافي في الادلة كما يقال علم زيد بعينه
جعل المعروف بعينه حكمه الاستنباط او الاستدلال
تدريج الكلام اعرف قوله عن تدوين العليين
فما في الابواب بالاعتقاد وليس بعينه
فما في الابواب بالاعتقاد وليس بعينه
فما في الابواب بالاعتقاد وليس بعينه

الاحكام العملية عن ادلتها التفصيلية بالفقه ومعرفة احوال الادلة اجمالا
في افادتها الاحكام باصول الفقه ومعرفة العقائد عن ادلتها بالكلام
لان عنوان مباحثه كان قولهم الكلام في كذا وكذا ولان مثله الكلام كان
اشهر مباحثه واكثر تنازعا وجدا لانه ان بعض المتعلمين قتل كثيرا
من اهل الحق لعدم فوهم بخلق القرآن ولانه يورث فدية على الكلام
في تحقيق الشريعة والزام الخصم بالمنطق للفلسفة ولانه اول ما
يجب من العلوم التي انما تعلم وتنتج بالكلام فاطلق عليه هذا الاسم
لذلك نرى حصصه ولم يطلق على غيره لانه اول ما يتحقق
بالمباحثه وادارة الكلام من الجانبين وغيره قد يتحقق بالتأمل
ومطالعة الكتب ولانه اكثر العلوم خلافا ونزاعا فيستد افتقار
اليه الكلام مع المخالفين والتردد عليهم ولانه لفق ادلة صار كانه
هو الكلام دون ما عداه من العلوم كما يقال للفقير من الكلامين هذا
هو الكلام ولانه لا يتنازع على الادلة القطعية المؤيدة اكثرها بالادلة
السمعية اشد العلوم اثرا في القلب وتنفلا فيه فسمي بالكلام المشوق

من

من انكلم وهو الجرح وهذا هو كلام القديس ومنه خلافاً مع الفرو
الاسلامية خصوصاً المعنوية لانهم اؤلفوا اسسوا قواعد الخلاف ما ورد به
ظاهراً والذين جرحوا عليه جماعة من الصحابة رضوان الله عليهم اجمعين في
باب العقائد وذكر ان ربهما واصل ابن عطاء اعترفاً عن محمد بن الحسن
البصري بقوله ان من تكلم بكلمة ليس بمؤمن ولا كافر ويثبت المنزلة
بين المنزلةين فقال الحسن رضي الله عنه قد اعترفاً عن محمد بن الحسن
سموا انفسهم اصحاب الحديث والتوحيد لقولهم بوجوب ثواب المطيع و
عقاب العاصي على الله بعد ونفي الصفات القديمة عنه ثم اتهم
توغلوا في علم الكلام وتشبهوا باذيال الفلاسفة في كثير من الاصول
وشاع مدحهم بين الناس الى ان قال الشيخ ابو الحسن الاشعري لاستاذه
اي علي المجتبي ما تقول في ثلثة اخوة مات احدهم مطعماً والآخر
عاصياً والثالث صغيراً فقال ان الاول يغاب بالجنة والاخر يعاقب
بالنار والثالث لا يغاب ولا يعاقب قال الاشعري فان قال الثالث بارت
العالمين لانه احسن صغيراً وما ابيقتني الي ان اكبر فاو من بكر
واطيعك فادخل الجنة فقال يقول الرب ان كنت اعلم انك لو كبرت

من انكلم وهو الجرح وهذا هو كلام القديس ومنه خلافاً مع الفرو
الاسلامية خصوصاً المعنوية لانهم اؤلفوا اسسوا قواعد الخلاف ما ورد به
ظاهراً والذين جرحوا عليه جماعة من الصحابة رضوان الله عليهم اجمعين في
باب العقائد وذكر ان ربهما واصل ابن عطاء اعترفاً عن محمد بن الحسن
البصري بقوله ان من تكلم بكلمة ليس بمؤمن ولا كافر ويثبت المنزلة
بين المنزلةين فقال الحسن رضي الله عنه قد اعترفاً عن محمد بن الحسن
سموا انفسهم اصحاب الحديث والتوحيد لقولهم بوجوب ثواب المطيع و
عقاب العاصي على الله بعد ونفي الصفات القديمة عنه ثم اتهم
توغلوا في علم الكلام وتشبهوا باذيال الفلاسفة في كثير من الاصول
وشاع مدحهم بين الناس الى ان قال الشيخ ابو الحسن الاشعري لاستاذه
اي علي المجتبي ما تقول في ثلثة اخوة مات احدهم مطعماً والآخر
عاصياً والثالث صغيراً فقال ان الاول يغاب بالجنة والاخر يعاقب
بالنار والثالث لا يغاب ولا يعاقب قال الاشعري فان قال الثالث بارت
العالمين لانه احسن صغيراً وما ابيقتني الي ان اكبر فاو من بكر
واطيعك فادخل الجنة فقال يقول الرب ان كنت اعلم انك لو كبرت

لَعَصِيَتْ فَدَخَلَتْ النَّارَ فَكَانَ الْأَصْلَحُ لَكَ أَنْ تَمُوتَ صَغِيرًا قَالَا الْأَشْعَرِيُّ
عَنْ قَالَا النَّبِيُّ يَا رَبِّ لِمَ أَلَمْتَنِي صَغِيرًا لِيَلَا أَعْبِي كَرَفَلَا ادْخُلِ النَّارَ مَاذَا
يَقُولُ الرَّبُّ فَبُهِتَ الْجَبَائِيُّ وَتَرَكَ الْأَشْعَرِيُّ مَذْهَبَهُ وَاسْتَنْطَلَ هُوَ وَمَنْ
تَبِعَهُ بِإِبْطَالِ رَأْيِ الْمُعْتَرِئَةِ وَابْتِثَاتِ مَا وَرَدَ فِيهِ الشُّكُّ وَخُضِّي عَلَيْهِ الْجَمَاعَةُ
فَسَمِعُوا أَهْلَ الشُّكِّ وَالْجَمَاعَةَ ثُمَّ مَا نَقَلْتُ الْفَلَسْفَةَ إِلَى الْعَرَبِيَّةِ وَخَاضَ
فِيهَا الْأَسْلَافُ حَتَّى حَاطُوا إِلَى الرَّدِّ عَلَى الْفَلَسْفَةِ فِيهَا خَالَفُوا فِيهِ الشَّرِيعَةَ
فَسَطَّوْا بِالْكَلَامِ كَثِيرًا مِنَ الْفَلَسْفَةِ لِيَتَحَقَّقُوا مَقَاصِدَهَا فَيَتَمَكَّنُوا مِنْ
إِبْطَالِهَا وَهَلَمْ حَتَّى آتَى أَنْ أُدْرِجَ أَوْفِيهِ مَعْظَمُ الطَّبِيعِيِّاتِ وَالْإِكْتِهَانَاتِ وَ
خَاضُوا فِي الرِّبَاطِيَّاتِ حَتَّى كَادَ لَا يَبْقَى مِنْ الْفَلَسْفَةِ لَوْلَا اسْتِثْنَاءُ عَلِيِّ
السَّمْعِيَّاتِ وَهَذَا هُوَ كَلَامُ الْمُتَأَخِّرِينَ أَوْ بِالْجَمَلِ هُوَ أَشْرَفُ الْعُلُومِ لِكَوْنِهِ
أَسَاسَ الْأَحْكَامِ التَّرَعُّبَةِ وَرَبِّسَ الْعُلُومَ الدِّينِيَّةَ وَكَوْنِ مَعْلُومَاتِهِ
الْحَقَائِدَ الْأَسْلَاقِيَّةَ وَغَايَتَهُ الْفَوْزَ بِالتَّجَادَاتِ الدِّينِيَّةِ وَالْدُّنْيَاوِيَّةِ عَرَفَ
بِرَاهِنِهِ إِلَى الْقَطْعِيَّةِ الْمُؤَيَّدَةِ أَكْثَرَهَا بِالْأَدَلَّةِ السَّمْعِيَّةِ وَمَا نَقَلَ عَنْ بَعْضِ
السَّلَفِ مِنَ الطُّغْرَانِ فِيهِ وَالْمَنْعِ عَنْهُ فَإِنَّمَا هُوَ لِلْمُعْتَصِبِ فِي الدِّينِ وَالْحَقَائِدِ
عَنْ تَحْصِيلِ الْبَقِيَّةِ وَالْقَاصِدِ إِفْسَادَ عَقَائِدِ الْمُسْلِمِينَ وَالْحَائِضِ فِيهَا لَا يَفْتَقِرُ
إِلَّا إِلَى الشَّرْحِ

اليه من خواص المتكلمين والافكاف يتصور المنع عما هو اصل
الواجبات واساس الشروعات ثم لما كان مبني الكلام على الاستدلال
بوجود المحذرات على وجوه الصانع وتوحيده وصفاته وافعاله ثم منها
الي ساير السمعيك ناسب تصدير الكتاب بالتهيه على وجود ما يشاهد
من الالعيان والاعراض وتحقق العلم بها لينتقل بذكر الي معرفة ماهو
المقصود الآله ففار قال اهل الحق وهو الحكم المطابق للواقع يطلب
على الاقوال والعقائد والاديان والمذاهب باعتبار اشتراكها على ذكره
بقابلها الباطل واما الصلوة فقد شاع في الاقوال خاصة وبقابلها الكذب
وقد يفرق بينهما بان المطابقة تعتبر في الحق من جانب الواقع وقر
الضد من الجانب الحكم فحق صدق الحكم مطابقة الواقع ومعنى حقيقة
مطابقة الواقع آياته حقايق الاشياء نابعة حقيقة الشيء وما هيته ما
الشيء هو مفهوم قولنا مطابقة الواقع آياته وصف الحكم الاند مرتب فلا
الشيء هو مفهوم الحيوان الناطق للانسان بخلاف مثل الضاحك والكاتب
مما يمكن تصور الانسان بدونها من العوارض وقد يقال ان ما
الشيء هو ما باعتبار تحققه وباعتبار تشخصه هوية ومع قطع النظر عن
ذكر ماهيته والشيء عندنا الموجود والشئ والتحقه والوجود والكون

البعد من غوامض المتكلمين والافكاف بتصور المنع عما هو اصل
 الواجهات واساس الشروعات ثم لما كان مبني الكلام على الاستدلال
 بوجود المحذات علم وجود الصانع وتوحيده وصفاته وافعاله ثم منها
 الى سائر السمعيات ناسب تصدير الكتاب بالتمهيد على وجود ما يشاهد
 من الالهيان والاعراض وتحقق العلم به بالتوسل بذكر الي معرفة ما هو
 المقصود بالآخرة فقال قال اهل الحق وهو الحكم المطابق للواقع بطلان
 على الاقوال والعقائد والاديان والمذاهب باعتبار اشتغالها على ذكر
 بقاء الباطل واما الصلوة فقد شاع في الاقوال خاصة وبقابل الكذب
 وقد بدو بينهما بان المطابقة تعتبر في المحقق من جانب الواقع وفي
 الضد من الجانب الحكم فحق صدق الحكم مطابقة الواقع ومع حقيقة
 مطابقة الواقع آياته حقايق الاشياء ناسبة حقيقة الشيء وما هيته جاء
 فان مفهوم قولنا مطابقة الواقع آياته وصف الحكم الا انه متبني فلا يتصور
 الشيء هو من كمال الحيوان الناطق للانسان بخلاف مثل الضاحك والكاظم
 مما يمكن تصور الانسان بدون فانه من الحوارض وقد يقال ان ما به
 الشيء هو ما باعتبار تحققه وباعتبار لشخصه هو به ومع قطع النظر عن
 ذكر ما هيته والشيء عندنا الموجود والنبوت والتحقيق والوجود والكون الفاظ
 مترادفة معناها

او اذا افاء اذا ما بان ثلث
عمره من الشاء جمع امه
بمنه من الحقة وكون الشاء
الوجود اذا افاء في قولك
الاشياء ثابتة وضايق المحدثات
من القادرين على

فان قيل فالحكم بثبوت حقايق الاشياء يكون لغوا بمنزلة قولنا الامور
الثابتة ثابتة قلنا المراد ان ما يعتقده حقايق الاشياء ونسبها اليها
من الانسان والعرض والساء والارض امور موجودة في نفس الامر
كما يقال واجب الوجود موجود وهذا الكلام مفيد رتبما يحتاج الى
البيان وليس مثل قولك الثابت ثابت ولا مثل قولنا انا بالوهم وشعوري
على ما لا يحق وتحقق ذلك ان الشيء قد يكون له اعتبارات مختلفة
يكون الحكم عليه شئ مفيدا بالنظر الى بعض تلك الاعتبار دون
البعض كالانسان اذا اخذ من حيث انه جسم كما كان الحكم عليه
بالحيوانية مفيدا واذا اخذ من حيث انه حيوان ناطق كان ذلك لغوا
والعلم بها محققا من حقايق من تصوراتها والتصورات بها
وباحوالها المتحقق وقيل المراد به العلم بثبوتها للقطع بانها لا علم بجميع
الحقايق والجواب ان المراد الجنس قد اعلى قايدين بانها لا ثبوت لشيء
من الحقايق ولا علم بثبوت حقيقة الشيء ولا بعدم ثبوتها خلافا

للسوفسطائية فان منهم من ينكر حقايق الاشياء ويرحم انها وهم
وخالات باطلة وهم الغنادية ومنهم من ينكر ثبوتها ويرحم انها تابعة
للسوفسطائية فان منهم من ينكر حقايق الاشياء ويرحم انها وهم
وخالات باطلة وهم الغنادية ومنهم من ينكر ثبوتها ويرحم انها تابعة

من الحقايق ولا علم بثبوت حقيقة الشيء ولا بعدم ثبوتها خلافا
للسوفسطائية فان منهم من ينكر حقايق الاشياء ويرحم انها وهم
وخالات باطلة وهم الغنادية ومنهم من ينكر ثبوتها ويرحم انها تابعة

للاعتقادات حتى ان اعتقدنا الشيء جوهرا فهو او عرضا فعرض
او قدما فقديم او حادثا فحادث وهم الغنادية ومنهم من ينكر
العلم بثبوت شيء ولا بثبوتها ويرحم انها شاك وشاكر في انه شاكر
وهو حرا وهو الا ادريه لنا تحقيفا انا نجزم بالضرورة ثبوت
بعض الاشياء بالعيان وبعضها بالبيان والامامهم انه اذا لم يتحقق
نفي الاشياء فقد ثبت وان تحقق والنفي حقيقة من الحقايق لكونه
نوعا من الحكم فقد ثبت شيئا من الحقايق فلم يصح نفيها على الاطلاق
ولا يخفى انه انما يتم على الغنادية قائله المضرورة بانها حقايق
قد يغلب كثيرا كما لا حول بيد الواحد اثنين والضم او ينجد المحلوم
ومنها بداهيات وقد يقع فيها اختلافات ويعرض شبهة يفتقر في حلها
الى انظار دقيقة والنظريات فرع الضروريات فسادها فسادها
ولهذا كثر فيها اختلافات العقلاء قلنا غلط الجحش في البعض لاسباب
جزئية لا ينافي الجحش في البعض بانتفاء اسباب الغلط والاختلاف في
البداهية لعدم الالف والخفاء في القصور لا ينافي البداهة وكثرة
الاختلافات لفساد الانظار لا ينافي حقيقة بعض النظريات والمحقق

من الحقايق ولا علم بثبوت حقيقة الشيء ولا بعدم ثبوتها خلافا
للسوفسطائية فان منهم من ينكر حقايق الاشياء ويرحم انها وهم
وخالات باطلة وهم الغنادية ومنهم من ينكر ثبوتها ويرحم انها تابعة

من الحقايق ولا علم بثبوت حقيقة الشيء ولا بعدم ثبوتها خلافا
للسوفسطائية فان منهم من ينكر حقايق الاشياء ويرحم انها وهم
وخالات باطلة وهم الغنادية ومنهم من ينكر ثبوتها ويرحم انها تابعة

المظن للمخلق ار للمخلق من الملك والانس والجن بخلاف
خالق تعه فانه لذاته لا سبب من الاسباب فلهذا المحو من اليد والحي
ار ذاته كائنه خفي عن خلقه بالعلماء بلا حاجة اليه فيفيض اليه العلم وتعلم
دق والعقل بحكم الاستقراء ووجه الضبط ان السبب ان كان

[illegible]

وَمَا لَمْ يَثْبُتْ عَنْدهُمْ الْجَوَابُ بِاطْنِ الْمَسْئَلَةِ الْمُشْتَرِكَةِ وَالْوَجْهُ وَفِيهِ
ذَلِكَ وَلَمْ يَتَعَلَّقُوا بِهِمْ خِطَابُ بِنَفَاحِصِ الْحَدِيثَاتِ وَالنَّجْمِ بَيَانِ وَالْبَدِيعِيَّةِ
وَالنَّظَرِ تَابٍ وَكَانَ مَرَجِعُ الْكُلِّ إِلَى الْعِقْلِ جَعَلُوا سَبِيلًا لِلَّهِ يَفْضِرُ إِلَى الْعِ

[illegible]

فيكونان من صفات الجسد فمن ههنا يقع في بعض الكتب الخجة الصادق بالوصف
وفي بعضها خجة الصادق بالاضافة على نوعين احدهما الخجة المتواترة يسمى بذلك
لما انه لا يقع دفعة واحدة على التعاقب والنواب وهو الخجة المتواترة على السنة فوه
لا يتصور تواترهم ان لا يجوز العقل والافهام على الكذب ومصادقه وقوع العلم
من غير شبهة وهو بالضرورة موجب للعلم الضرورية كالعلم بالملوك الخاطئة
في الازمنة الماضية والبلدان النائية يحتمل للعطف على الملوك وعلى الازمنة
والاول اقرب وان كانا بعد فمهما امر ان الاول ان المتواتر موجب للعلم و
ذكر بالضرورة فانما نجد من الفسنا العلم بوجود ملكة وبغداد وانه ليس الا بالاجار
والثاني ان العلم الخاص بالضرورة وذكر لانه يحصل للمستدل وليس حجة
الضبيان الذين لا اهداء لهم بطريق الاستدلال وترتيب المقدمات واما خصة
النصارى يقتل عيسى وم واليهود يتابعون موسى غم فتواتره ممتنع فان قيل
جسم كل واحد لا يشهد الا للظن وضم الظن الى الظن لا يفيد اليقين وايضا جواز كذب
كل واحد بوجوب جواز كذب الجميع لانه نفس الاحاد قلنا كذبها يكون مع الاختراع ما
لا يكون مع الانفراد كقوة جسد الموتى من الشعرات فان قيل الضرورية ان لا يقع فيها
فيها التفاوت والاختلاف ونحن نجد العلم بكور الالهة نص في الاثنين اقرب

فيكونان من صفات الخبير فمن ههنا يتبع في بعض الكتب الخبير الصادق بالوصف
وفي بعضها خبير الصادق بالاضافة على نوعين احدهما الخبير المتواتر بسم يذكر
لما انه لا يقع دفعة بل على التعاقب والتوالي وهو الخبير المتواتر على السنة فهو
لا يتصور تواترهم ان لا يجوز العقل ولا يفهم على الكذب ومصادقه وقوع العلم
من غير شبهة وهو بالضرورة موجب للعلم الضرورية كالعالم بالملوك الخاطيان
في الازمنة الماضية والبلدان النائية يحتمل للمعطف على الملوك في الازمنة
والاقل اقرب وان كان ابعد فمما امر ان الاول ان المتواتر موجب للعلم و
ذكر بالضرورة فانما نجد من الفسنا العلم بوجود حكمة وبغداد وانه ليس الا بالاجار
والثاني ان العلم الخاص بالضرورة وذكر لانه يحصل المستدل في غير حجة
الضبيان الذين لا اهداء لهم بطريق الكتاب وترتيب المقدمات وانما حجة
النصارى يقتل يسوعم واليهود يتابعون موسى ثم فتواترهم يتبع فان قيل
جبر كل واحد لا يشهد الا لظن وضع الظن لا يبعد اليقين وايضا جواز كذب
كل واحد بوجوب جواز كذب الجميع لانه نفس الاحاد قلنا ان بما يكون مع الاختراع ما
لا يكون مع الانفراد كقوة جبل الموتى من الشعرات فان قيل الضرورية ان لا يقع خبرها
فيها التفاوت والاختلاف ونحن نجد العلم بكثرة الالهة نصف الاثنين اقرب

5

من العلم بوجود أسكندر وأما المتواتر قد أنكر إفادة العلم جماعة من
العقلاء كالشمسية والبراهمة قلنا ممنوع بل قد يتفاوت أنواع الضرر
بواسطة التفاوت في الالف والعادة والممارسة والأخطار بالبال ويصور
أن اطراف الأحكام وقد تختلف فيه مكابرة وعنادا كالفسوطانية
في جميع الضرريات والنوع الثاني خبر الرسول المؤيد إيراد ثابت رسالته
بالمحنة والرسول أن بعثه الله له إلى الخلق لتبليغ الأحكام
وقد يشترط فيه الكتاب خلاف النبي فإنه اعتم والمحنة أمر
خارجة للعادة قصد به إظهار صدق من ادعى أنه رسول الله
وكلوا ابن خبر الرسول يوجب العلم الاستدلال إيراد الحاصل بالاستدلال
إيراد النظاف الدليل وهو الذي يمكن التوصل بصحة النظر فيه إلى العلم
بطلوب خبري وقيل قوله مؤلف من قضايا يستلزم لذاته قولاً آخر
فعلى الأول الدليل على وجود القانع هو العالم وعلى الثاني قولنا العالم
حادث وكل حادث فله صانع وأما قولهم الدليل هو الذي يقرن من
العالم به العلم شيئ آخر فبالتأني أوفقاً إما كونه موجبا للعلم فللقطع
بأن من أظهر الله له المحجة على أيدي تصديقاً له في دعوى الرمال

من العلم بوجود أسكندر وأما المتواتر قد أنكر إفادة العلم جماعة من
العقلاء كالشمسية والبراهمة قلنا ممنوع بل قد يتفاوت أنواع الضرر
بواسطة التفاوت في الالف والعادة والممارسة والأخطار بالبال ويصور
أن اطراف الاحكام وقد تختلف فيه مكابرة وعنادا كما في شطانية
في جميع الضرريات والنوع الثاني خبر الرسول المؤيد ابر التاب رساله
بالحجة والرسول انسان بعثه الله له الى المخلوق لتبليغ الاحكام
وقد تضمنها فيه الكتاب خلاف النبي فإنه اعتم والمحنة امر
خارفا للعادة قصده اظهار صدق من ادعى انه رسول الله
وكما ان خبر الرسول يوجب العلم الاستدلالي ابر الحاصل بالاستدلال
ابر النظر في الدليل وهو الذي يمكن التوصل بصح النظر فيه الى العلم
بطلوب خبري وقيل قوله مؤلف من قضايا يستلزم لذاته قولنا لا
فعلي الاول الدليل على وجود القضايع هو العالم وعلى الثاني قولنا العالم
حادث وكل حادث فله صانع واما قولهم الدليل هو الذي يلزم من
العلم به العلم شيئا اخر فبالتا في اوفقا اما كونه موجبا للعلم فللقطع
بان من اظهره الله له المحجة على ايدي تصديق له في دعوى الرمال

(Handwritten marginal notes in Arabic script, likely from a manuscript discussing economics or finance.)

18

كان صادقا فيما اتى به من الاحكام واذا كان صادقا يقع العلم
مضمونا قطعيا واما انه استدلالى فتوقف على الاستدلال و
الاحتضار انه خبر من ثبت رسالته بالمجرات وكل خبر هذا شأنه
فهو صادق ومضمونه واقع فيكون خبر الرسول صادقا ومضمونه واقعا
والعلم الثابت به ان خبر الرسول يتضح ابرئانه العلم الثابت

كالمجسبات والبداهيات والمتواترات في اليقين ان عدم احتمال
احتمال التزوال بتشكيك الشكل فهو علم بحقيقة الاعتقاد المطابق
الجامع الثابت والا لكان جهلا او ظنا او تقليدا فان قيل
هذا انما يكون في المتواتر فقط فيرجع الى القسم الاول قلنا الكلام
فيما علم انه خبر الرسول بارادته سمع من فيه او تواتر عنه ذكر او غيره
ذكر ان احسن واما خبر الواحد فلما لم يفيد العلم لعرض الشبهة
في كونه خبر الرسول فان قيل فاذا كان متواترا او مسموحا من في
رسول الله كان العلم الحاصل به ضروريا كما هو حكم سائر المتواترات
والحيث لا استدلالنا قلنا العلم الظرفي في المتواتر هو العلم
بكونه خبر الرسول لان هذا المعنى هو الذي تواتر الاخبار به وفي المجموع

من في العلم الذي حصل من خبر الرسول
من في العلم الذي حصل من خبر الرسول

كان صادقا فيما اتى به من الاحكام واذا كان صادقا يقع العلم
مضمونا قطعيا واما انه استدلالى فتوقف على الاستدلال و
الاحتضار انه خبر من ثبت رسالته بالمجرات وكل خبر هذا شأنه
فهو صادق ومضمونه واقع فيكون خبر الرسول صادقا ومضمونه واقعا
والعلم الثابت به ان خبر الرسول يتضح ابرئانه العلم الثابت

كالمجسبات والبداهيات والمتواترات في اليقين ان عدم احتمال
احتمال التزوال بتشكيك الشكل فهو علم بحقيقة الاعتقاد المطابق
الجامع الثابت والا لكان جهلا او ظنا او تقليدا فان قيل
هذا انما يكون في المتواتر فقط فيرجع الى القسم الاول قلنا الكلام
فيما علم انه خبر الرسول بارادته سمع من فيه او تواتر عنه ذكر او غيره
ذكر ان احسن واما خبر الواحد فلما لم يفيد العلم لعرض الشبهة
في كونه خبر الرسول فان قيل فاذا كان متواترا او مسموحا من في
رسول الله كان العلم الحاصل به ضروريا كما هو حكم سائر المتواترات
والحيث لا استدلالنا قلنا العلم الظرفي في المتواتر هو العلم
بكونه خبر الرسول لان هذا المعنى هو الذي تواتر الاخبار به وفي المجموع

من في العلم الذي حصل من خبر الرسول
من في العلم الذي حصل من خبر الرسول

من في رسول الله وهو ادراك الالفاه وكونها خبرا والاستدلالى هو العلم
مضمونه وثبوت مدلوله استدلالا قول عدم اليقينة على المدعى واليمين على من انكره
علم بالتواتر انه خبر الرسول وهو ضروري ثم علم منه انه يجب ان يكون
اليقينة على المدعى وهو استدلالى فان قيل الخبر الصادق المقيد للعلم
لا يختص في التويعين بل قد يكون خبر الله نعم او خبر الملك او خبر اهل الاجماع
او الخبر المقرون بما يرفع احتمال الكذب كما لخبر بقدم زيد عند تسارع
قومه الى داره قلنا المراد بالخبر خبر يكون سبب العلم لعاقبة الخلق
بمجرد كونه خبرا مع قطع النظر عن القران المصنف للنفس بدلالة العقل
فخبر الله نعم او خبر الملك يكون مفيدا للعلم بالنسبة الى عاقبة الخلق
اذا وصل اليهم من جهة الرسول ثم حكم حكم خبر الرسول ثم وخبر

امل الاجماع في حكم المتواتر وقد كل عنه بانه لا يفيد محجزة بل بالنظر
الى الادلة الدالة على كون الاجماع حجة قلنا كذلك خبر الرسول واهل الاجماع
جعل استدلالنا واما العقل وموفق النفس بها تستعد للعلوم
والادراكات وهو المحيى بقولهم صفة غيرية تتبعها العلم بالضرورة وان
عند سلامة الآلات وقيل جوهر يدركه الغاييتك بالوسائط والمحسوسات

احتمل ان العلم الذي حصل من خبر الرسول
من في العلم الذي حصل من خبر الرسول

كان صادقا فيما اتى به من الاحكام واذا كان صادقا يقع العلم
مضمونا قطعيا واما انه استدلالى فتوقف على الاستدلال و
الاحتضار انه خبر من ثبت رسالته بالمجرات وكل خبر هذا شأنه
فهو صادق ومضمونه واقع فيكون خبر الرسول صادقا ومضمونه واقعا
والعلم الثابت به ان خبر الرسول يتضح ابرئانه العلم الثابت

كالمجسبات والبداهيات والمتواترات في اليقين ان عدم احتمال
احتمال التزوال بتشكيك الشكل فهو علم بحقيقة الاعتقاد المطابق
الجامع الثابت والا لكان جهلا او ظنا او تقليدا فان قيل
هذا انما يكون في المتواتر فقط فيرجع الى القسم الاول قلنا الكلام
فيما علم انه خبر الرسول بارادته سمع من فيه او تواتر عنه ذكر او غيره
ذكر ان احسن واما خبر الواحد فلما لم يفيد العلم لعرض الشبهة
في كونه خبر الرسول فان قيل فاذا كان متواترا او مسموحا من في
رسول الله كان العلم الحاصل به ضروريا كما هو حكم سائر المتواترات
والحيث لا استدلالنا قلنا العلم الظرفي في المتواتر هو العلم
بكونه خبر الرسول لان هذا المعنى هو الذي تواتر الاخبار به وفي المجموع

من في العلم الذي حصل من خبر الرسول
من في العلم الذي حصل من خبر الرسول

فقد قيل بالضرورة او الاستدلال او غيرها
افرادها الى عموم فغير ذلك من الخلق

فهو سبب العلم ايضا صحح بذلك ما فيه من اختلاف التسمية في جميع
النظريات وبعض الفلاسفة في اللهيات بناء على كثرة الاختلاف وتناقض
الاراء والجواب ان ذلك لمساو النظر فلا ينافي كون النظر الصحيح من العقل
مفيدا للعلم على ان ما ذكرتم استدلال بنظر العقل فيه اثبت ما يفتقر فيتناقض
فان زعموا ان معارضة العقل بالفكر قلنا اما ان يفيد شيئا فلا يكون فالقول ان
اولا يفيد فلا يكون معارضة فان قيل كون النظر مفيدا للعلم ان كان ضروريا لم يقع
فيه خلاف كما في قولنا الواحد نصف الاثنين وان كان نظريا لزم اثبات
النظر بالنظر وانه دور قلنا الضرورة قد يقع فيه خلاف اما العناد
او القصور في الادراك فان العقول مختلفة خفا وتبا كجذ الفطر با تفاوت
من العقلاء واستدلالنا لا تار وشهادة من الاخبار والنظريات قد
ثبت بنظر مخصوص لا يغير عنه بالنظر كما يقال قولنا العالم متغير وكل
متغير حادث مفيد العلم بحدوث العالم بالضرورة وليس ذلك خصوصية
هذا النظر بل كونه محججا مقرونا بشرايط فيكون كل نظر صحيح مقرون
بشرايط مفيد للعلم وفي حقيقته هذا المقام زيادة تفصيل لا يليق بهذا
الكتاب وما ثبت منه ان من العلم الثابت بالعقل بالبداهة اي

باول

الاول ان يقال من غير احتياج الى فكر
لان ما اقول التوجه الى العقل لا يفتقر الى فكر

باول التوجه من غير احتياج الى فكر فهو ضروري كالعلم بان كل شيء اعظم من
جزءه فانه بعد تصور معنى الكل والجزء والا عظم لا يتوقف على شيء احصا
ومتين توقف فيه حيث زعم ان جزء الانسان كاليدين مثلا قد يكون
اعظم من كله فيعلم بتصوير معنى الكل والجزء وما ثبت بالاستدلال اي بالنظر
في الدليل سواء كان استدلالا من العلة على المعلول كما اذا راى ناراً فاعلم
ان لها دخانا او من المعلول على العلة كما اذا راى دخانا فاعلم ان هناك
نارا وقد خصص الاول باسم التحليل والثاني بالاستدلال فهو اكتسابي
اي حاصل بالكتب وهو مبني على الاسباب بالاختيار كصرف العقل والنظر
في المقدمات في الاستدلال بالكتب والاصفاء وتقليب الحدة ونحو ذلك في
الاحتياجات فالأكتسابي اعم من الاستدلال لانه الذي يحصل بالنظر في
الدليل فكل استدلال اكتسابي ولا عكس كالا بصار الحاصل بالقصد
والاختيار واما الضرورة فقد يقال في مقابلة الاكتسابي ويفسر ما
لا يكون تحصيل مفدورا للمخلوق وقد يقال في مقابلة الاستدلال ويفسر
ما يحصل بدون فكر ونظر في دليل عن ههنا جعل بعضهم العلم الحاصل
بالحواس اكتسابيا اي حاصلا بكثر الاسباب بالاختيار وبعضهم ضروريا

الاول ان يقال من غير احتياج الى فكر
لان ما اقول التوجه الى العقل لا يفتقر الى فكر

الاول ان يقال من غير احتياج الى فكر
لان ما اقول التوجه الى العقل لا يفتقر الى فكر

واما المقصود بخلاف
ارادكم ان يكون غير
منه فلهذا افادنا ما

وغيره فامرهم ان يخرجوا من هذه النوازل
والا يبقوا فيها من غير ان يفتقدوا

تجيزه بتجيز شي اخر بخلاف العرض فان تجيزه تابع لتجيز الجوهر الذي هو
موضوعه ابر محله الذي هو يقومه وحته وجود العرض في الموضوع هو ان
وجوده في نفسه هو وجوده في الموضوع ولهذا يمتنع الانتقال عنه بخلاف
وجود الجسم في التجيز فان وجوده في نفسه امر ووجوده في التجيز امر اخر
ولهذا يستقل عنه وعند الفلاسفة معنى قيام الشيء بذاته استغناؤه عن
كل تقدم ومعنى قيامه بشئ اخر اختصاصه به بحيث يصير الاول نعتا
والثاني منصوبا سواء كان متجيزا كما في سواد الجسم او لا كما في صفات الاربعة
عن اسمه وهو ابر حاله قيام بذاته من العالم اما مركب من ضربين
فصاعدا ومو اجزاء وعند البعض لا بد من ثلثة اجزاء ليتحقق الابعاد
الثلثة اعني الطول والعرض والعمق وعند البعض من ثمانية اجزاء ليتحقق
تقاطع الابعاد على زوايا قائمه وليس هذا نزاعا لفظيا راجعا الى الاصطلاح
بل هو نزاع في الحقيقة بل هو نزاع في ان المجرى الذي هو
وضع لفظ الجسم يارائه هل يكفي فيه الترتيب من ضربين ام لا اخرج الاولون
بانه يقال لاحد الجسمين اذا زيد عليه جزء واحد انه اجسم من الآخر فلو
ان مجرد الترتيب كاف في الجسم لما صار مجرد زيادة الجسم ازيدة الجسمية

هذا هو الذي هو يقوم به
وهو الذي هو يقوم به
وهو الذي هو يقوم به

وهو الذي هو يقوم به
وهو الذي هو يقوم به
وهو الذي هو يقوم به

وفي

وفي نظر لانه فعل من الجسمانية بمعنى الضخامة وعظم المقدار يقال جسم الشئ
ابر عظم فهو جسم وجسم بالضم والكلام في الجسم الذي هو اسم لاصفة
او غير مركب كالجوهر يعني العين الذي لا يقبل الانقسام لا فطرا ولا فاعلا
ولا فرضا وهو الجزء الذي لا يتجزى ولم يقل وهو الجوهر احراز ان
وَرُود المنع فان ما لا يتركب لا يتجزى عقلا في الجوهر بمعنى الجزء الذي لا
يتجزى بل لا بد من ابطال الهولي والصورة والعقول والنفوس الجزئية
لانه ذكر وعند الفلاسفة لا وجود للجوهر الفردي اعني الجزء الذي لا يتجزى
ويعني الجسم انما هو من الهولي والصورة واقرير ادلة اثبات الجزء
الذي لا يتجزى انه لو وضع كنه حقيقة على سطح حقيقة لم تناسه الاجزاء
غير منقسم اذ لو تناسه بحرئين كان فيها خطا لا يعمل فلم يكن كنه
حقيقة واشهرها عند المشايخ وجهان الاول انه لو كان كل عين منقسما
لا الى ثمانية لم يكن الحد الذي اصغر من الجبل لان كل منها غير متناه الاجزاء
والعلم والصغر انما هو بكثر الاجزاء وفلتها وذلك اننا بصورة المتناه
وانما ان اجزاء اجزاء الجسم ليس لذاته والا لما قبل الافتراق فانه قادر على
ان يخلق فيه الافتراق الى الجزء الذي لا يتجزى لان الجزء الذي تنازعنا فيه ان

هذا هو الذي هو يقوم به
وهو الذي هو يقوم به
وهو الذي هو يقوم به

وهو الذي هو يقوم به
وهو الذي هو يقوم به
وهو الذي هو يقوم به

امكن افرافه لزم قدرة الله تعالى عليه دفعا للبحر وان لم يكن ثبت المدعى
 والكل ضعيف اما الاول فلانه انما يدل على ثبوت النقطة وهو لا يستدرك ثبوت
 الجزء الثاني لان حلولها في المحل ليس حلول السريان حتى يلزم من عدم انقسامها
 عدم انقسام المحل وانما هو الثالث فلان الفلاسفة لا يقولون بان الجسم
 متألف من اجزاء بالفصل وانما هي متناهية بل يقولون انه قابل للانقسامات
 غير متناهية وليس فيما اجتماع الاجزاء اصلا وانما العظم والصغر باعتبار التقسيم
 المقدار انما به والافراق ممكن لا لانهما لا يستلزم الجزء اما اذلة النفس
 ايضا فلا يخفى عن ضعف ولهذا حال الاحكام الرازي في هذه المسئلة الى التوقف
 فان قيل هل لهذا الخلاف ثمة قلنا نعم في اثبات الجوهر الفرد بجملة عن كثير
 من ظلمات الفلاسفة مثل البيهقي والصورة المؤخر بالقدم العالم
 ونفي حشر الاجساد وكثير من اصول الهندسة المبني عليها دوام حركة السموات
 واصناع الخلق والالتيام عليها والعرض ما لا يقوم بذاته بل بغيره بان
 يكون تابعا له في التجزئة او مختصا به اختصاص الناعت بالمنعوت على طبق لا الحكمة
 بمعنى انه لا يمكن تحققه بدون المحل على حادهم فان ذلك انما هو في بعض الاعراض
 ويجدث في الاجسام والجواهر قيل هو من تمام التعريف اخترازا عن صفات الله

حشر اجسادهم في حشرهم
 حشر اجسادهم في حشرهم

مثل اثبات

اول دوامها
 المذكورة
 في الكتب
 الحكمة
 المتأولة
 غير متناهية
 على اصول
 الهندسة
 انما هو
 المقتضى
 على حادهم

وقيل

وقيل لا يمكن ان يكون
 لا يمكن ان يكون
 لا يمكن ان يكون

وقيل هو بيان حكم كمال اللون واصولها فيلكن السواد والبياض وقيل
 الحمرة والصفرة والخضرة ايضا والبواقي بالتركيب والالوان هي
 الاجتماع والافراق والحركة والسكون والتطويع وانواعها تسعة وهي
 المرات والحرافة والملوحة والنفوس والحوضة والحلاوة والتسوية والتفاحة
 وبحصل بحسب التركيب انواع لا تحصى والروائح وانواعها كثيرة وليست لها اسماء
 مخصوصة ولا تظهر ان ما عد الاكوان لا يعرض للاجسام فاذا انقشروا
 عالم اعيان واعراض والاعيان اجسام وجواهر فنقول الكل حادث اما
 لا سر من فمضها بالمشاهدة كالحركة بعد السكون والصفرة بعد الظلمة والسواد
 بعد البياض وبعضها بالدليل وهو طر بان العدم كما في تضاد ذلك فان العدم
 ينافي القدم لان القديم ان كان واجبا لذاته فظاهر والا لزم استناده اليه
 بطريق الاجاب اذ الصادر عن الشيء بالقصد والاختيار يكون حادثا
 بالضرورة والمستند اليه موجب القدم قديم ضرورة امتناء تحلف المعلول
 عن العلة وانما الاعيان فلا تها لا يخفى عن الحوادث وكلما لا يخلو عن الحوادث
 فهو حادث اما المقدمة الاولى فلانها لا يخلو عن الحركة والسكون ومما حادثان
 اما عدم الخلق فلان الجسم والجوهر لا يخفى عن الكون في حيزه فان كان مسبوقا

ذكر في شرحه ان
 في بعض النسخ
 في بعض النسخ

انما هو
 انما هو
 انما هو

يكون آخر في ذلك الحيز بعينه وهو ساكن وان لم يكن مسوقا يكون في ذلك
 الحيز بل في حيز آخر فتخل وهذا معنى قولهم لو انهم كانوا في آئين في مكانين
 والكون كونان في آئين في مكان واحد فان قيل يجوز ان لا يكون مسوقا
 لكون اخر اصلا كما في ان الحدث فلا يكون متحركا كما لا يكون ساكنا قلنا هذا
 المنع لا يضرنا لما فيه من تسليم المدعى على ان الكلام في الاجسام التي تعذر
 فيه الاكوان وتجددت عليه الاحصار والازمان واما حدوثها فلا تنها من
 الاعراض وهي غير باقية ولان ما فيها من الانتقال من حال الى حال
 يقتضي المسبوقية بالغير والازمنة تنافرها ولان كل حركة فهي على التقدير وعدم
 الاستقرار وكل كون فهو خارج الزوال لان كل جسم فهو قابل للحركة بالضرورة
 وقد عرفت ان ما يجوز عدمه يمنع قدمه واما المقدمة الثانية فلان ما يخلو عن
 الحادث او ثبت في الازل لزم ثبوت الحادث في الازل وهو محال وههنا اباحت
 الاول ان لا دليل على انحصار الاعيان في الجوهر والاجسام وانما يمنع وجود
 ممكن يقوم بقاءه ولا يكون متغيرا اصلا كالقول في النفوس المجردة التي تقول
 بها الفلاسفة والجواب ان المدعى حدوث ما ثبت وجوده من الممكنات وفي الاعيان
 المجردة والاعراض لان ادلة وجود المجردات غير قائمة على ما يتبين في المطولات

الشان
 كان ادلة ثبوتها كونهما
 ومنها ما قال ما لا دليل عليه
 والاعيان ان يكون متغيرا
 شاهقة لارها وان سقطت
 بحاجتها ان الدليل موقوف
 المتداول واخاه المذموم لا
 يستلزم انتفاء اللاحق على
 عدم الدليل في نفس الامر
 وعدم كونه لا يثبت وعدم حصوله
 الجاهل ان شاهد حصوله بالبراهين
 لا يثبت ادلة عليه

الشان ان ما ذكر لا يدل على حدوث جميع الاعراض اذ منها ما لم يذكر بالثبوت
 حدوثه ولا حدوث اضداده كالاعراض القائمة بالسموات من الاشكال والاعتمادات
 والجواب ان هذا غير محل بالفرض لان حدوث الاعيان يستدعي حدوث الاعراض ضرورة
 انها لا تقوم الا بها الثالث ان الازل ليس عيانا عن حالة مخصوصة حتى يلزم من
 وجود الجسم فيها وجود الحوادث كلها بل هو عبارة عن عدم الاولية او عن استمرار
 الوجود في ازمته مقدرة غير متناهية في جانب الماضي ومعنى ازلية الحركات
 الحادثة ان حاص من حركة الاوقبلها حركة اخرى لا الى نهاية وهذا هو مذهب الفلاسفة
 فيكون ان لا شيء من جزئيات الحركة تقديم وانما الكلام في الحركة المطلق
 والجواب انه لا وجود للمطلق الا في ضمن الجزئي فلا يتصور قدم المطلق مع حدوث
 كل من الجزئيات الرابع لو كان كل جسم في حيزه لزم عدم تنافس الاجسام لان
 الحيز هو السطح الباطن من الحاو المماس للسطح الظاهر من الحوي والجواب ان
 الحيز عند المتكلمين هو الفراغ المتوهم الذي يشغله الجسم وينفذ فيه ابعاده
 وما ثبت ان العالم محدث ومعلوم ان الحادثة لا بد له من محدث ضرورة
 امتناع ترجيح احد طرفي الممكن من غير مرجح ثبت ان له محدثا والمحدث
 للعالم هو الله تعالى اي الذات الواجب الوجود الذي يكون وجوده من ذاته

لا يثبت ادلة ثبوتها كونهما
 ومنها ما قال ما لا دليل عليه
 والاعيان ان يكون متغيرا
 شاهقة لارها وان سقطت
 بحاجتها ان الدليل موقوف
 المتداول واخاه المذموم لا
 يستلزم انتفاء اللاحق على
 عدم الدليل في نفس الامر
 وعدم كونه لا يثبت وعدم حصوله
 الجاهل ان شاهد حصوله بالبراهين
 لا يثبت ادلة عليه

لا يثبت ادلة ثبوتها كونهما
 ومنها ما قال ما لا دليل عليه
 والاعيان ان يكون متغيرا
 شاهقة لارها وان سقطت
 بحاجتها ان الدليل موقوف
 المتداول واخاه المذموم لا
 يستلزم انتفاء اللاحق على
 عدم الدليل في نفس الامر
 وعدم كونه لا يثبت وعدم حصوله
 الجاهل ان شاهد حصوله بالبراهين
 لا يثبت ادلة عليه

ولا يحتاج الى شئ اصلا اذ لو كان جازرا الوجود لكان من جملة العالم فلم يصلح ان يكون مصطلحا للعالم ومبدأ له مع ان العالم اسم يجمع على ما يصلح غلما على وجوده مبدأ له وقريب من هذا ما يقال ان مبدأ الممكنات باسرها لابد ان يكون واجبا اذ لو كان ممكنا لكان من جملة الممكنات فلم يكن ممكنا لها وقد يتوهم ان هذا دليل على وجود الصانع من غير افتقار الى ابطال التسلسل وليس كذلك بل هو اشارة الى احواله بطلان النسب وهو انه لو تدبر سلسله الممكنات لآل الى نهاية لا تحتاج الى افتقار الى سلسله

ولا يحتاج الى شئ اصلا اذ لو كان جازرا الوجود لكان من جملة العالم فلم يصلح ان يكون مصطلحا للعالم ومبدأ له مع ان العالم اسم يجمع على ما يصلح غلما على وجوده مبدأ له وقريب من هذا ما يقال ان مبدأ الممكنات باسرها لابد ان يكون واجبا اذ لو كان ممكنا لكان من جملة الممكنات فلم يكن ممكنا لها وقد يتوهم ان هذا دليل على وجود الصانع من غير افتقار الى ابطال التسلسل وليس كذلك بل هو اشارة الى احواله بطلان النسب وهو انه لو تدبر سلسله الممكنات لآل الى نهاية لا تحتاج الى افتقار الى سلسله

فلا يمكن فيها دخول تحت الوجود جون ما هو وحق محض فانه ينقطع بانتطاع الوجود

فلا يمكن فيها دخول تحت الوجود جون ما هو وحق محض فانه ينقطع بانتطاع الوجود

والا لا يتصور في نفسه بالتمكنات بل علمه عاثر يتعلق بالتمكنات ايضا فانه

فلا يرد النقص عرابا لعدد بان تطبق جملتان احدهما من الواحد الى النهاية والثانية من الاثنين الى النهاية ولا يعلمات الله تعالى ومقدوراته فان الاولى اكثر من الثانية مع لا تنافيها وذكر لان معنى لا تنافيها الاعداد والمعلومات والمقدورات انها لا تنافي الى حد لا يتصور في نفسه الا بمعنى انها ان ما لا نهاية له يدخل في الوجود

فانه مع الواحد يعني ان صانع العالم واحد ولا يمكن ان يصدر منه وجود واجب الوجود الا على ذات واحدة والشهود في ذكره عند المتكلمين برهان التامع المشار اليه بقوله

لو كان فيها آفة الا الله لغدا ونقرب لو امكن الهمان لا يمكن بينهما مانع بان يريد احدهما حركة زيد والاخر سكوت لان كلاهما في نفسه ممكن فكل واحد تعلق الارادة بكل منهما اذ لا تضاد بين الارادتين بل بين المرادين ومع امان ان يحصل الامران فيجب الضمان اولا فيلزم عي احدهما ومومن امانة الحدوث والامكان لما فيه من شأية الاحتياج فالتعدد مستلزم لامكان التامع المستلزم للمحال

فيكون محالا وهذا تفصيل ما يقال ان احدهما ان لم يقدر على مخالفة الآخر لزم محله وان قدر لزم محله الآخر وبما ذكرنا جندف ما يقال انه يجوز ان يتحققا في نفسه

تامع وان يكون المانعة والمخالفة غير ممكن لا ستمراهما المحال لو ان يمنع اجتماع الارادتين كراداة الواحد كحركة زيد وسكونه معا واعلم ان قوله تعالى لو كان

الارادة بغيرها في نفسه الضمان اولا فيلزم عي احدهما ومومن امانة الحدوث والامكان لما فيه من شأية الاحتياج فالتعدد مستلزم لامكان التامع المستلزم للمحال

فلا يرد النقص عرابا لعدد بان تطبق جملتان احدهما من الواحد الى النهاية والثانية من الاثنين الى النهاية ولا يعلمات الله تعالى ومقدوراته فان الاولى اكثر من الثانية مع لا تنافيها وذكر لان معنى لا تنافيها الاعداد والمعلومات والمقدورات انها لا تنافي الى حد لا يتصور في نفسه الا بمعنى انها ان ما لا نهاية له يدخل في الوجود

في هذا الكثرة لا الله لفسد ناجحة اقضية والملازمة عادية على ما هو الاصل با
 لخطايات فان العادة جارية بوجود التامع والتغالب عند تعدد الحكم على ما
 اغبر اليه بعودته ولعلنا بعضهم على بعض والافان اريد الفساد بالفعل ايس
 ووجهها عن هذا النظام الشاهد في تعدد الاستدلال لبيان الاتفاق على هذا
 النظام وان اريد به امكان الفساد فلا دليل على انتفاء بل النصوص شاهدة
 بطلان السوء ورفع هذا النظام فيكون ممكنا لا محالة لا يقال للملازمة قطعية
 والمراد بفساد ما عدم تكونها بمعنى انه لو فرض صانع لا يمكن شيئا
 الافعال فلم يكن احدهما صانعا فلم يوجد مضموع اصلا والملازم بطلان الشاهد
 تكذب وكذا اللزوم لا نأقولا ممكنا التامع لا يستلزم الا عدم تعدد الصانع
 وهو لا يستلزم انتفاء المصنوع على انه يرد في الملازمة ان اريد عدم التكوين
 بالفعل وضع انتفاء الملازم ان اريد بالامكان فان قيل يقتضيه لو ان انتفاء
 الثاني في المانع بسبب انتفاء الاول فلا يفيد الا دلالة على انتفاء الفساد في الزمان
 المانع بسبب انتفاء التعداد قلنا نعم كسبب اللغة لكن قد يستعمل للاستدلال
 بانتفاء الجواهر على انتفاء الشرط من غير دلالة على تعيين زمان كما في قولنا لو كان
 العالم قديما لكان غير متغير والآية من هذا القبيل وقد شبه على بعض الاماكن

اصل اللغة لكن قد يستعمل للاستدلال
 بانتفاء الجواهر على انتفاء الشرط من غير دلالة على تعيين زمان كما في قولنا لو كان
 العالم قديما لكان غير متغير والآية من هذا القبيل وقد شبه على بعض الاماكن

احد المتعاليين بالآخر فيقع الخطا القديم هذا اصرح بما علم التزاما
 اذ الواجب لا يكون الا قديما لا ابتداء لوجوه اذ لو كان حادنا مسبوقا
 لعدم كمال وجوده من غير ضرورة حتى وقع في كلام بعضهم ان
 الواجب والقديم مترادفان لكنه ليس مستقيم للقطع بتغاير المفهومين وانما
 الكلام في تساوي كسب الضد والكلب فان بعضهم على ان القديم احقر
 لصدقه على صفات الواجب ولا يخالف في تعدد الصفات القديمة وانما المتجمل
 تعدد الذوات القديمة وفي كلام بعض المتأخرين كالامام محمد بن الضمير
 تغلغل الله تعالى من نعمة نصح بان واجب الوجود لذاته هو الله تعالى وصفاته
 واستدلوا على ان كل ما هو قديم فهو واجب لذاته بانه لو لم يكن واجبا
 لذاته لكان جائزا لعدم في نفسه فيحتاج في وجوده الى مختص فيكون
 محوتا اذ لا نفع بالمحدث الا ما يتعلق بوجوده بايجاد شيء اخر فلو فرض
 بان الصفات لو كانت واجبة لذاتها لكانت باقية والبقاء معنى فيلزم قيام
 المعجز بالمعجز واجابوا بان كل صفة فهي باقية ببقاء هو نفس تلك الصفة
 وهذا الكلام في غاية الصعوبة فان القول بتعدد الواجب لذاته مناف للموجوب
 والقول بامكان الصفات بناء في قولهم بان كل ممكن وموحد فان دعوا

في هذا الكثرة لا الله لفسد ناجحة اقضية والملازمة عادية على ما هو الاصل با
 لخطايات فان العادة جارية بوجود التامع والتغالب عند تعدد الحكم على ما
 اغبر اليه بعودته ولعلنا بعضهم على بعض والافان اريد الفساد بالفعل ايس
 ووجهها عن هذا النظام الشاهد في تعدد الاستدلال لبيان الاتفاق على هذا
 النظام وان اريد به امكان الفساد فلا دليل على انتفاء بل النصوص شاهدة
 بطلان السوء ورفع هذا النظام فيكون ممكنا لا محالة لا يقال للملازمة قطعية
 والمراد بفساد ما عدم تكونها بمعنى انه لو فرض صانع لا يمكن شيئا
 الافعال فلم يكن احدهما صانعا فلم يوجد مضموع اصلا والملازم بطلان الشاهد
 تكذب وكذا اللزوم لا نأقولا ممكنا التامع لا يستلزم الا عدم تعدد الصانع
 وهو لا يستلزم انتفاء المصنوع على انه يرد في الملازمة ان اريد عدم التكوين
 بالفعل وضع انتفاء الملازم ان اريد بالامكان فان قيل يقتضيه لو ان انتفاء
 الثاني في المانع بسبب انتفاء الاول فلا يفيد الا دلالة على انتفاء الفساد في الزمان
 المانع بسبب انتفاء التعداد قلنا نعم كسبب اللغة لكن قد يستعمل للاستدلال
 بانتفاء الجواهر على انتفاء الشرط من غير دلالة على تعيين زمان كما في قولنا لو كان
 العالم قديما لكان غير متغير والآية من هذا القبيل وقد شبه على بعض الاماكن

فانما بالاجماع وهو من الادلة الشرعية وقد يقال ان الله والواجب والقديم
 الفاظ مترادفة والموجود لازم للواجب واذا اورد الشرع باطلاق اسم بلغة
 فهو اسم اذن باطلاق ما يراد منه من تلك اللغة او من لغة اخرى وما يلزم معناه وفيه
 نظير ولا مصور اي ذي صورة وشكل مثل صورة انسان او فرس لان
 المقصود بتقارير المقومات وايضا لان الاول بالشيء اذن هو اذفة ولا ضرورة كمن لا وقد يكون
 ذلك من خواص الاجسام يحصل لهم بواسطة الكيفيات والكييفيات واحاطة الحدود
 وانهايات ولا محدود اي ذي حيز وفيها ولا محدود اي ذي عدد وكثره يعني
 ليس محلا للكتبات المتصلة كالمقادير ولا المتلفضة كالاعداد وهو
 ولا يستغنى ولا يختص اير ذي ابعاض واجزاء ولا مركب منها لما في
 كل ذلك من الاختصاص المنافي للواجب فانه اجزاء حتى باعتبار تالفه منها مركب
 او باعتبار انحلاله ايضا متبعضا ومتجزيا ولا متناه لان ذلك من صفات
 المقادير والاعداد ولا يوصف بالكمالية اير بالجلالة لان معنى
 قولنا ما هو من اي جنس هو لان المجانسة توجب التميز عن المجانسات بنفصل
 مقوته فيلزم التركيب ولا بالكمية من اللون والطعم والرائحة والحرارة
 والبرودة والرطوبة واليبوسة وغير ذلك مما هو من صفات الاجسام وتوابع
 الخواص والتركيب ولا يتمكن في مكان لان التمكن عبارة عن نفوذ بعد

فانما بالاجماع وهو من الادلة الشرعية وقد يقال ان الله والواجب والقديم
 الفاظ مترادفة والموجود لازم للواجب واذا اورد الشرع باطلاق اسم بلغة
 فهو اسم اذن باطلاق ما يراد منه من تلك اللغة او من لغة اخرى وما يلزم معناه وفيه
 نظير ولا مصور اي ذي صورة وشكل مثل صورة انسان او فرس لان
 المقصود بتقارير المقومات وايضا لان الاول بالشيء اذن هو اذفة ولا ضرورة كمن لا وقد يكون
 ذلك من خواص الاجسام يحصل لهم بواسطة الكيفيات والكييفيات واحاطة الحدود
 وانهايات ولا محدود اي ذي حيز وفيها ولا محدود اي ذي عدد وكثره يعني
 ليس محلا للكتبات المتصلة كالمقادير ولا المتلفضة كالاعداد وهو
 ولا يستغنى ولا يختص اير ذي ابعاض واجزاء ولا مركب منها لما في
 كل ذلك من الاختصاص المنافي للواجب فانه اجزاء حتى باعتبار تالفه منها مركب
 او باعتبار انحلاله ايضا متبعضا ومتجزيا ولا متناه لان ذلك من صفات
 المقادير والاعداد ولا يوصف بالكمالية اير بالجلالة لان معنى
 قولنا ما هو من اي جنس هو لان المجانسة توجب التميز عن المجانسات بنفصل
 مقوته فيلزم التركيب ولا بالكمية من اللون والطعم والرائحة والحرارة
 والبرودة والرطوبة واليبوسة وغير ذلك مما هو من صفات الاجسام وتوابع
 الخواص والتركيب ولا يتمكن في مكان لان التمكن عبارة عن نفوذ بعد

فانما

فانما بالاجماع وهو من الادلة الشرعية وقد يقال ان الله والواجب والقديم
 الفاظ مترادفة والموجود لازم للواجب واذا اورد الشرع باطلاق اسم بلغة
 فهو اسم اذن باطلاق ما يراد منه من تلك اللغة او من لغة اخرى وما يلزم معناه وفيه
 نظير ولا مصور اي ذي صورة وشكل مثل صورة انسان او فرس لان
 المقصود بتقارير المقومات وايضا لان الاول بالشيء اذن هو اذفة ولا ضرورة كمن لا وقد يكون
 ذلك من خواص الاجسام يحصل لهم بواسطة الكيفيات والكييفيات واحاطة الحدود
 وانهايات ولا محدود اي ذي حيز وفيها ولا محدود اي ذي عدد وكثره يعني
 ليس محلا للكتبات المتصلة كالمقادير ولا المتلفضة كالاعداد وهو
 ولا يستغنى ولا يختص اير ذي ابعاض واجزاء ولا مركب منها لما في
 كل ذلك من الاختصاص المنافي للواجب فانه اجزاء حتى باعتبار تالفه منها مركب
 او باعتبار انحلاله ايضا متبعضا ومتجزيا ولا متناه لان ذلك من صفات
 المقادير والاعداد ولا يوصف بالكمالية اير بالجلالة لان معنى
 قولنا ما هو من اي جنس هو لان المجانسة توجب التميز عن المجانسات بنفصل
 مقوته فيلزم التركيب ولا بالكمية من اللون والطعم والرائحة والحرارة
 والبرودة والرطوبة واليبوسة وغير ذلك مما هو من صفات الاجسام وتوابع
 الخواص والتركيب ولا يتمكن في مكان لان التمكن عبارة عن نفوذ بعد

فانما بالاجماع وهو من الادلة الشرعية وقد يقال ان الله والواجب والقديم
 الفاظ مترادفة والموجود لازم للواجب واذا اورد الشرع باطلاق اسم بلغة
 فهو اسم اذن باطلاق ما يراد منه من تلك اللغة او من لغة اخرى وما يلزم معناه وفيه
 نظير ولا مصور اي ذي صورة وشكل مثل صورة انسان او فرس لان
 المقصود بتقارير المقومات وايضا لان الاول بالشيء اذن هو اذفة ولا ضرورة كمن لا وقد يكون
 ذلك من خواص الاجسام يحصل لهم بواسطة الكيفيات والكييفيات واحاطة الحدود
 وانهايات ولا محدود اي ذي حيز وفيها ولا محدود اي ذي عدد وكثره يعني
 ليس محلا للكتبات المتصلة كالمقادير ولا المتلفضة كالاعداد وهو
 ولا يستغنى ولا يختص اير ذي ابعاض واجزاء ولا مركب منها لما في
 كل ذلك من الاختصاص المنافي للواجب فانه اجزاء حتى باعتبار تالفه منها مركب
 او باعتبار انحلاله ايضا متبعضا ومتجزيا ولا متناه لان ذلك من صفات
 المقادير والاعداد ولا يوصف بالكمالية اير بالجلالة لان معنى
 قولنا ما هو من اي جنس هو لان المجانسة توجب التميز عن المجانسات بنفصل
 مقوته فيلزم التركيب ولا بالكمية من اللون والطعم والرائحة والحرارة
 والبرودة والرطوبة واليبوسة وغير ذلك مما هو من صفات الاجسام وتوابع
 الخواص والتركيب ولا يتمكن في مكان لان التمكن عبارة عن نفوذ بعد

فانما

الالتزام نذران جنبي التزبه عما ذكرت على انها تناقض وجوب الوجود لما
 فيها من شايبة الحوادث والرايحة الامكان على ما اشرنا اليه لا على ما ذهب
 اليه المشايخ من ان معنى العرض كماله ما يمنع بقاءه ومعنى الجوهر ما تركب
 عنه غير ومعنى الجسم ما يتركب عن غيره بدليل قولهم هذا اجسم من ذلك
 والله تعالى منزه عن ذلك وان الواجب تعدد الواجب اولاً فيلزم النقص والحوادث وايضاً انا
 بصفات الكمال فيلزم تعدد الواجب اولاً فيلزم النقص والحوادث وايضاً انا
 ان يكون على جميع الصور والشكال والكيفيات فيلزم اجتماع الاضداد او على
 بعضها او في منزلة الاقدام في افادة المدح والنقص وفي عدم لالة المحررات
 عليه فيفتقر الى مختص ويدخل تحت قدره الغير فيكون حادثاً بخلاف مثل
 العلم والقدرة فانها صفت الكمال يدل المحررات على ثبوتها واضدادها
 صفات نقصان لادلالة على ثبوتها لانهما تحتكات ضعيفة توهم عقايد الظالمين
 وتوهم محال الطاعين زعمائهم بان تلك المطالب العالية مبنية على احوال
 هذه الشبهة الواهية واخرج المخالف بالنصوص الظاهرة في البهجة والجميعة
 والصور والجوارح وبان كل موجودين فرضاً لا بد ان يكون احدهما متصلاً
 بالآخر ما سال ومنفصلاً عنه مبايناً في الجهد والله ليس حالاً ولا محالاً للعالم

فيكون

فيكون منزه عن ذلك وان الواجب تعدد الواجب اولاً فيلزم النقص والحوادث وايضاً انا

بالآخر ما سال ومنفصلاً عنه مبايناً في الجهد والله ليس حالاً ولا محالاً للعالم

فيكون مبايناً في جهة فيتجوز فيكون جماً او جزءاً جماً مصوراً مائها ولا
 الجواب بان ذكره محض وحكم على غير المحسوس باحكام المحسوس والادلة القطعية
 قائمة على التبرهات فيجب ان يوفق علم النصوص الى الله على ما مرود اب السلف
 اشارة الطريق الاسلام اوبول بتاويلات صحيحة على ما اختار المتأخرون دفعاً
 على طاعن الجاهلين وجذباً بضيع القاصرين سلوكاً للتبيل الاحكام ولا يشبهه شيء
 اي لا يماثله انا اذا اردت بالمماثلة الاتحاد والاتحاد فقط ان ليس كذلك انا
 اذا اردت بها كون الشين بحيث يستلزمها مستل الاخرى يصلح كل ما
 يصلح له الاخر فلا من غيراً من الموجودات لا يستلزم في شيء من الاوصاف
 فان اوصاف من العلم والقدرة وغير ذلك لاجل واعلى مما في المخلوقات بحيث
 لا منسبة بينهما قال في البداية ان العلم تام موجود وعرض وعلم محدث و
 جازين الوجود ويتجوز في كل زمان فلو انبثنا العلم صفة لله لكان موجوداً
 وصفه وقد با وجب الوجود دائماً من الازل الى الابد فلا يماثل علم الخلق
 بوجه من الوجوه هذا كلامه فقد مر بان المماثل عندنا انما يثبت بالمشرك
 في جميع الاوصاف حتى لو اختلفا في وصف واحد انتفت المماثلة وقال الشيخ
 ابو المعين في البصرة انما يجز اهل اللغة لا يمتنعون من القول بان زيداً مثل عمرو

فيكون مبايناً في جهة فيتجوز فيكون جماً او جزءاً جماً مصوراً مائها ولا

بالآخر ما سال ومنفصلاً عنه مبايناً في الجهد والله ليس حالاً ولا محالاً للعالم

لأنه لا يمكن أن يكون العلم له قوة لا قدرته له المغير كرفاهه محال ظاهره
 بل غلبة قولنا اسود لا سواد له وقد نطق النصوص بثبوت علمه وقدرته وغيرها
 وقد صدور الافعال المتقنة على وجود علمه وقدرته لا على مجرد تسمية قادر
 وعالمه وليس النزاع في العلم والقدرة التي هي من جملة الكيفيات والملكات لما
 صرح به مشايخنا رحمهم الله من أن الله تعالى له جود أزلية ليست بعرض
 ولا مسجل البقاء والله تعالى له علم أزلي شامل ليس بعرض ولا مستحيل البقاء
 ولا عرضي ولا مكتسب وكذلك سائر الصفات بل النزاع في أنه كما أن العالم متنا
 علما موعر ض قاي به زائد عليه حادث فهل للصانع العالم علم موصوفه أزلية قائمة
 به زائدة عليه وكذا جميع الصفات فأنكره الفلاسفة والمعتزلة وزعموا أن صفاته
 عين ذاته بمعنى أن ذاته سمي باعتبار العقول بالمعلومات عالما بالمقدورات
 قادرا على غير ذلك فلا يلزم نكث في الذات ولا معد في القدماء والواجبات
 عنه والآجواب عنه مذهب من أن المستحيل بعد الذوات القديمة وهو غير لازم و
 يلزم كون العلم مثلا قدرة وجودة وعالما واجبا وقادرا وصانعا للعالم و
 معبودا للخلق وكون الواجب غير قائم بذاته المغير ذلك من الحالات أزلية لا
 كما يزعم الكبرائية من أنه له صفات كنهها حادثه لا تتحالة قيام الحوادث بذاته

اذ كان يساويه فيه وسد مسد في ذلك الباب وان كان بينها مخالفة بوجوه كثيرة
 وما يقوله المشرعون من أنه لا مماثلة إلا بالمساواة من جميع الوجوه فكل ذلك لا يثبت عدم
 قال الحنطة بالحنطة مثلا بمثل وإرادته الاستواء في الكل لا غير وإن تفاوت الوزن
 وعدد الجئات والصلابة والرخاوة والظاهرات لا مخالفة لأن مراد المشرعين المساواة
 من جميع الوجوه فما مر العائنة كالكليل مثلا وعلى هذا ينبغي أن يحمل كلام البداية أيضا
 والآن اشترك الشين في جميع الاوصاف ومساواتها في جميع الوجوه يرفع التحذير فكيف
 يتصور النازل ولا يخرج عن علمه وقدرته شيء لأن الجهل بالعضو والعجز
 عن البعض نقص وانقار إلى مختصر مع ان النصوص القطعية ناطقة بعموم
 العلم وشمول القدرة فهو بكل شيء عليم وعلى كل شيء قدير لا كما يزعم الفلاسفة
 من أنه لا يعلم الخفيات ولا يقدر على أكثر من واحد والذهنية أنه لا يعلم ذاته
 والنظام علم أنه لا يقدر على خلق الجهل والقيح والبلخي أنه لا يقدر على مثل مقدور
 العبد ومقامه المعتزلة أنه لا يقدر على نفس مقدور العبد وله صفات لما
 ثبت من أنه عالم حي قادر على غير ذلك ومعلوم ان كلام من ذلك يدل على معنى
 زائد على مفهوم الواجب وليس لكل الفاظ مترادفة وان صدقوا اختصه على شيء يقضي
 ثبوت ما أخذ الافتقار له فثبت له صفة العلم والقدرة والحياة وغير ذلك لا كما

لأنه لا يمكن أن يكون العلم له قوة لا قدرته له المغير كرفاهه محال ظاهره
 بل غلبة قولنا اسود لا سواد له وقد نطق النصوص بثبوت علمه وقدرته وغيرها
 وقد صدور الافعال المتقنة على وجود علمه وقدرته لا على مجرد تسمية قادر
 وعالمه وليس النزاع في العلم والقدرة التي هي من جملة الكيفيات والملكات لما
 صرح به مشايخنا رحمهم الله من أن الله تعالى له جود أزلية ليست بعرض
 ولا مسجل البقاء والله تعالى له علم أزلي شامل ليس بعرض ولا مستحيل البقاء
 ولا عرضي ولا مكتسب وكذلك سائر الصفات بل النزاع في أنه كما أن العالم متنا
 علما موعر ض قاي به زائد عليه حادث فهل للصانع العالم علم موصوفه أزلية قائمة
 به زائدة عليه وكذا جميع الصفات فأنكره الفلاسفة والمعتزلة وزعموا أن صفاته
 عين ذاته بمعنى أن ذاته سمي باعتبار العقول بالمعلومات عالما بالمقدورات
 قادرا على غير ذلك فلا يلزم نكث في الذات ولا معد في القدماء والواجبات
 عنه والآجواب عنه مذهب من أن المستحيل بعد الذوات القديمة وهو غير لازم و
 يلزم كون العلم مثلا قدرة وجودة وعالما واجبا وقادرا وصانعا للعالم و
 معبودا للخلق وكون الواجب غير قائم بذاته المغير ذلك من الحالات أزلية لا
 كما يزعم الكبرائية من أنه له صفات كنهها حادثه لا تتحالة قيام الحوادث بذاته

ان قلت لعل عدم ان عالم لا علم له وقادر لا قدرة له المغير كرفاهه محال ظاهره
 بل غلبة قولنا اسود لا سواد له وقد نطق النصوص بثبوت علمه وقدرته وغيرها
 وقد صدور الافعال المتقنة على وجود علمه وقدرته لا على مجرد تسمية قادر
 وعالمه وليس النزاع في العلم والقدرة التي هي من جملة الكيفيات والملكات لما
 صرح به مشايخنا رحمهم الله من أن الله تعالى له جود أزلية ليست بعرض
 ولا مسجل البقاء والله تعالى له علم أزلي شامل ليس بعرض ولا مستحيل البقاء
 ولا عرضي ولا مكتسب وكذلك سائر الصفات بل النزاع في أنه كما أن العالم متنا
 علما موعر ض قاي به زائد عليه حادث فهل للصانع العالم علم موصوفه أزلية قائمة
 به زائدة عليه وكذا جميع الصفات فأنكره الفلاسفة والمعتزلة وزعموا أن صفاته
 عين ذاته بمعنى أن ذاته سمي باعتبار العقول بالمعلومات عالما بالمقدورات
 قادرا على غير ذلك فلا يلزم نكث في الذات ولا معد في القدماء والواجبات
 عنه والآجواب عنه مذهب من أن المستحيل بعد الذوات القديمة وهو غير لازم و
 يلزم كون العلم مثلا قدرة وجودة وعالما واجبا وقادرا وصانعا للعالم و
 معبودا للخلق وكون الواجب غير قائم بذاته المغير ذلك من الحالات أزلية لا
 كما يزعم الكبرائية من أنه له صفات كنهها حادثه لا تتحالة قيام الحوادث بذاته

بزعهم المعتزلة ان عالم لا علم له وقادر لا قدرة له المغير كرفاهه محال ظاهره
 بل غلبة قولنا اسود لا سواد له وقد نطق النصوص بثبوت علمه وقدرته وغيرها
 وقد صدور الافعال المتقنة على وجود علمه وقدرته لا على مجرد تسمية قادر
 وعالمه وليس النزاع في العلم والقدرة التي هي من جملة الكيفيات والملكات لما
 صرح به مشايخنا رحمهم الله من أن الله تعالى له جود أزلية ليست بعرض
 ولا مسجل البقاء والله تعالى له علم أزلي شامل ليس بعرض ولا مستحيل البقاء
 ولا عرضي ولا مكتسب وكذلك سائر الصفات بل النزاع في أنه كما أن العالم متنا
 علما موعر ض قاي به زائد عليه حادث فهل للصانع العالم علم موصوفه أزلية قائمة
 به زائدة عليه وكذا جميع الصفات فأنكره الفلاسفة والمعتزلة وزعموا أن صفاته
 عين ذاته بمعنى أن ذاته سمي باعتبار العقول بالمعلومات عالما بالمقدورات
 قادرا على غير ذلك فلا يلزم نكث في الذات ولا معد في القدماء والواجبات
 عنه والآجواب عنه مذهب من أن المستحيل بعد الذوات القديمة وهو غير لازم و
 يلزم كون العلم مثلا قدرة وجودة وعالما واجبا وقادرا وصانعا للعالم و
 معبودا للخلق وكون الواجب غير قائم بذاته المغير ذلك من الحالات أزلية لا
 كما يزعم الكبرائية من أنه له صفات كنهها حادثه لا تتحالة قيام الحوادث بذاته

لأنه لا يمكن أن يكون العلم له قوة لا قدرته له المغير كرفاهه محال ظاهره
 بل غلبة قولنا اسود لا سواد له وقد نطق النصوص بثبوت علمه وقدرته وغيرها
 وقد صدور الافعال المتقنة على وجود علمه وقدرته لا على مجرد تسمية قادر
 وعالمه وليس النزاع في العلم والقدرة التي هي من جملة الكيفيات والملكات لما
 صرح به مشايخنا رحمهم الله من أن الله تعالى له جود أزلية ليست بعرض
 ولا مسجل البقاء والله تعالى له علم أزلي شامل ليس بعرض ولا مستحيل البقاء
 ولا عرضي ولا مكتسب وكذلك سائر الصفات بل النزاع في أنه كما أن العالم متنا
 علما موعر ض قاي به زائد عليه حادث فهل للصانع العالم علم موصوفه أزلية قائمة
 به زائدة عليه وكذا جميع الصفات فأنكره الفلاسفة والمعتزلة وزعموا أن صفاته
 عين ذاته بمعنى أن ذاته سمي باعتبار العقول بالمعلومات عالما بالمقدورات
 قادرا على غير ذلك فلا يلزم نكث في الذات ولا معد في القدماء والواجبات
 عنه والآجواب عنه مذهب من أن المستحيل بعد الذوات القديمة وهو غير لازم و
 يلزم كون العلم مثلا قدرة وجودة وعالما واجبا وقادرا وصانعا للعالم و
 معبودا للخلق وكون الواجب غير قائم بذاته المغير ذلك من الحالات أزلية لا
 كما يزعم الكبرائية من أنه له صفات كنهها حادثه لا تتحالة قيام الحوادث بذاته

لأنه لا يمكن أن يكون العلم له قوة لا قدرته له المغير كرفاهه محال ظاهره
 بل غلبة قولنا اسود لا سواد له وقد نطق النصوص بثبوت علمه وقدرته وغيرها
 وقد صدور الافعال المتقنة على وجود علمه وقدرته لا على مجرد تسمية قادر
 وعالمه وليس النزاع في العلم والقدرة التي هي من جملة الكيفيات والملكات لما
 صرح به مشايخنا رحمهم الله من أن الله تعالى له جود أزلية ليست بعرض
 ولا مسجل البقاء والله تعالى له علم أزلي شامل ليس بعرض ولا مستحيل البقاء
 ولا عرضي ولا مكتسب وكذلك سائر الصفات بل النزاع في أنه كما أن العالم متنا
 علما موعر ض قاي به زائد عليه حادث فهل للصانع العالم علم موصوفه أزلية قائمة
 به زائدة عليه وكذا جميع الصفات فأنكره الفلاسفة والمعتزلة وزعموا أن صفاته
 عين ذاته بمعنى أن ذاته سمي باعتبار العقول بالمعلومات عالما بالمقدورات
 قادرا على غير ذلك فلا يلزم نكث في الذات ولا معد في القدماء والواجبات
 عنه والآجواب عنه مذهب من أن المستحيل بعد الذوات القديمة وهو غير لازم و
 يلزم كون العلم مثلا قدرة وجودة وعالما واجبا وقادرا وصانعا للعالم و
 معبودا للخلق وكون الواجب غير قائم بذاته المغير ذلك من الحالات أزلية لا
 كما يزعم الكبرائية من أنه له صفات كنهها حادثه لا تتحالة قيام الحوادث بذاته

بأنه لا يتصور وجوده مع عدم الآخر
بأنه لا يتصور وجوده مع عدم الآخر
بأنه لا يتصور وجوده مع عدم الآخر

والأفريقيين ولا يتصور بينهما واسطة قلنا قد فسرنا الغيبة بكون الموجودين
بجانب بقدرة ويتصور وجود واحد مع عدم الآخر أي بمن الانفكاك
بينها والغيبة باتحاد المفهوم بل اتفاقا ولا يكونان تقيضين بل يتصور
بينها واسطة بأن يكون الشيء بحيث لا يكون مفهوم مفهوم الآخر ولا يوجد
بدونه كالجزء مع الكل والصفة مع الذات وبعض الصفات مع البعض الآخر
فإن ذات الله وصفاته أزلية والعدم على الازلية مع الواحد من العشرة
بشكل اتفاق بدونه وبقاؤه بدونه إذ هو منها فعدمها عدم وجودها وجود
خلاف الصفات المحدثة فإن قيام الذات بدونه تلك المصفة الغيبة يتصور
فيكون غير الذات كما ذكره مشايخنا وفيه نظر لأنه إن أرادوا صحة الانفكاك
من الجانبين انتقض بالعالم مع الصانع والعرض مع المحل إذ لا يتصور وجود
العالم مع عدم الصانع كالحالة عدمه ولا وجود العرض كالسواد مثلا بدون
المحل وهو طمع القطع بالمغايرة اتفاقا فأوان أكتفوا بجانب واحد لزمت
المغايرة بين الجزء والكل وكذا بين الذات والصفة للقطع بجواز وجود الجزء بدون
الكل والذات بدون الصفة وذكر من الحالة بقاء الواحد بدون العشرة ظاهر
المفاد لا يقال المبدأ مكان تصور وجود كل منهما مع عدم الآخر ولو بالفرض

بأنه لا يتصور وجوده مع عدم الآخر
بأنه لا يتصور وجوده مع عدم الآخر
بأنه لا يتصور وجوده مع عدم الآخر

وان كان محلا للعالم قد يتصور موجودا ثم بطلت بالبرهان ثبوت الصانع بخلاف
الجناس الكلي فإنه كما يمنع وجود العشرة بدون وجود الواحد يمنع وجود الواحد
من العشرة بدون العشرة إذ لو وجد لما كان واحدا من العشرة والحاصل أن
وصف الاضافة معتبر وامتناع الانفكاك في ظلالنا فنقول في صرحنا بعد مر
المغايرة بين الصفات بناء على أنها لا يتصور عدمها لكونها أزلية مع القطع بأنه
يتصور وجود البعض كالحل مثلا ثم بطلت اثبات البعض الآخر فعملهم لهم
يريدوا هذا المعنى مع أنهم لا يستقيم في العرض مع المحل ولو أختبر وصف الاضافة
لزم عدم المغايرة بين كل مضامين كالاب والابن وكالاخوين وكالعلة والمعلول
بل بين الغيرين لأن الغير من الاسماء الاضافة ولا قابل يذكر فإن قيل لم لا يجوز
أن يكون مرادهم أنها لا هو كالمفهوم ولا غير حسب الوجود كما هو حكم سائر
المحولات بالنسبة إلى موضوعاتها فإنه يشترط الاتحاد بينها بحسب الوجود ليصح
السماء والتغاير بحسب المفهوم ليفيد المحل كما في قولنا الانسان كات بخلاف قولنا
الانسان محض فإنه لا يصح وقولنا الانسان انسان فإنه لا يفيد قلنا لان هذا التام
في مثل العالم والقادر بالنسبة إلى الذات لا في مثل العلم والقدرة مع أن الكلام
فيه ولا في الاجزاء الغير المحولة كالواحد من العشرة واليد من زبد وذكر في النظر

بأنه لا يتصور وجوده مع عدم الآخر
بأنه لا يتصور وجوده مع عدم الآخر
بأنه لا يتصور وجوده مع عدم الآخر

الحمد لله الذي جعل القرآن الكريم
موسمًا من موسمي الدنيا والآخرة

مطابق مع الفهرست

التي ثبتت مقارنة للعلم والارادة فيها سر

[illegible]

والله اني حكمي بما امرت اياه مخبر ومخبره صفة واحدة تنكسر الى النفي والامر
والجبر واختلاف التعلقات كالعلم والقدرة وسائر الصفات فان كلامها واحدة قريبة
والمتكسر والحدوث انما هو في التعلقات والاضافات لما ان ذلك اليع بكمال التوحيد
لان لا دليل على تكثرها في نفسها فان قيل هذا اقسام للكلام لا بعقل وجوده
بدونها قلنا ممنوع بل انما يصير احد تلك الاقسام عند التعلقات وذلك فيما لا يزال
وآخا في الازل فلا انقسام اصلا وذهب بعضهم الى انه في الازل خبر وموجع الكل اليه
لان طامس الامم اجار عن الحقان الثواب على الفعل والعقاب على التارك انتهى على
البيان وحاصل الاختيار الخبر عن طلب الاعلام وحاصل النداء الخبر عن طلب الاجابة

وَرَدَ بِنَا لَعَلَّ اَخْتِلَافَ هَذَا الْمَعْنَى بِالضَّرُورَةِ وَاسْتِغْنَاءِ الْمَعْصُومِ بِالْبَعْضِ لِيُوجِبَ
الْاِتِّحَادَ ^{فَإِنَّ الْأَمْرَ مِنْ حَيْثُ مَوْعِدُ الْحَكِيمِ خِلَافُ الْأَمْرِ لَدُنْ كَلَامِ تَخَصُّصِهِ} ^{وَلَوْ سَلِمَ فَجَعَلَ} ^{بَعْضُ رَاجِعٍ إِلَى الْأَخْرِيسِ أَوَّلِي مَنْ تَحْتَهُ لَا تَشْكُرُ وَجُودَ تَوَعُّدِ الْأَسْئَلِ بِمَقَرِّ الْأَمْرِ} ^{بِطَرِيقِ الْمَضَى كَذِبٌ مُحْضٌ يَجِبُ تَعْنِيهِ بِاللَّهِ تَعَالَى فَلَمَّا لَمْ يُجْعَلْ كَلَامُهُ فِي الْأَزَلِ}
أَمْرًا وَنَهْيًا وَخَرَفًا أَشْكَالًا وَإِنْ جَعَلْنَاهُ قَالَا مَرَّةً فِي الْأَزَلِ لِإِجَابِ تَحْصِيلِ الْمَأْمُورِ
بِهِ فِي وَقْتٍ وَجُودِ الْمَأْمُورِ وَصَيْرُورَتِهِ أَهْلًا لِلتَّحْصِيلِ فَيَكُونُ وَجُودُ الْمَأْمُورِ فِي
عِلْمِ الْأَمْرِ كَمَا إِذَا قَدَّرَ الرَّجُلُ ابْنًا لَهُ فَأَمْرُهُ بِأَنْ يَفْعَلَ كَذَا بَعْدَ الْوُجُودِ وَالْأَخْبَارُ
^{أَعْرَضَ عَلَيْهِ بِأَنْ يَفْعَلَ كَذَا عَلَى الطَّلَبِ وَرَأَى خَفِيفَةً بِمَا تَشْكُرُ كَوْنَهَا سَهْلًا وَرَأَى}
بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْأَزَلِ لَا يَتَصِفُ شَيْئًا مِنَ الْأَزْمَةِ إِذْ لَا حَاضِرَ وَلَا مُتَقَبَّلَ وَلَا حَالٍ فَكَيْفَ

الاقبال عليه من ان لا يأمر النبي عمه شي اطلاقاً
على السلطان الا ان يقول قروح بين الامم الصريح
رضي الله عنه والسفوف هو الامم الصريح

بالنسبة الى الله تعالى لتزده عن الزمان كما ان علم ازلته لا يت
 بازلة الكلام حاول التنبه على ان القرآن ايضا قد بطل على هذا الكلام
 كما بطل على النظم المتقو الحادث فقال والقرآن كلام الله
 القرآن بكلام الله تعالى لما ذكره المشايخ من ان يقال القرآن كلام الله تعالى غير مخلوق ويطبقا لبقية
 الى انهم ان المؤلف من الاصوات والحروف قديم كما ذهب اليه الخليل جملنا او عنادا
 واقام غير المخلوق مقام غير الحادث تنبيها على اتحادها وقصدا الى ان كلام الله تعالى
 وفق الحديث حيث قال لم القرآن كلام الله تعالى غير مخلوق ومن قال ان القرآن
 سافر بالله العظيم ونحوها على كل الخلاف بالعارة المشهورة فيما بين النوا
 القرآن مخلوق او غير مخلوق ولهذا يستجمع المسئلة بمسئلة خلق القرآن
 الخلاف بيننا وبينهم يرجع الى اثبات الكلام النفسي وتغيره
 الالفاظ والحروف وهم لا يقولون بحديث كلام نفسي وقد بينا ما ثبت
 بالاجماع وتواتر النقل عن الانبياء من متكلم ولا معنى له سورة انه متص
 ويمتنع قيام اللفظي الحادث بذاته مع تغيره الكلام النفسي حديم وآما عندنا
 بان القرآن منصف بما هو من صفات المخلوق وبما هو من الحوادث من التأليف والنظم
 والاتزال والتميز بل وكونه عربيا مسموعا فصحا معجزا لا غير ذلك فانا نقول جميعا على

الكتاب

هذا هو الكلام الذي هو كلام الله تعالى
 وهو الذي لا يتغير ولا يزول ولا يخلق ولا
 يفسد ولا يمتد ولا ينقطع ولا يحد ولا يحيط
 ولا يوصف ولا يوصف ولا يوصف ولا يوصف

الكتاب لا عليه الا قانون بحديث النظم وانا الكلام في المعنى القديم والمعتزلة
 لم يمكنهم ان يكونوا متكلما ذكروا الى انهم متكلم بمعنى ايجاد الاصوات و
 الحروف في محالها وايجاد اشكال الكتابة في الوجود المحفوظ وان لم يقرأ على
 اختلاف في هذا الباب بينهم وانت خبير بان المتحرك من قامت به الحركة لا
 من اوجدها والاصح انصاف الباري تعالى بالاعراض المخلوقة له تعالى الله عن ذلك
 علوا كبيرا ومن افور شبه المعتزلة انهم متفقون على ان القرآن اسم لما نقل
 الانبياء من دفتي المصاحف وتواتر وهذا يستلزم كونه مكتوبا في المصاحف
 مقروء بالاسم مسموعا بالاذان وكل ذلك من سمات الحدوث بالفرو
 فاشارة الى الجواب بقوله وهو ان القرآن هو كلام الله تعالى مكتوب في مصاحف
 ان اشكال الكتاب وصور الحروف والدالة عليه محفوظ في قلوبنا ان بالالفاظ
 المختلة مقروء بالسنتنا بحروفه المحفوظة المسموعة مسموع باذاننا
 بذلك ايضا غير حال فيها ان مع ذلك ليس حال في المصاحف ولا في القلوب
 والاسم والاذان بل معنى قديم قائم بذاته تعالى بلفظ وليسمع بالنظم الدال
 عليه ويحفظ بالنظم المحيلى ويكتب بنقوش وصور واشكال موضوعات
 الحروف والدالة عليه كما يقال الخارج من محو يذكر باللفظ ويكتب بالاسم ولا يلزم

هذا هو الكلام الذي هو كلام الله تعالى
 وهو الذي لا يتغير ولا يزول ولا يخلق ولا
 يفسد ولا يمتد ولا ينقطع ولا يحد ولا يحيط
 ولا يوصف ولا يوصف ولا يوصف ولا يوصف

وتحقيقه ان الشيء وجوده في الايمان ووجوده في العبارة

وجوده في الكتابة والكتابة تدل على العبارة هي على ما في الالفاظ وهو على ما في
الايمان فبحث بوصف القرآن بما هو من لوازم القيد قولنا القرآن غير مخلوق
فالمراد به حقيقة الموجود في الخارج وحيث يوصف بما هو من لوازم المخلوقات
والمحدثات يراد به الالفاظ المنطوقية المسموعة كما في قولنا قرأت نصف القرآن
او المجتردة كما في قولنا حفظنا القرآن او الالفاظ المنقوشة كما في قوله ان يحكم
للمحدث متن القرآن ولما كان دليل الاحكام الشرعية هو الله دون
المعنى القديم عرفه ائمة الاصول بالكتاب والمصاحف المنقولة

اسما للنظم والمعنى جميعا اير للنظم من حيث الدلالة له على المعنى لا المجرد
واتما الكلام القديم الذي هو صفة الله تعالى فذهب الاشعرية فيكون ان
يسمع ومنه الاستاد ابو اسحاق الفارابي وهو اختيار الشيخ في صور
رحمة الله فعنه قوله نعم حتى يسمع كلام الله تعالى يسمع ما يدل
علم فلا نفوس صوات الله تعالى عليه سمع صوتا دال على كلام الله تعالى لكن لما

كان بلا واسطة الكتاب والمكسر خضر باسم الكلام فان قيل لو كان كلام الله تعالى
حقيقة في المعنى القديم مجازا في النظم المؤلف لصح فيه عنه بان يقال ليس النظم

المختل

هذا هو المعنى القديم الذي هو صفة الله تعالى فذهب الاشعرية فيكون ان يسمع ومنه الاستاد ابو اسحاق الفارابي وهو اختيار الشيخ في صور رحمة الله فعنه قوله نعم حتى يسمع كلام الله تعالى يسمع ما يدل علم فلا نفوس صوات الله تعالى عليه سمع صوتا دال على كلام الله تعالى لكن لما كان بلا واسطة الكتاب والمكسر خضر باسم الكلام فان قيل لو كان كلام الله تعالى حقيقة في المعنى القديم مجازا في النظم المؤلف لصح فيه عنه بان يقال ليس النظم

المختل المعنى المختل في السطور والآيات كلام الله تعالى والاجماع على خلافه وايضا
المعنى المختل به هو كلام الله تعالى تم حقيقة مع القطع بان ذلك انما يتصور في النظم المؤلف
في المختل في السطور اذ لا معنى لمعارضه الصفة القديمة قلت التحقيق ان كلام الله تعالى
اسم مشترك بين الكلام النفسي القديم ومعنى الاضافة كونه صفة لله تعالى وبشر اللفظ
الحادث المؤلف في السطور والآيات ومعنى الاضافة فيه انه مخلوق الله تعالى ليس من
تأليف المخلوقين فلا يصح النفي اتصالا ولا يكونه الامحار والتحدس الا كلام الله تعالى ثم وحاشا
وقع في عبارة بعض المشايخ من انه مجاز فليس معناه انه غير موضوع للنظم المؤلف
بل معناه ان الكلام في التحقيق وبالذات اسم للمعنى القائم بالنفس وتسمية اللفظ

به ووضع لذكر انما هو باعتبار دلالة على المعنى فلا نزاع لهم في الوضع والتسمية
ذهب بعض المحققين الى ان المعنى في قول بعض مشايخ كلام الله تعالى معناه قد يكون
ليس في مقابلة اللفظ حتى يراد به مدلول اللفظ ومفهومه بل في مقابلة المعنى
والمراد به ما لا يقوم بذاته كسائر الصفات ومرادهم ان القرآن اسم للفظ والمعنى
شامل لهما وهو قديم لا كما زعمت الحنابلة من قدم النظم المؤلف المرتب الاجزاء

فانه يدين بالاختصاص للقطع بان لا يمكن التلفظ بالبين من لسان الله تعالى
التلفظ بالباء بل بمعنى ان اللفظ القائم بالنفس ليس مرتب الاجزاء في نفسه

هذا هو المعنى القديم الذي هو صفة الله تعالى فذهب الاشعرية فيكون ان يسمع ومنه الاستاد ابو اسحاق الفارابي وهو اختيار الشيخ في صور رحمة الله فعنه قوله نعم حتى يسمع كلام الله تعالى يسمع ما يدل علم فلا نفوس صوات الله تعالى عليه سمع صوتا دال على كلام الله تعالى لكن لما كان بلا واسطة الكتاب والمكسر خضر باسم الكلام فان قيل لو كان كلام الله تعالى حقيقة في المعنى القديم مجازا في النظم المؤلف لصح فيه عنه بان يقال ليس النظم المختل المعنى المختل في السطور والآيات كلام الله تعالى والاجماع على خلافه وايضا المعنى المختل به هو كلام الله تعالى تم حقيقة مع القطع بان ذلك انما يتصور في النظم المؤلف في المختل في السطور اذ لا معنى لمعارضه الصفة القديمة قلت التحقيق ان كلام الله تعالى اسم مشترك بين الكلام النفسي القديم ومعنى الاضافة كونه صفة لله تعالى وبشر اللفظ الحادث المؤلف في السطور والآيات ومعنى الاضافة فيه انه مخلوق الله تعالى ليس من تأليف المخلوقين فلا يصح النفي اتصالا ولا يكونه الامحار والتحدس الا كلام الله تعالى ثم وحاشا وقع في عبارة بعض المشايخ من انه مجاز فليس معناه انه غير موضوع للنظم المؤلف بل معناه ان الكلام في التحقيق وبالذات اسم للمعنى القائم بالنفس وتسمية اللفظ به ووضع لذكر انما هو باعتبار دلالة على المعنى فلا نزاع لهم في الوضع والتسمية ذهب بعض المحققين الى ان المعنى في قول بعض مشايخ كلام الله تعالى معناه قد يكون ليس في مقابلة اللفظ حتى يراد به مدلول اللفظ ومفهومه بل في مقابلة المعنى والمراد به ما لا يقوم بذاته كسائر الصفات ومرادهم ان القرآن اسم للفظ والمعنى شامل لهما وهو قديم لا كما زعمت الحنابلة من قدم النظم المؤلف المرتب الاجزاء فانه يدين بالاختصاص للقطع بان لا يمكن التلفظ بالبين من لسان الله تعالى التلفظ بالباء بل بمعنى ان اللفظ القائم بالنفس ليس مرتب الاجزاء في نفسه

كالقيام بنفس الحافظ من غير ترتيب وتقدم البعض على البعض والترتيب
 لا يحصل في التلطف والقراءة لعدم مساعدة الآلة وهذا معنى قولهم المرقوق قديم
 والقراءة حادثة وأما القيام بذات الله فلا ترتيب فيه ^{مع كلامه سمع غير مرتب}
 الاجزاء لعدم احتياج الآلة هذا حاصل كلامه ويوجب لمن يتعقل لفظاً قابلاً باللفظ
 غير مؤلف ^{غير مؤلف} وفيه المنطوق والمخيل المشروط وجود بعضها لعدم البعض ولا من
 الاشكال المترتب الدالة عليه ونحن لا نتعقل من قيام الكلام بنفس ^{الاشكال المترتب}
 صور الحروف مخزونة مرتبة في خياله بحيث اذا التفت اليها كان كلاماً مؤلفاً من
 الفاظ مختلة او نقوش مرتبة واذا تلفظ كان كلاماً مسموعاً والتكوير هو المعنى
 الذي يعبر عنه بالنقل والخلو والتخليق والايحاء والاحداث والاختراع ونحو ذلك
 وينبغي ان يخرج المعلوم من عدم الي الوجود صفة ^{الاشكال المترتب} لا طباق العقل
 والنقل علماً انه خالق للعالم مكنون له وامتناع المخلوق اطلاق الاسم المشتهر على الشيء
 من غير ان يكون مأخذ الاشتقاق وصفاً له قائماً به اذ لينة لوجوه الاقول انه
 يمنع قيام الحوادث بذاته ثم طامر وآثابه انه وصف ذاته في كلامه الالهي بانه
 الخالق فلم يكن في الازل خالقاً لزم الكذب والعدول الى المجاز ابن الخالق فيما
 يستقبل او القادر على الخلق من غير تعذر الحقيقة على انه لو جاز اطلاق الخالق

عليه

في بيان ان الله تعالى لا يتصور بدونه المكون كالضرب بدون المضروب فلو
 كان قديماً لزم قدم المكونات وهو محال اشارة الى الجواب بقوله وهو لا ي

يد على ان لزوم الجواز ان لا يكون له القدرة على عدم الوجود
 والاذن في نفسه ان لا يكون له القدرة على عدم الوجود

عليه بمعنى القادر على الخلق بجاز اطلاق كل ما يقدر هو عليه من الاعراض
 والثالث انه لو كان حادثاً فاقا يتكون اخر فيلزم النسي وهو محال ويلزم منه
 استحالة تكون العلم مع انه شاهد واقعا بدونه فيستغنى الحادث عن الحادث
 الاحداث وفيه تعطيل الصانع والركع لو حدث كذا في اقله ذاته فيصير محلاً
 لحوادث او في غير كما ذهب اليه ابو الهذيل من ان تكون كل جسم قائم به فيكون
 كل جسم خالقاً ومكوناً لنفسه ولا خفاء في استحالة ومبني هذه الادلة على ان تكون
 صفة حقيقة كالعلم والقدرة والمحققون من المتكلمين على انه من الاضافات والا ^{اعتبارات}
 العقلية خلل كون الصانع مع وتقدس قبل كل شيء ومع وجوده ومذكور
 بالابتداء ومعبودا ومميتا ومحجبا ونحو ذلك والآصل في الازل هو مبدأ
 الخلق والتزويج والامانة والايحاء وغير ذلك ولا يدل على كونه صفاً
 وبالقدر والارادة فان القدرة وان كانت نسبتها اليه وجود المكون وعدمه ^{نعم انه صفة غير القدرة والارادة وانما انه موجود او لا فذلك}
 على السواء مع انضمام الارادة يتخصص هذا الجانبين وتما استدلال القائلين
 بحدوث التكوين بانه لا يتصور بدون المكون كالضرب بدون المضروب فلو
 كان قديماً لزم قدم المكونات وهو محال اشارة الى الجواب بقوله وهو لا ي
 التكوين تكوينه للعالم ولكل جزء من اجزائه لا في الازل بل لوقت وجوده

في بيان ان الله تعالى لا يتصور بدونه المكون كالضرب بدون المضروب فلو
 كان قديماً لزم قدم المكونات وهو محال اشارة الى الجواب بقوله وهو لا ي

الشيء لا يكون له وجود مستقل
بل هو قائم على ذاته
وغيره قائم على وجوده

على حسب علمه وإرادته فالتكون باق أزلاً وأبداً والمكون حادث بحدوث التعلق
كما في العلم والقدرة وغيرهما من الصفات القديمة التي لا يلزم من قدمها قدم متعلقاتها
تكون متعلقاتها وحادثه وهذا تحقيق ما قال أن وجود العالم أن لم يتعلق بذات الله
أو صفته من صفاته لزم تعطيل الصانع واستثناء خلق الحوادث من الموجد وهو محال
وأن تعلقها فلما أن يستلزم ذلك قدم ما يتعلق وجوده به فيلزم قدم العالم وهو
باطل أولاً فليكن التكوين أيضاً قديماً مع حدوث المكون المتعلق به وما يقال من
أن القول بتعلق وجود المكون بالتكون فجعل حدوثه أذا القديم ما لا يتعلق وجوده
بالغير والحادث ما يتعلق به ففيه نظر لأن هذا معنى القديم والحادث بالذات على
ما يقوله الفلاسفة وأما عند المتكلمين فالحدث ما لوجوده بذاته أن يكون مسبوقاً
بالعدم والقديم بخلافه ويحدث تعلق وجوده بالغير لا يستلزم حدوثه بل المعنى
بحوزان أن يكون محتاجاً إلى الغير صادر عنه دليلاً بدوامة كاذب إليه الفلاسفة
فيما ادعوا قدمه من السمكيات كالهيوال مثلاً نعم إذا ابتنا صدور العالم عن
الصانع بالاختيار دون الإيجاب بدليل لا يتوقف على حدوث العالم كان القول
بتعلق وجوده بتكوين الله تعالى قولاً بحدوثه ومن هنا يقال إن التخصص على كل
جزء من أجزاء العالم إشارة إلى رقة على من زعم قدم بعض الأجزاء كالهيوال والآلات
فهم

هذا القول لا يثبت أن العالم قديم
بل هو حادث بحدوث التعلق
وأن تعلقها فلما أن يستلزم ذلك
قدم ما يتعلق وجوده به فيلزم
قدم العالم وهو باطل أولاً

الشيء لا يكون له وجود مستقل
بل هو قائم على ذاته
وغيره قائم على وجوده

فهم أنما يقولون بقدمها لمجرد عدم المسبوقية بالعدم لا بمعنى عدم كونه بالغير و
الحاصل أن لا يتم أنه لا ينصهر التكوين بدون وجود المكون وإن وراه كوزان
الضرب مع المضروب فإن الضرب صفة إضافية لا يتصور بدون المتضاربين
أي الضارب والمضروب والتكوين صفة حقيقية بين جسد أو إضافة إليه أي إخراج
المعروف من عدم المألوج لا عينها حتى لو كانت عينها على ما وقع في جارة المشاهدة
كان القول بتحقيقها بدون المكون مكابرةً والكثرة الضرورية فلا يندفع بما
يقال من أن الضرب عرض متجمل البقاء فلا يثبت تعلقه بالمفعول ووصول الآلة
إليه من وجود المفعول معاً إذ لو تأخر لا نعدم من خلل فعل البارز فإنه أزي
واجب الدوام إلى وقت وجود المفعول وهو غير المكون عندنا لأن الفعل
بخابر بالضرورة كالضرب مع المضروب والاكل مع المأكول ولأنه لو كان نفس
المكون لزم أن يكون المكون مكوناً مخلوقاً بنفسه خروجه أن يكون بالتكوين الذي
هو عينه فيكون قديماً مستغنياً عن الصانع وهو محال وأن لا يكون للمخالف تعلق
بالعالم سوى أنه أقدم منه وقادر عليه عن غير صنع وتأسيس فيه مما لا يكون
بنفسه وهذا لا يوجب كونه خالقاً وكون العالم مخلوقاً فلا يصح القول بأنه خالق
العالم وصانعه بلفظ وإن لا يكون الله تعالى مكوناً للأشياء ضرورة أنه لا معنى

هذا القول لا يثبت أن العالم قديم
بل هو حادث بحدوث التعلق
وأن تعلقها فلما أن يستلزم ذلك
قدم ما يتعلق وجوده به فيلزم
قدم العالم وهو باطل أولاً

لا يكون الامن قائم بالكون والكون اذا كان غير المكون لا يكون قائما بل ان
 يصح القول بان خالق سواد هذا الحجر اسود وهذا الحجر خالق السواد لا معنى للخالق واللا
 الامن قائم به الخلق والسواد ومما واحد فخلقها واحد وهذا لا تنبيه على كون الحكم
 بتغاير الفعل والمفعول ضروريا لكنه ينبغي للعاقل ان يتأمل في امثال هذه المبادي
 ولا ينبغي ان لا يستحسن من علماء الاصول ما يكون استمالته بدنية ظاهرة على من
 له ادب فيجب ان يطلب لكلام محمدا يصلح محلا لتراعي العلماء وخلاف العقلاء فان
 من قال ان النكوس عين المكون اراد به ان الفاعل اذا فعل شيئا فليس هذا الا ان الفاعل
 والمفعول واما المعنى الذي يعبر عنه بالنكوس والابحاد ونحو ذلك فهو امر اعتباري
 يحصل في العقل من نسبة الفاعل الى المفعول ليس امر محققا معبر المفعول
 في الخارج ولم يرد ان مفهوم التكوين هو معبته مفهوم المكون بالعلم بالحالات
 وهذا كما يقال ان الوجود عين الماهية في الخارج بل في الخارج الماهية
 تحقق ولعارضها المسمى بالوجود تحقق اخر حتى يجمعا اجتماع القابل والمقبول
 كالجسم والسواد الماهية اذا كانت فتكونها موجودا لكنهما متغايران في العقل بحيث ان
 ان للعقل ان يلاحظ الماهية دون الوجود وبالعكس فلا يتم ابطال هذا الدرس الا
 بانبات ان تكون الاشياء وصدورها عن البارز تعبتوقف على صفة حقيقة قائمة بالذات

مغاير للمفهوم والارادة والتحقيق ان نعلق القدرة على وفق الارادة بوجود
 المقدور لوقت وجوده اذ انبى الى القدرة يسمى بالباب الى اذ انبى الى القادر
 بسم الخالق والكون ونحو ذلك فحقيقة كون الذات بحيث تعلقت قدرته بوجود
 الدور لوقتية ثم تحققت بحسب خصوصيات المقدورات خصوصيات الافعال
 كالتنزيق والتصوير والاجزاء والامانة وغير ذلك الى ما لا يحصى وينبغي ان يكون
 كل من ذكر صفة حقيقة ازيلية فما تقرر به بعض علماء ما وراء النهر ونحوه كالمقدم
 جدا وان لم يكن مغاير والا قرب ما ذهب اليه المحققون منهم وهو ان مرجع الكل
 الى التكوين فانه ان نعلق بالجوهر بسم اجزاء وبالموت بسم امانه وبالضوء بصورته
 وبالزور تنزيقا الى غير ذلك فالكل تكويني وانا لخصوص بخصومة العلاقات
 والارادة صفة الله ثم ازيلية قائمة بذاته كذا ذكرنا كيدا وتحققا لاثبات صفة
 بية لله نعم يقتضي تخصيص المكونات بوجه دون وجه وفي وقت دون وقت لا كما
 رعت الفلاسفة من انه موجب بالذات ولا فاعل بالارادة والاختيار والتجارية من
 انه مراد بذاته لا بصفته وبعض المعتزلة من انه مراد بارادة حادثة لا محمل والكلام
 من ان ارادته حادثة في ذاته والله بل على ما ذكرنا الايات الناطقة بانبات صفة الارادة
 والمشيئة لله نعم مع القطع بلزوم قيام صفة الشيء به وامتناع قيام الحوادث بذاته نعم

وايضاً نظام العالم وجوده على الوجه الاوفى والاصح دليل على كون صانعه قادراً
 مختاراً وكذا حدوثه اذ لو كان صانعه موجبا بالذات لزم قدمه بالضرورة لا امتناع تخلف
 المحلولة عن علته الموجبة ورؤية الله على الانكشاف التام بالبصر وهو معنى
 ادراك الشيء كما هو كاشته البصر وذلك انا اذا نظرنا الى البدر ثم اخضعنا
 العين فلا خفاء في انه وان كان منكشفاً لنبينا في المحالين لكن انكشاف حال النظر
 اليه انما واكل وكنا بالنسبة اليه في حالة مخصوصة هي المسماة بالرؤية
 جازية في العقل بمعنى ان العقل اذا خضع ونفس لم يحكم بامتناع رؤيته عالم بغير
 برهان على ذلك مع ان الاصل عدمه وهذا القدر ضروري فمن ادعى الامتناع فعليه
 البيان وقد استدل اهل الحق على امكان الرؤية بوجوه من عقلي وسمعي تقرير الاول
 اتفادون برؤية الاعيان والاعراض ضرورة اتافرق بالبصر بين جسم وجسم
 وبين عرض وعرض ولا بد للحكم المشترك من علة مشتركة وهي اتمام الوجود او الحدوث
 او الامكان اذ لا راي بينهما والحدوث جارية عن الوجود بعد الغدوم والامكان عن
 عدم ضرورة الوجود والغدوم ولا مدخل للغدوم في العلية فتعين الوجود وهو مشترك
 بين الصانع وغيره فيصح ان يرى من حيث تحقق علة الصنع وهي الوجود وتبوقف
 امتناعها على ثبوت كون الشيء من خواص الممكن شرطاً ومن خواص الواجب مانعاً وكذا

هذا هو الوجه في كون الوجود
 لا يتوقف على غيره بل هو
 قديم لا يتغير ولا يزول
 وهو الذي لا يشوبه نقص
 ولا زيادة ولا يحاط به
 بالحواس ولا يتصور بال
 العقل الا بالذات لا بال
 الصفات

هذا هو الوجه في كون
 الوجود لا يتوقف على
 غيره بل هو قديم لا
 يتغير ولا يزول وهو
 الذي لا يشوبه نقص
 ولا زيادة ولا يحاط
 به بالحواس ولا يتصور
 بالعقل الا بالذات لا
 بالصفات

يصح

هذا هو الوجه في كون
 الوجود لا يتوقف على
 غيره بل هو قديم لا
 يتغير ولا يزول وهو
 الذي لا يشوبه نقص
 ولا زيادة ولا يحاط
 به بالحواس ولا يتصور
 بالعقل الا بالذات لا
 بالصفات

يصح ان يرى سائر الموجودات من الاصوات والطعوم والروائح وغير ذلك واما لا يرى
 بناء على ان الله لم يخلق في العبد رؤية بطريق تجري العادة لانباء على امتناع
 رؤيتها وحين اعترض بان الصفة عدمية ولا يستدعي علة مشتركة ولو سلم فالرؤية
 النوعية قد يعلل بالمخلفات كالحرارة بالشمس والبارق فلا يستدعي علة مشتركة ولو
 سلم فالعدمي يصلح علة للعدمي ولو سلم فلا يتم اشتراك الوجود بل وجود كل شيء
 عينه اجيب ان المراد بالعلة متعلق الرؤية والقابل لها ولا خفاء في لزوم كونه
 وجودياً ثم لا يجوز ان يكون خصوصية الجسم او العرض لانا اول ما نرى شيئا من بعد
 اننا نرى كونه هوية متماحون خصوصية جوهرية او عرضية او انسانية او فرسية
 ونحو ذلك وبعد رؤيته برؤية واحدة متعلقة بهوية فقد تقرر على تفصيله ان ما فيه من
 الجواهر والاعراض وقد لا نقدر متعلق الرؤية فيكون الشيء له هوية متماهوا المعنى
 بالوجود واشتركة ضرورية وفيه نظر بحوان ان يكون متعلق الرؤية بين الجسمية وما
 يتبعها من الاعراض من غير اعتبار خصوصية وتقرير الثاني ان مؤسسهم قد سالا الرؤية
 بقوله رب ارنى انظر اليك فلم يكن ممكناً لكان طلبها جهلاً بما يجوز في ذات الله نعم
 وما لا يجوز او سقياً وعشاً وطلباً للمال والانبياء فترهون عن ذكر وراق الله ثم
 قد علق الرؤية باستقرار الجبل وهو امر ممكن في نفسه والمعلق بالممكن ممكن لان معناه الاخبار

هذا هو الوجه في كون
 الوجود لا يتوقف على
 غيره بل هو قديم لا
 يتغير ولا يزول وهو
 الذي لا يشوبه نقص
 ولا زيادة ولا يحاط
 به بالحواس ولا يتصور
 بالعقل الا بالذات لا
 بالصفات

هذا هو الوجه في كون
 الوجود لا يتوقف على
 غيره بل هو قديم لا
 يتغير ولا يزول وهو
 الذي لا يشوبه نقص
 ولا زيادة ولا يحاط
 به بالحواس ولا يتصور
 بالعقل الا بالذات لا
 بالصفات

بثبوت المعلق عند ثبوت المعلق به والمعلق لا يثبت على شيء من النقادير المحككة وقد
 اعترض بوجوه أقواها أن موسى لم كان لاجل قومه حيث قالوا لن نؤمن لك حتى نرى
 آية جبرئيل نعال بعلموا امتناعها كما علم هو وبأننا لا نسلم أن المعلق عليه أمر ممكن
 بل هو استقرار الجبل حال تحركه وموج وآجب بأن كلامنا من ذلك خلاف الظواهر والأدلة
 في ارتكابه على أن القوم ان كانوا مؤمنين كفاهم قول موسى عم أن الرؤية محتملة و
 ان كانوا كفارا لم يصدقوه في حكم الله ثم بالامتناع وأيا ما كان يكون السؤال عشا
 والاستقرار حال التحرك ايضا ممكن بان يقع السكون بدل الحركة وآنا المعلق اجزاء الحركة و
 السكون واجبة بالنقل ورد الدليل السمعى بايجاب رؤية المؤمنين الله في
 الدار الآخرة أما الكتاب فقوله وجوه بوضوحناظر وآنا الله فقوله عم انكم
 سترون ربكم كما ترون القمر ليلة البدر وهو مشهور رواية أحد وعشرون من كبار الصحابة
 وآما الاجماع فهو أن الله محتمل على وقوع الرؤية في الآخرة وأن الآيات الواردة
 في ذلك محمولة على طواهرها ثم ظهرت مقالة المخالفين وشاعت بينهم وتأويلاتهم
 وافون شيعهم من العقليات ان الرؤية مشروطة بكون المرئي في مكان وجهه ومقابلته
 من الراء وثبوت مسافة بينهما بحيث لا يكون في غاية القرب ولا في غاية البعد واتصال
 شعاع من الباصرة بالمرئ وكل ذلك مح في حق الله وآجاب منع هذه الاشراط واليه اشار

الكلام في شرح قوله
 انكم سترون ربكم
 كما ترون القمر
 ليلة البدر
 وهو مشهور
 رواية أحد
 وعشرون
 من كبار
 الصحابة

في ارتكابه على أن القوم ان كانوا مؤمنين كفاهم قول موسى عم أن الرؤية محتملة و
 ان كانوا كفارا لم يصدقوه في حكم الله ثم بالامتناع وأيا ما كان يكون السؤال عشا

بقوله فيرس لا في مكان ولا على جهة من مقابلة واتصال وثبوت مسافة بين الراء وبين الله
 وقياس الغائب على الشاهد فاسد وقد يستدل على عدم الاشتراط برؤية الله عز وجل
 وفيه نظر لأن الكلام في الرؤية بحاسة البصر فإن قيل لو كان جليزا الرؤية والحاسة سليمة
 يجب ان يرى والابصار ان يكون بحرف تناجيل شاهقة لانها وان سفسطة قلنا
 ممنوع فإن الرؤية عندنا مخلوقة لا يجب عند اجتماع الشرطتين التتمعت قوله
 لا يتركه الابصار والجواب بعد تسليم كون الابصار لا يستغرق واقادته عموم السلب لا
 سلب العموم وكون الادراك هو الرؤية مطلقا للرؤية على وجه الاحاطة بجوانب المرئي
 انه لا دلالة فيه على عموم الاوقات والاحوال وقد يستدل بالآية على جواز الرؤية اذ لو
 امتنعت لما حصل التمتع بنورها كما معدوم لا يتدخ بعدم الرؤية لامتناعها وانما
 التمتع في ان يكون رؤية ولا يرى للتمتع والتعريف بحجاب الكبرياء وأن جعلنا
 ذلك عبارة عن الرؤية على وجه الاحاطة بالجوانب والحدود فدلالة الآية على جواز
 الرؤية بل على تحققها اظهر لان المعنى مع كونه موقفا لا يدرك بالابصار لتعاليمه
 عن الشاع والاتصاف بالحدود والجوانب ومنها ان الآيات الواردة في سؤال الرؤية
 مقرونة بالاستعظام والاستنكار وآجاب ان ذلك لتعظيمهم وعنادهم في طلبها لا لانها
 والآلحهم موسى عم عن ذلك كما فعل حين سألوا ان يجعل لهم آية فقال بل انتم

انكم سترون ربكم
 كما ترون القمر
 ليلة البدر
 وهو مشهور
 رواية أحد
 وعشرون
 من كبار
 الصحابة

تجهلون وهذا مشعر بان كان الرقيب في الدنيا ولم يزل يختلف الضحية رضوان الله عليهم
 اجمعين في ان النبي عم هل راي ربه ليلة المعراج والاختلاف في الوقوع دليل الامكان
 واتما الرقبة في المنام فقد حكيت عن كثير من السلف والاضاء في انها نوع مشاهد
 يكون بالقلب دون العين والله تعالى خالق الافعال العباد من الكفر والايمان والطاعة والعصيان
 لا كما زعمت المعتزلة من ان العبد خالق لافعاله وقد كانت الاوائل منهم يتكلمون عن اطلاق
 لفظ الخالق ويكتفون بلفظ الموجد والمخترع ونحو ذلك وحين راي الجبائير اتباعه
 ان معنى الكل واحد وهو المخرج من العدم ايا الوجود نجاسا ^{عليه} اطلاق لفظ الخالق
 واجتبه اهل الحق عليه في وجوه الاول انه العبد لو كان خالقا لافعاله لكان عالما قبله
 بتفاصيلها ضرورة ان ايجاد الشيء بالقدرة والاختيار لا يكون الا ذكر واللازم بطا
 فان الشيء من موضع ايا موضع قد يشتمل على سكنات متخللة وعلى حركات بعضها
 اسرع وبعضها ابطأ ولا شعور بالاشياء بذلك وليس هذا ذمولا عن العلم بل لوسا
 عنها لم يعلم وهذا في اظهر افعال وآما اذا تأمل في حركات اعضاء في المشي والاختار
 والاكل والبطن ونحو ذلك وما يحتاج اليه من تحريك العضلات وتعدد الاعصاب
 ونحو ذلك فالامور اظهر الثاني انصوص الواردة في ذلك كقوله نعم والله خلقكم وما
 تعملون ابراهيم على ان ما صدرت به لئلا يحتاج الى حذف الضمير او معرك على ان ما

موصولة

ينبغي ان يجعل هذا المصدر في المصدر
 ليس معنى الخلق في قوله تعالى
 الخلق على الاسرار والافعال في قوله
 الخلق على الاسرار والافعال في قوله
 الخلق على الاسرار والافعال في قوله
 الخلق على الاسرار والافعال في قوله

في قوله تعالى الخلق على الاسرار
 الخلق على الاسرار والافعال في قوله
 الخلق على الاسرار والافعال في قوله
 الخلق على الاسرار والافعال في قوله

موصولة ويشتمل الافعال لانا اذا قلنا افعال العباد مخلوقة لله نعم اول العبد لم يزد
 بالفعل المعنى المصدر الذي هو الاجاد والايقاع بل الحاصل بالمصدر الذي هو متعلق
 الاجاد والايقاع اعني ما شاهد من الحركات والسكنات مثلا ولقد هو عز هذه الشككة
 هم ان الاستدلال بالآية موقوف على كون ما صدرت به وقوله نعم خالق كل شيء
 من بدالة العقل وقوله اني يخلق من لا يخلق في مقام التخييل بالحق اليقين لكونها
 مناطا لاستحقاق العباد لا يقال فالقائل يكون العبد خالقا لافعاله يكون من المشركين
 دون الموحدين لانا نقول المشرك هو ثبات الشريك في الالهية به وجوب الوجود
 كماله الجسدي او بغير استحقاق العباد كما العبد الاصنام والمعتزلة لا يشترطون بذلك بل
 لا يجعلون خالق العبد خالق الله لا فتان الى الابواب والآلات التي هي خلق الله تعالى
 الا ان مشايخ ساروا راء النهر قد بالغوا في تضليلهم في هذه المسئلة حتى قالوا ان المجوسي
 اسعد حالهم حيث لم يثبتوا الاشياء واكتوا والمعتزلة انبوا فركاء لا تحصى واجتجت
 المعتزلة باننا نفوق بالضرورة بين حركة الماشي وحركة المرتعش وان الاول باختياره دون
 الثانية وبانه لو كان الكل خلق الله تعالى لبطل قاعدة التكليف والموج والزم والثواب
 والعقاب وهو لا يجوز ان يمتدح ويقترب باختياره المحلقة كما تدرج بالحسن والقدم بالقيس والافعال في قوله
 اصلا واتما نحن فنثبت على ما حققه ان شاء الله نعم وقد عسر بانه لو كان خالقا لافعال

ومنه ان يكون الخلق مناطا لاستحقاق العباد
 الاية ان الله تعالى في ذلك المقام ليطرح قاعد التكليف
 ومنه ان التكليف به امر اختياري لا يتجوز

والعقاب وهو لا يجوز ان يمتدح ويقترب باختياره
 المحلقة كما تدرج بالحسن والقدم بالقيس والافعال في قوله
 اصلا واتما نحن فنثبت على ما حققه ان شاء الله نعم وقد عسر بانه لو كان خالقا لافعال

[illegible]

تكليف المحال والمغترلة انكروا ارادة الله نعم للشعور والقيام حتى انه اراد من الكافر و
الغاسق ايمانه وطاعته لا كفره ومحصيله زعمانهم ان ارادة الله القبيح فيجبه كحلقة والجار
و نحن نمنع ذلك بل القبيح كسب القبيح والاتصاف به فغدهم يكون اكثر ما يقع من افعال
العباد على خلاف ارادة الله نعم وهذا شنيع جدا حكى عن محمد بن عبيد انه قال ما الزمني
احد مثل ما الرض مجوسي كان معي في السفينة فقلت له لم لا تسلم فقال ان الله نعم
لم يرد اسلامي فان اراد اسلامي اسلمت فقلت للمجوسي ان الله تعهد بريد اسلامه
ولكن الشياطين لا يتذكروا فقال المجوسي فانا اكون مع الشريك الاغلب وحكي
عن القاضي عبد الجبار الهمداني انه دخل على صاحب ابن خباز وعنده المئاذر ابو يحيى
المسواني فلما رآه المئاذر قال سبحان من تترع عن الخشاء فقال المئاذر على الفور
سبحان الذي لا يجرى في ملكه الا ما يشاء والمغترلة اعتقدوا ان الامر مستلزم الارادة
والنهي عدم الارادة فخلقوا ايمان الكافر مرادا وكفر غير مراد ونحن نعم ان الشيء
قد لا يكون مرادا ويؤمن به وقد يكون مرادا ونهي عنه الحكم ومصالح يحيط بها علم
الله ثم اولاد لا يشل عتاه بفصل الابوي ان سيدا اذا اراد ان يظهر على الخاضع
عصيان عبده باسمه بالشيء ولا يريد منه وقد يتمك من الجانبين على المظ

بِالْآيَاتِ وَبَابِ التَّوْبَانِ مَفْتُوحٌ عَلَى الْفَرِيقَيْنِ وَلِلْعِبَادِ أَعْمَالٌ اخْتِلَفَتْ فِيهَا بَيِّنَاتٌ بِهَا وَ... يَتَقَبَّلُونَ عَلَيْهِمْ

كسب القبيح فيجاسفها موجبا للاستحقاق الذم بخلاف خلقه قلنا لانه قد
 ثبت ان الخالق حكيم لا يخلق شيئا الا لاوله ^{على جهة} حكمة وان لم نطلع عليها
 في مآباز ما ينفي من الافعال قد يكون له فيها حكم ومضالهم كما في خلق الاجسام
 الخبيثة الضارة المولدة بظلم الكاذب فانه قد يفعل الحسن وقد يفعل القبيح
 فجعلنا كسب القبيح مع ورود الثمن عنه فيجاسفها موجبا للاستحقاق الذم
 والعقاب والحسن منها ابر من الافعال الصالحة وهو ما يكون متعلقا بالذم
 في العاجل والتأجيل في الاجل والاحسن ان يفتر بالايكون متعلقا
 للذم والعقاب ^{في الدنيا} لشمس المباح برضا ^{في الآخرة} الله ابر اراحة الله نفسه من غير اعتراض
 والقبيح منها وهو ما يكون متعلقا بالذم في العاجل والعقاب في الاجل ليس
 لاعلمية من الاعتراض قال الله تعالى ان الله تعالى لا يرضى لعباده الكفر فيبقى
 ان الارادة والمشيئة والتقدير يتعلق بالكل واخرى ووجه المحبة والامر
 لا يتعلق بالاباح دون القبح والاستطاعة مع القول خلافا للضرورة
 وجه حقيقة القدرة التي تكون بها الفعل اشار الى ما ذكره صاحب
 التبيين من انها عرض خلق الله في الحيوان بفعل به الافعال الاختيارية
 وجه علم للفعل والجهل على انها شرط لاداء الفعل لا علة له وبالجمل

في قوله تعالى لا يرضى لعباده الكفر
 في قوله تعالى لا يرضى لعباده الكفر
 في قوله تعالى لا يرضى لعباده الكفر

في صفة خلقها الله عند قصد اكتساب الفعل بعد سلامة الالباب والآلات
 فان قصد فعل الخير خلق الله قدرة فعل الخير وان قصد فعل الشر خلق
 الله قدرة فعل الشر فكان هو الموضع لقدرة فعل الخير فيستحق الذم
 والعقاب ولهذا ذم الكافرين بانهم لا يستطيعون التسرع واذا كانت الاستطاعة
 عرضا وجب ان يكون مقارنة للفعل بالزمان لا سابقة عليه والامر وقوع
 الفعل بلا استطاعة وقدرة عليه لا من امتناع فاعراض فلا قيل
 لو سلم استحالة بقاء الاعراض فلا نزاع في امكان تجدد الاشكال بحقيقته وال
 فمن اين يلزم وقوع الفعل بدون القدرة قلنا انما ندعي لزوم ذلك اذا كانت
 القدرة التي بها الفعل هي القدرة السابقة واما اذا جعلتموهما المثل المتجدد
 المقارن فقد اعترفتم بان القدرة التي بها الفعل لا يكون الامتقارنة ثم ان
 ادعيتم انه لا بد لها من امثال سابقة حيز لا يمكن الفعل باول ما يحدث
 من القدرة فعليكم البيان واما ما يقال لو فرضنا بقاء القدرة السابقة الى ان
 الفعل اقبأ بتجدد الاشكال واقتابا باستقامة بقاء الاعراض فان والواجب ان
 وجود الفعل بها في الحالة الاولى فقد تكرر كوامدهم حيث يتكرر واعتقار
 الفعل القدرة وان قالوا بامتناعه لزم التحكيم والترجح بلا منزع اذا القدرة

في قوله تعالى لا يرضى لعباده الكفر
 في قوله تعالى لا يرضى لعباده الكفر
 في قوله تعالى لا يرضى لعباده الكفر

في قوله تعالى لا يرضى لعباده الكفر
 في قوله تعالى لا يرضى لعباده الكفر
 في قوله تعالى لا يرضى لعباده الكفر

في قوله تعالى لا يرضى لعباده الكفر
 في قوله تعالى لا يرضى لعباده الكفر
 في قوله تعالى لا يرضى لعباده الكفر

والاعراض في بعض الحالات
والاعراض في بعض الحالات
والاعراض في بعض الحالات

الحال لا تتغير ولم يحدث فيها مع الاستحالة ذلك على الاعراض فلم صار الفعل
بها في الحالة الثانية واجبا وفي الحالة الاولى محتضا فغيره نظر لان القابلية
تكون الاستطاعة قبل الفعل لا يقولون باستحالة المقارنة الزمانية وبان كل فعل
يجب ان يكون بقدره سابقة عليه بالزمان البتة حتى يمنع حدوث الفعل
في زمان حدوث القدرة مقرونة بجميع الشرايط ولا يجرى ان يمنع الفعل
في الآلة الاولى لاستقاء شرط او وجود مانع ويجب في الثانية لتام الشرايط
مع ان القدرة التي هي صفة القادرة في الحالتين على التسواء ومن ههنا ذهب
بعضهم الى انه ان اريد بالاستطاعة القدرة المجتمعة بجميع شرايط الثانية فالحق
انها مع الفعل والافق عليه واما امتناع بقاء الاعراض فبني على مقدمات
صعبة البيان وهي ان بقاء الشئ امر محقق زايده عليه وان يمنع قيام
العرض بالعرض وان يمنع قيامها معا بالمحل ولا استدلال القائلون بكون الاستطاعة
قبل الفعل بان التكليف حاصل قبل الفعل ضرورة ان الكافر مكلف بالايمان
وتارك الصلوة مكلف بها بعد دخول الوقت فلم يكن الاستطاعة متحققة في لزوم
تكليف العاجز وهو بطلان ارجاء الجواب بقوله ويقع هذا الاسم بمعنى لفظ
الاستطاعة على سلامة الاسباب والآلات والجوارح كما في قوله تعالى

اناس

والاعراض في بعض الحالات
والاعراض في بعض الحالات
والاعراض في بعض الحالات

اناس حج البيت من استطاع اليه سبيلا فان قبل الاستطاعة صفة المكلف و
سلامة الاسباب والآلات ليست صفة له فكيف يصح تفسيرها بها قلنا المراد سلامة
الاسباب والآلات والمكلف كما يتصف بالاستطاعة يتصف بذلك حيث يقال
هو ذو سلامة اسباب الآلة لانه لا يشق منه اسم فاعل محل عليه بخلاف
الاستطاعة وصحة التكليف تعتمد هذه الاستطاعة التي هي سلامة الاسباب والآلات
للاستطاعة بمعنى الاول فان اريد بالبحر عدم الاستطاعة بالمعنى الاول فلا يمتنع
استحالة تكليف العاجز وان اريد بالمعنى الثاني فلا يمتنع لزومه لجواز ان يحصل
قبل الفعل سلامة الاسباب والآلات وان لم يحصل حقيقة القدرة التي بها الفعل
وقد يجاب عنه بان القدرة صالحة للصدق عند اية حيفه رجم حتى ان القدرة
المعروضة الى الكفر هي بمعنى القدرة التي هي تصرف الى الايمان المكلف به الا
انه صرف قدرته الى الكفر وضيع باختيان صرفها الى الايمان فاستحق المذموم و
العقاب ولا يخفى ان في هذا الجواب تسليما لكون القدرة قبل الفعل لان القدرة
وان صحت للصدقين كقوله حيث التعلق باحد ما لا يكون الامم حتى
ان ما يلزم مقارنتها للفعل في القدرة المتعلقة بالفعل ما يلزم مقارنتها
للمسكن بين القدرة المتعلقة به واما نفس القدرة فقد تكون متعلقة متعلقة

والاعراض في بعض الحالات
والاعراض في بعض الحالات
والاعراض في بعض الحالات

ذلوا وافقدوا
 وسر محلى
 النيران و
 اليد النور
 تشدد
 الاجل
 من الجوار
 الا الاطراف
 خاض احاد
 فلما صار
 انات القطع
 والمرا والبرية
 حيث الحية والبرية
 اغارة كروا البرية
 عس وراش
 ح

Handwritten notes in Arabic script at the bottom right of the page.

وَأَجَابَ عَنْ الْمَلِكِ فَلَا
لَا تَكُنْ الْمَلِكُ يَجُوزُ أَنْ يَأْتِيَ غَيْرُهُ مِنَ الْجَوَانِحِ
الضَّلَالَةِ وَالْأَهْدَاءِ

[illegible]

فانما

...والتاريخ ...

منازه
موت و بالو
و حنا
موت و بالو
منازه

او لم يتوقع في عامة الكتب من الاقتصار في اثبات عذاب القبر
 دون تنعيم بناء على ان النصوص الواردة فيه اكثر وعلى ان عامة
 اهل القبور كفار وعصاة والتعذيب بالذكر اجدر وسؤال منكر
 وتكبير وهما ملكان يدخلان القبر فيسألان العبد عن دينه
 وعن دينه وعن نبيه قال السيد ابو النجاشي ان اللقيتان
 سؤالا وكذا الانبياء عند البعض ثابت كل من هذه الامور
 بالدلائل الشرعية لانها امور ممكنة اخبر بها الصادق عليه السلام
 سقطت به النصوص قال الله تعالى اربع ضوابط غرورا وعشيا يوم
 تقوم الساعة ادخلوا ال فرعون استدل العذاب وقال الله تعالى افرحوا فاقبلوا
 نارا وقال النبي صلى الله عليه وسلم استنزهوا عن البول فان عامة عذاب القبر منقول عن
 قوله تعالى ان الله الذين امنوا بال قول الثابت نزلت في عذاب القبر اذا
 قيل له من ربك وما دينك وما نبيك فيقول رب الله ودين الاسلام و
 نبي محمد صلى الله عليه وسلم وقال عم اذا قبر الميت اتاه ملكان اسودان ازرقان
 يقال لاحدهما المنكر والاخر الكفيروا الى اخر الحديث وقال عم القبر ضيقة من
 رياض الجنة او حفرة من حفرة النيران وبالجمله الاطراف الواردة في
 هذا

في بعض النسخ
 في بعض النسخ
 في بعض النسخ
 في بعض النسخ

هذا المعنى وفي كثير من احوال الاخرة متواتر المعنى وان يبلغ احاديث التواتر
 وانكر عذاب القبر بعض المعزلة والوافض لان الميت جهاد لا حيوة له ولا ادراك
 له فتعذيب محال والجواب انه يجوز ان يخلق الله في جميع الاجزاء او بعضها نوعا
 من الحيوة قدر ما يدرك الالم او لذة الشجع وهذا لا يستلزم اعادة الروح الى بدن
 ولا ان ينحصر ويضطرب او يترثر العذاب عليه حتى ان الغريق في الماء والمأثور
 في بطون الحيوانات او المصلوب في الهواء يعذب وان نطلع عليه ومن تأمل
 في عذاب ملكه وملوكه وغيايب قدرته وجبروته لم يستبعد امثال ذلك
 فضلا عن الامثلة واعلم انه لما كان احوال القبر ما هو متوسط بين احوال الدنيا
 والاخرة افردها بالذكر ثم اشتغل ببيان حقيقة الحشر وتفاصيل ما يتعلق
 بامور الآخرة ودل على ان كل علم على انها امور ممكنة اخبر بها الصادق و
 نظوهما الكتاب والسنة فيكون ثابتة وصرح بحقيقة كل منها تحقفا
 وتأكيذا واعتناء بشأنه فقال والبعث وهو ان يبعث الله الموتى
 من القبور بان يجمع اجزائهم الاصلية ويبعث الارواح اليها حتى لقوله
 ثم انكم يوم القيامة تبعثون وقوله ثم فل يحياها الذي انشاها اول مرة
 الى غير ذلك من النصوص الناطقة بحشر الاجساد وانكر الفلاسفة بناء

في بعض النسخ
 في بعض النسخ
 في بعض النسخ
 في بعض النسخ

العذاب

علم امتناع اعان المعلوم بعينه وموضع انه لا دليل لهم عليه بعينه غير
 حصر بالمقصود لان مرادنا ان الله تعالى يجمع الاجزاء الاصلية بسقط ما قالوا انه
 لو اكل الانسان انسانا بحيث صار جزء منه فكل الاجزاء اما ان تعاد فيها و هو
 او في احد هما فلا يكون الاخر معاد اجمع اجزائه وذلك لان المعاد انا هو الاجزاء
 الاصلية الباقية من اول العمر الى اخره والاجزاء المأكولة فضله في الاكل لا اصلية فان قيل
 هذا قول بالتكليف لان البدن الثاني ليس هو الاقل لما ورد في الحديث من ان
 اهل الجنة جرد مرء وان الجحيمي خرس مثل احد ومن هنا قال من قال ما بين
 مذهب الاول والتاسخ فيه قدم راسخ قلنا انما يلزم التاسخ لو لم يكن البدن الثاني
 مخلوقا من الاجزاء الاصلية للبدن الاول وان سمي مثل ذلك تناسخا كان نزاعا في
 مخد الاسم ولا دليل على استحالة إعادة الروح الى مثل هذا البدن بل الادلة قائمة
 على حقيقة سواء سمي تناسخا او لا والوزن حق لقوله والوزن يومئذ الحق
 والميزان عبارة عما يعرف به مقادير الاعمال والعقل فاهل عن ادراك كيفية وانكس
 المعقولة لان الاعمال اعراض ان امكن اعادتها لم يكن وزنها ولانها معلومة تدل على فوزها
 بحث وآجاب ان قد ورد في الحديث ان كتب الاعمال في التي توزن فلا اشكال على تقدير
 تسليم كون افعال الله مخلقة بالاعراض لعل في الوزن حكمة لانها علم اطلعا للمحكمة لا

بوجوب العبث والكتاب المثبت فيه طاعات العباد ومعاصيهم
بؤته

[illegible][illegible]

موقف بان عرض
آخر خار

Handwritten text in a cursive script, likely a manuscript or letter, written on aged paper. The text is dense and fills most of the page, with some lines starting with large, ornate initial letters. The script is characteristic of the Ottoman Turkish or Persian cursive (Rika) style.

42

والا فساير انواع الكفر بيننا وبينكم
ايها الذين هم بمنزلة مطلقا

فعلت كذا
عليكم عقاب
كذا

في الجنان والاقرار باللعان
على الاقران والثناء الوفاء
صديق والاقرار مودة

2

استغفار
و صلوة

إِنَّ الْقُلُوبَ عَلَى مَنْ لَدَبَ رُكُولِي وَلَا يَسْلِيهَا إِلَّا الْإِنْسَانِيَّةُ الدِّينُ لَدَبَ رُكُولِي وَقَوْلُهُ نَعَمْ

و هو لا نزاع في كسفي من كسفي صدق ما انزل
 الله من الوحي الحكيم ما ههنا الجنب فبق بالشي
 لا نزاع في كسفي من كسفي شي ما انزل الله
 ومن جملة الاشياء الحكيم
 الشاهد

ان الخبي اليوم والسوء على الكافرين الى غير ذلك والجواب انها صفة الظاهر

للتصور القاطعة على ان مركب الكبر ليس بكاف والاجماع منعقد على ذلك على ما مر

والخوارج خارج عن انعقد عليها لاجماع فلا اعتداد بهم والله تعالى اعلم بالصواب

باجماع المسلمين لكنهم اختلفوا في انه هل يجوز عقلا ام لا فذهب بعضهم الى ان يجوز

عقلا وانما حكم عدمه بدليل السمع وبعضهم الى انه يمنع عقلا لان فضيلة الحكمة التفرقة

بين السيئ والحسن والكفرانية في الحناية لا يحتمل الالباس ورفع الحرمة اصلا فلا

يحتل العفو عنه ورفع الغرامة وايضا الكافر يعتقد حقا ولا يطلب له عفو

ومغفرة فلم يكن العفو عنه حكما وايضا هو اعتقاد لا بد من وجوب جرائه الابد

هذا خلافا لسائر الذنوب ويغفر ما دون ذلك لانه يشاء من الصغار والكبار

مع التوبة او بدونها خلافا للمعزلة وقد تقدم الحكم على الاية على ثبوتها

الايات والآحاد في هذا المعنى كثيرة والمعزلة تخص بالانصاف ولو بالكلية

المعزلة بالقرينة وتكون اوجهين الاول الآيات والآحاد في الوارد في وعيد

العصاة والجواب انها على تقرير عمومها لا يدل على الوقوع في ذم الوجوب

النصوص في العفو فتخص المذنب المقتدر من عمومها لا يجوز وجوبه في جميعهم

الخلف في الوجه كرم فيكون من التمسك والحقون على خلاف ذلك ومنه يدل

على ان العفو في حق المذنب المقتدر من عمومها لا يجوز وجوبه في جميعهم

هذا خلافا لسائر الذنوب ويغفر ما دون ذلك لانه يشاء من الصغار والكبار مع التوبة او بدونها خلافا للمعزلة وقد تقدم الحكم على الاية على ثبوتها

الايات والآحاد في هذا المعنى كثيرة والمعزلة تخص بالانصاف ولو بالكلية المعزلة بالقرينة وتكون اوجهين الاول الآيات والآحاد في الوارد في وعيد

للقول وقد قال الله تعالى يترك القول لدي التائذ المذنب اذا علم انه لا يعاقب على

ذنبه كان ذلك تقريرا له على الذنب واغراء للغير عليه وهذا بناء على حكمة ارسال القول

والجواب ان مجزاة جواز العفو لا يوجب ظن عدم العقاب فضلا عن العلم كيف

والعمومات الواردة في الوعيد المقرونة بغاية من التهديد توضح جانب الوقوع

بالنسبة الى كل واحد وكفى به اجرا ويجوز العقاب على الضميمة سواء اجتنب

مركبها الكبيرة ام لا فلو لم يأت تحت قوله نعم ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء وقوله

لا يغادر صغيرة ولا كبيرة الا احصاها والاحصاء انما يكون لسؤال والمجازاة

الي غير ذلك من الآيات والآحاد في ذهاب بعض المعزلة الى انه اذا اجتنب

الكبار لم يجز تعذيبه لا بمعنى انه يمنع عقلا بل بمعنى انه لا يجوز ان يقع لقيام

الادلة السنية على انه لا يقع كقوله نعم ان يجتنبوا كبائر ما تنهون عنه نكفر

عنكم شيئاكم ويجاب بان الكبيرة المطلقة هي الكفر لانه الكامل وجميع الناس

بالنظر الى انواع الكفر وان كان الكل لا ملكة واحدة في الحكم او الى افراد القايمة

بالفرد المخاطبين على ما تقدم من قاعدة ان مقابلة الجميع بالجميع يقتضي انقسام

الاحاد بالاحاد كقوله نعم من آمن بالله وآياته ولم يسئوا شيئا منهم والعفو عن الكبير

هذا مذكور فيما سبق الا ان لا يحد له ليجم ان ترك الموازنة على الذنب

هذا مذكور فيما سبق الا ان لا يحد له ليجم ان ترك الموازنة على الذنب

هذا مذكور فيما سبق الا ان لا يحد له ليجم ان ترك الموازنة على الذنب

هذا خلافا لسائر الذنوب ويغفر ما دون ذلك لانه يشاء من الصغار والكبار مع التوبة او بدونها خلافا للمعزلة وقد تقدم الحكم على الاية على ثبوتها

الايات والآحاد في هذا المعنى كثيرة والمعزلة تخص بالانصاف ولو بالكلية المعزلة بالقرينة وتكون اوجهين الاول الآيات والآحاد في الوارد في وعيد

هذا خلافا لسائر الذنوب ويغفر ما دون ذلك لانه يشاء من الصغار والكبار مع التوبة او بدونها خلافا للمعزلة وقد تقدم الحكم على الاية على ثبوتها

بطلوا عليه لفظ العفو كما بطلوا لفظ المغفرة وليست في قوله اذا لم يكن
 هذا سجلا ولا سجلا لا كذا بل انما هو التكرار المتكرر في النص وهو هذا ما قول النصوص
 الدالة على تخليد العصاة في النار او على سلب اسم الايمان عنهم والشفاعة
 ثابتة للرسل والاجابر في حق اهل الكبارير خلافا للمعزة وهذا مبني
 على ما سبق من جواز العفو والمغفرة بدون الشفاعة فبالشفاعة اولى وعندهم
 لما لم يثبت لنا قوله نعم واستغفر لذنبك وللمؤمنين والمؤمنات وقوله
 نعم فانفسهم شفاعة الشافعين فان اسلوب هذا الكلام يدل على قبول
 الشفاعة في الجملة والا كما كان ينبغي دفعها عن الكافرين عند التصديك
 تبيح عالم وتحقق بانهم محض لان مثل هذا الكلام يقتضي ان يوصفوا باجتناب
 لا بما يعتصم به وغيره وليس المراد ان تعليل الحكم بالكافي يدل على نفيه
 عما عداه حتى يرد عليه انه انما يقوم حجة على من يتصور مفهوم المخالفة
 وقوله ثم شفاعة لاهل الكبارير من امتي وهو مشهور بل الاحاديث في باب
 الشفاعة متواترة المعنى واحتجت المعزة بمثل قوله نعم واتقوا يوم لا تجوز
 نفوس من نفس شيئا ولا يقبل منها شفاعة وقوله ثم شفاعة لاهل الكبارير من امتي
 ولا شفاعة بطاع والجواب بعد ذلك ان العفو في النصوص الخاصة بالاركان

فان قلت كنت قد قلت ان العفو لا يكون الا بالشفاعة
 والاعمال انما هي بغيرها فلو كان العفو لا يكون الا بالشفاعة
 لكانت الاعمال بغيرها فلو كان العفو لا يكون الا بالشفاعة

انما هو التكرار المتكرر في النص وهو هذا ما قول النصوص
 الدالة على تخليد العصاة في النار او على سلب اسم الايمان عنهم

فان قلت كنت قد قلت ان العفو لا يكون الا بالشفاعة
 والاعمال انما هي بغيرها فلو كان العفو لا يكون الا بالشفاعة

والاحوال انما يجب تخصيصها بالكفار كما بين الادلة ولما كان اصل العفو
 والشفاعة ثابتا بالادلة القطعية من الكتاب والسنة والاجماع فالت
 المعزة بالعفو عن الصغار مطلقا وعن الكبار بعد التوبة وبالشفاعة
 لزيادة الثواب ويلاهما فلهذا آتيا الاول فلان الثابت ومركب الكبرية
 الصغرى الجنب عن الكبرية لا يستحقان العذاب عندهم فلامنع للعفو
 وآتيا الثاني فلان النصوص الدالة على الشفاعة بمعنى طلب العفو عن الجاني واهل
 الكبارير من المؤمنين لا يخلدون في النار وانما كانوا من غير توبة لقوله
 فمن يعمل مثقال ذرة خيرا يره ونفس الايمان عمل خير لا يمكن ان يركب
 حقاؤه قبل دخول النار لانه باطل بالاجماع فتعين الخروج من
 النار ولقوله نعم وعد الله المؤمنين والمؤمنات جنات وقوله تعالى الذين آمنوا
 وعملوا الصالحات كانت لهم جنات الفردوس الى غير ذلك من النصوص الدالة
 على كون المؤمنين من اهل الجنة مع ما سبق من الادلة القطعية على ان
 العبد لا يخرج بالمعصية عن الايمان وايضا الخلود في النار من اعظم العقوبة
 وقد جعل جزاء للكفر الذي هو اعظم الجنابات فلو جوزي به غير الكافر
 كانت زيادة على قدر الجنابة فلا يكون عذابه المعزلة الايمان من

فان قلت كنت قد قلت ان العفو لا يكون الا بالشفاعة
 والاعمال انما هي بغيرها فلو كان العفو لا يكون الا بالشفاعة

فان قلت كنت قد قلت ان العفو لا يكون الا بالشفاعة
 والاعمال انما هي بغيرها فلو كان العفو لا يكون الا بالشفاعة

فان قلت كنت قد قلت ان العفو لا يكون الا بالشفاعة
 والاعمال انما هي بغيرها فلو كان العفو لا يكون الا بالشفاعة

ادخل النار فهو خالد فيها لانه اذ كفر او صاحب كبير مات بلا توبة
 اذ المصوم والثابت وصاحب الصغيرة اذ اجتب الكبار ليسوا اهل
 النار على ما سبق من اصولهم وانكار مخلص بالاجماع وكذا صاحب الكبيرة
 بلا توبة لوجهين احدهما انه يخشى العذاب الذي هو مضمرة خالصة دائمة
 فبما في استحقاق الثواب الذي هو منفعة خالصة دائمة والجواب منع قيد
 الدوام بل منع الاستحقاق بالمعنى الذي قصدوه وهو الانجاب وانما الثواب
 فضل منه والعذاب عدل فان شاء عفو وان شاء عقوبته ثم يدخل الجنة
 الثاني ان النصوص الدالة على الخلود كقوله تعالى ومن يقتل مؤمنا متغيبا فجاء جهنم
 خالد فيها وقوله تعالى ومن يمتن بالله ورسوله ويقتل مؤمنا متغيبا فجاء جهنم
 فيها وقوله تعالى ومن كذب بعد ايمينه وخطبته فادبر كذا صاحب النار
 فيها خالدون والجواب ان قاتل المؤمن كونه مؤمنا لا يكون الا كراهة
 من تعدي جميع الحدود وكذا من احاطت به الخطيئة وخلفه من كل جانب
 ولو سلم فالخلود يستعمل في المكث الطويل كقولهم سجن مخلصا ولو سلم فعارض
 بالنصوص الدالة على عدم الخلود كما في الايمان في اللغة التصديق
 اي اذعان حكم المخبر وقبوله وجعله صلافا لافعال من الايمان كالحقيقة

آمن

آمن بالله آمنة من التكذيب والمحال فيعتقد بالآمن كما في قوله حكيمه عن
 اخوة يوسف ومالته يمين لنا ابراهيم صدق وبالباء كما في قوله وم الايمان
 ان تؤمن بالله الحديث اي ان تصدق وليس حقيقة التصديق ان يقع في القلب
 نسبة الصدوق الى الخبر او المخبر من غير اذعان وقبول بل هو اذعان وقبول
 له كذا بحث يقع عليه اسم التسليم على ما مر به الامام القزويني وبالجمل المعنى
 الذي يعقوب عنه في الفارسية يكون ويدل وهو معنى التصديق المقابل للتصور
 حيث يقال في اويل علم الميزان العلم اما تصور واما تصديق فمرح بذلك
 رئيسهم ابن سينا فحصل هذا المعنى لبعض الكفار كما ان اطلاق اسم الكافر
 عليه من جهة ان عليه من امارات التكذيب والالكار كما فرضنا ان
 احدا صدق بجميع ما جاء به النبي عم وسلكه وافتر به وعمل مع ذكر
 شد النار بالاختيار لو سجد الصم بالاختيار فجعل كاهرا لما ان النبي عم
 جعل ذلك علامة التكذيب والالكار وتحقق هذا المقام على ما ذكرنا
 يسبق كل الطرق الى حل كثير من الاشكالات الواردة في مسألة الايمان
 واذا عرفت حقيقة معنى التصديق فاعلم ان الايمان والشرع هو التصديق
 بما جاء به النبي وم من عند الله او تصديق النبي عم بالقلب في جميع ما علم

هذا هو الحق لا يخفى على احد من اهل العقل والدين
 ان الايمان هو التصديق بالقرآن والسنن
 والشرع وهو لا يتحقق الا بالقلب
 والشرع هو التصديق بالقرآن والسنن
 والشرع وهو لا يتحقق الا بالقلب
 والشرع هو التصديق بالقرآن والسنن
 والشرع وهو لا يتحقق الا بالقلب

هذا هو الحق لا يخفى على احد من اهل العقل والدين
 ان الايمان هو التصديق بالقرآن والسنن
 والشرع وهو لا يتحقق الا بالقلب
 والشرع هو التصديق بالقرآن والسنن
 والشرع وهو لا يتحقق الا بالقلب
 والشرع هو التصديق بالقرآن والسنن
 والشرع وهو لا يتحقق الا بالقلب

بالضرورة مجببة به من عند الله نعم اجالا وان كاف في الخروج عن عهد الایمان
ولا ينحط درجته عن الایمان التفضيلي فالشكر المصدق بوجود الصانع
وصفات لا يكون مؤنسا الا بحسب اللغة دون الشرع لاختلاف التوحيد واليه الملائكة
يقولون نعم وما يؤمن اكثرهم بالله الا وهم مشركون والافراد به ايماء باللسان
الا ان التصديق ركن لا يحتمل سقوط اصلا والافراد قد يحتمل كما في حالة الكراه
فان قيل قد لا يقع التصديق كما في حالة التوهم والغفلة قلت التصديق
باق في القلب والذهول انما هو عن حصوله وتوسد الشارع جعل المحتق
الذي لم يطر عليه ما هو علامة التكذيب ما يضاهيه في حكم الباقي حتى كان
المؤمن استلمن آمن في الحال او في الماضي ولم يطر عليه ما هو علامة التكذيب
هذا الذي ذكره من ان الایمان هو التصديق والافراد مذهب بعض الحكماء هو
اختيار الامام غيبي الاثمة وفي الاسلام وذهب جمهور المحققين الى انه تصديق
بالقلب وانما الاقرار شرط لاحكام في الدنيا لا ان تصديق القلب
امر باطن لا بد له من علامة فمن صدق بقلبه ولم يقر بلسانه فهو مؤمن
عند الله وان لم يكن مؤنسا في احكام الدنيا ومن اقر بلسانه ولم يصدق بقلبه
بقوله كالمناقض فيما العكس وهذا هو اختيار الشيخ في خصوص رده والنصوص

معاذ

هذا الذي ذكره من ان الایمان هو التصديق والافراد مذهب بعض الحكماء هو اختيار الامام غيبي الاثمة وفي الاسلام وذهب جمهور المحققين الى انه تصديق بالقلب وانما الاقرار شرط لاحكام في الدنيا لا ان تصديق القلب امر باطن لا بد له من علامة فمن صدق بقلبه ولم يقر بلسانه فهو مؤمن عند الله وان لم يكن مؤنسا في احكام الدنيا ومن اقر بلسانه ولم يصدق بقلبه بقوله كالمناقض فيما العكس وهذا هو اختيار الشيخ في خصوص رده والنصوص

معاذ الله لذلك قال الله نعم او ليكن كتب في قلوبهم الایمان وقال الله نعم ولما يدخل
الایمان في قلوبهم وقال هم الذين ثبت قلوبهم على دينك وقال هم الذين آمنوا
قال لا اله الا الله هذا شققت قلبه فان قلت نعم الایمان هو التصديق لكن اهل اللغة
لا يعرفون منه الا التصديق باللسان والنبی هم واصحابه كانوا يقنعون من المؤمنين
بكلمة الشهادة ويجعلون بايمانه من غير استيفار حقا في قلبه قلت لا خفاء في ان
المعتبر في التصديق عمل القلب حتى لو فوضنا عدم وضع لفظ التصديق لغير
او وضعه لغير غير التصديق بالقلبي لم يحكم احد من اهل اللغة والعرف بان
الملتقط بكلمة صدقت مصدق للنبی نعم مؤمن به وآله الصريح في الایمان عن بعض
المحققين باللسان قال نعم ومن الناس من يقول آمنا بالله وباليوم الآخر وما هم بمؤمنين
وقال الله نعم قالوا لا اله الا الله قل لم تؤمنوا ولكن قولوا اسلمنا واما المؤمن
باللسان وحده فلا نزاع في انه يسمى مؤنسا لغيره بحسب احكام الایمان ظاهر
واما النزاع في كونه مؤنسا فيما بينه وبين الله نعم والنبی نعم ومن بعد كما كانوا يحكمون
بايمان تكلم بكلمة الشهادة كانوا يحكمون بكلمة المناصق قول غير الله لا يكفي في الایمان
فعل اللسان وايضا الاجماع منعقد على ان من صدق بقلبه وقصد الاقرار
باللسان ومنع من حانع من خرس ونحوه فظهر ان ليست حقيقة الایمان مجرد

هذا الذي ذكره من ان الایمان هو التصديق والافراد مذهب بعض الحكماء هو اختيار الامام غيبي الاثمة وفي الاسلام وذهب جمهور المحققين الى انه تصديق بالقلب وانما الاقرار شرط لاحكام في الدنيا لا ان تصديق القلب امر باطن لا بد له من علامة فمن صدق بقلبه ولم يقر بلسانه فهو مؤمن عند الله وان لم يكن مؤنسا في احكام الدنيا ومن اقر بلسانه ولم يصدق بقلبه بقوله كالمناقض فيما العكس وهذا هو اختيار الشيخ في خصوص رده والنصوص

هذا الذي ذكره من ان الایمان هو التصديق والافراد مذهب بعض الحكماء هو اختيار الامام غيبي الاثمة وفي الاسلام وذهب جمهور المحققين الى انه تصديق بالقلب وانما الاقرار شرط لاحكام في الدنيا لا ان تصديق القلب امر باطن لا بد له من علامة فمن صدق بقلبه ولم يقر بلسانه فهو مؤمن عند الله وان لم يكن مؤنسا في احكام الدنيا ومن اقر بلسانه ولم يصدق بقلبه بقوله كالمناقض فيما العكس وهذا هو اختيار الشيخ في خصوص رده والنصوص

هذا الذي ذكره من ان الایمان هو التصديق والافراد مذهب بعض الحكماء هو اختيار الامام غيبي الاثمة وفي الاسلام وذهب جمهور المحققين الى انه تصديق بالقلب وانما الاقرار شرط لاحكام في الدنيا لا ان تصديق القلب امر باطن لا بد له من علامة فمن صدق بقلبه ولم يقر بلسانه فهو مؤمن عند الله وان لم يكن مؤنسا في احكام الدنيا ومن اقر بلسانه ولم يصدق بقلبه بقوله كالمناقض فيما العكس وهذا هو اختيار الشيخ في خصوص رده والنصوص

كلتي الشهادة على ما نعت الكرامة ولما كان مزج جمهور المتكلمين والمحدثين
والفقهاء ان الايمان تصدق به بالجناس واقرا باللسان وحمل بالاركان
اشار اليه في ذلك بقوله فاما الاحمال انما الطاعات فهي تتزايد في نفسها
والايمان لا يزيد ولا ينقص فهنا مقامان الاول ان الاعمال غير اخلة
في الايمان بل امر من ان حقيقة الايمان هو التصديق ولانه قد ورد في الكتاب
والسنة عطف الاعمال على الايمان كقوله نعم ان الذين امنوا وعملوا الصالحات
مع القطع بان العطف يقتضي المغايرة وعدم دخول المعطوف في المعطوف عليه
وورد ايضا جعل الايمان شرط صحة الاعمال كما في قوله ومن يعمل من الصالحات
وهو مؤمن مع القطع بان الشروط لا يدخل في الشرط لامتناع اشتراط الشي
بنفسه وورد ايضا اثبات الايمان لمن ترك بعض الاعمال كما في قوله نعم وان
طائفتان من المؤمنين اقتتلوا عليهما من مع القطع بانه لا تحققه لشيء بدون
ركنه ولا يخفى ان هذه الوجوه انما تقوم حجة على من يجعل الطاعات ركنا من حقيقة
الايمان بحيث ان تاركها لا يكون مؤمنا كما هو رأي المعتزلة لا على من ذهب الي
انها ركن من الايمان الكامل بحيث لا يخرج تاركها عن حقيقة الايمان كما هو ذهب
الشيعة وقد سبق المعتزلة اجابتهما فيما سبق والمقام الثاني ان حقيقة الايمان
من مقامين

لا تزيد

لا تزيد ولا تنقص بل امر من ان التصديق القلبي الذي يبلغ حد الجزم والاذعان وهذا
لا يتصور فيه زيادة ولا نقصان حتى ان من حصل له حقيقة التصديق فمساء آتي بالطاعة
او ارتكب المعاصي فتصدقه بان على حال لا يتغير فيه اصلا والآيات الدالة على زيادة الايمان
محمولة على ما ذكره ابو حنيفة ومن انهم كانوا امنوا في الجملة فربما تفرغ بعد فرض
وكانوا يؤمنون بكل فرض خاص وحاصله ان كان يزيد بزيادة ما يجب الايمان به وهذا
لا يتصور في غير عصر النبي صلى الله عليه وسلم وفيه نظر لان الاطلاع على تفاصيل الغرائب يمكن في غير عصر
النبي صلى الله عليه وسلم والآيات واجبا لاجل اعمام اجمالا وتفصيلا فيما علم تفصيلا والاختفاء في ان
التفصيلي ازيد بل كمال وما ذكر من ان الاجمال لا يخط عن درجة كما من فاتها هو
في الاتصاف بالاهل الايمان وقيل ان الشك والروايات على الايمان زيادة عليه في كل
ساعة وحاصله ان يزيد بزيادة الايمان لما انه عرض لا يبغي الا بتجدد الامثال وقيل
لان حصول المثل بعد انقضاء الشيء لا يكون من الزيادة في شيء كما في سواد الجسم مثلا وقيل
المراد بزيادة ثمرته واثرا في توريه وضيائه في القلب فانه يزيد بالاعمال فينقص المعاصي
ومن ذهب الى ان الاعمال من الايمان فقبوله الزيادة والنقصان ظاهر ولهذا قيل ان هذه
السئلة فرع مسئلة كون الطاعات من الايمان وقال بعض المحققين لا ايمان حقيقة
التصديق لا يقبل الزيادة والنقصان بل تفاوت في قوة وضعف للقطع بان تصديق

بأنه لا يمكن ان يكون الايمان بزيادة ولا ينقص بل امر من ان التصديق القلبي الذي يبلغ حد الجزم والاذعان وهذا لا يتصور فيه زيادة ولا نقصان حتى ان من حصل له حقيقة التصديق فمساء آتي بالطاعة او ارتكب المعاصي فتصدقه بان على حال لا يتغير فيه اصلا والآيات الدالة على زيادة الايمان محمولة على ما ذكره ابو حنيفة ومن انهم كانوا امنوا في الجملة فربما تفرغ بعد فرض وكانوا يؤمنون بكل فرض خاص وحاصله ان كان يزيد بزيادة ما يجب الايمان به وهذا لا يتصور في غير عصر النبي صلى الله عليه وسلم وفيه نظر لان الاطلاع على تفاصيل الغرائب يمكن في غير عصر النبي صلى الله عليه وسلم والآيات واجبا لاجل اعمام اجمالا وتفصيلا فيما علم تفصيلا والاختفاء في ان التفصيلي ازيد بل كمال وما ذكر من ان الاجمال لا يخط عن درجة كما من فاتها هو في الاتصاف بالاهل الايمان وقيل ان الشك والروايات على الايمان زيادة عليه في كل ساعة وحاصله ان يزيد بزيادة الايمان لما انه عرض لا يبغي الا بتجدد الامثال وقيل لان حصول المثل بعد انقضاء الشيء لا يكون من الزيادة في شيء كما في سواد الجسم مثلا وقيل المراد بزيادة ثمرته واثرا في توريه وضيائه في القلب فانه يزيد بالاعمال فينقص المعاصي ومن ذهب الى ان الاعمال من الايمان فقبوله الزيادة والنقصان ظاهر ولهذا قيل ان هذه السئلة فرع مسئلة كون الطاعات من الايمان وقال بعض المحققين لا ايمان حقيقة التصديق لا يقبل الزيادة والنقصان بل تفاوت في قوة وضعف للقطع بان تصديق

المراد بزيادة ثمرته واثرا في توريه وضيائه في القلب فانه يزيد بالاعمال فينقص المعاصي

سواء جعل ان خفي الصدق
او جعل ان يزداد النقصان

احاد الامة ليس تصديق النبي م ولهذا قال ابراهيم م ولكن ليحشرن قلبه بقه هنا بحث
آخر وهو ان بعض القدرية ذهب الى ان الايمان هو المعرفة واطبق علماء على فساد
لان اهل الكتاب كانوا يعرفون نبوة محمد م كما كانوا يعرفون انكاههم مع القطع بكنزهم
لعدم التصديق ولان من الكفار من كان يعرف الحق يقينا وانما ينكر عناد او استكبارا
قال الله تم وحدوا بها واستغنى عن انفسهم فلان من بيان الفرق بين معرفة الاحكام
واستيفانها وبين التصديق بها واعتقادها ليصح كون الشك ايا نادون الاول والمذكور
في كلام بعض المتأخرين ان التصديق عبارة عن ربط القلب على ما علم من اخبار المجبة وهو
وهو امر كسبي يثبت باختيار المصدق ولذا اصاب عليه ويجعل رأس العبادات بخلاف
المعرفة فانها تها تها تحصل بلا كسب ووقع بصره على جسم فحصل له معرفة انه جدار او
حجر وهذا ما ذكره بعض المحققين من ان التصديق هو ان تنسب باختيارك الصدق
اي المجبة حتى لو وقع ذلك في القلب من غير اختيار لم يكن تصديقا وان كان معرفة
وهذا من كل لان التصديقات من اقسام العلم وهو من الكيفيات النفسانية دون
الافعال الاختيارية لانا اذا تصورنا النسبة بين الشئ وبين شئنا في اشياء
بالاثبات او بالنفي فمراقب البرهان على ثبوتها فالان حصل لنا هو الافعال
والقبول لتلك النسبة وهو معنى التصديق والحكم بالاثبات والابقاع ثم تحصل

تلك

جوابا على ما ذكره في كتابه في شرح
الاصول في بيان ان التصديق هو
ربط القلب على ما علم من اخبار المجبة

نسبة اخبار المجبة الى معرفة الصدق
وهو امر كسبي يثبت باختيار المصدق

هذا تعليل كون التصديق من الكيفيات النفسانية

جوابا على ما ذكره في كتابه في شرح
الاصول في بيان ان التصديق هو
ربط القلب على ما علم من اخبار المجبة

تلك الكيفية تكون بالاختيار في مباشرة الالباب وصرف النظر ورفع الموانع وهو
ذكره هذا الاعتبار يقع للتكليف بالايمان وكان هذا هو المراد بكونه كسبيا واختياريا
ولا يكون المعرفة لانه لا يتأخر فكون بدون ذلك نعم يلزم ان تكون المعرفة اليقينية المكتسبة
بالاختيار تصديقا ولا بأس بذلك لانه يحصل المعنى الذي يعتد به بالفارسية بكونه بدون
وبس الايمان والتصديق سوى ذكره وحصوله للكفار المعاندين المتكبرين ممنوع
وعلى تقدير الحصول فكفرهم يكون بانكارهم باللسان واصرارهم على العناد والاستكبار
وهو من علامات التكذيب والانكار والايمان والالام واحد لان الاسلام هو الخضوع

والانقياد بمعنى قبول الاحكام والاذعان وذكر حقيقة التصديق على عامه و
يؤيد قوله فاخر جانا من كان فيها من المؤمنين فاجدنا فيها غير بيت من
المسلمين وبالجمل لا يصح في الشرع ان يحكم على احد بانه مؤمن وليس عليه اوستم
وليس يؤمن ولا نفعي بوحدها سوى هذا فظاهر كلام المتأخرين انهم ارادوا
عدم تغايرهما بمعنى انه لا ينفك احدهما عن الاخر للاتحاد بحسب المفهوم
يا ذكره في الكفاية من ان الايمان هو تصديق الله ثم فيما اخبر من آوكره ونواهي

والاسلام هو الانقياد والخضوع لا الوهنية وهذا لا يتحقق الا بقبول الامر فان
فوق تصديقي خاص بانه الله الحق ودائستلم التصديق سائر احكامه فيها تغاير ظاهر
وكن قوا انت حقا

جوابا على ما ذكره في كتابه في شرح
الاصول في بيان ان التصديق هو
ربط القلب على ما علم من اخبار المجبة

جوابا على ما ذكره في كتابه في شرح
الاصول في بيان ان التصديق هو
ربط القلب على ما علم من اخبار المجبة

2

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل القرآن الكريم
موسى عليه السلام
الذي كان على اعدائه قبيحاً

[illegible]

فکر

والذين والدينيا بكل من آمن وكف من كفر لا يفتقر بهداية
الذين يفتقر برحمته وقد نوره كونه ورحمة للظالمين بانها من
لا عاة على الحق والمصلح وانته خبير بانها لا يسبب سوء
هذا المقام جلال

269

صَادِقِينَ تَأْمِنُونَ لِلْخَلْقِ ^{إِلَى الْعَبْدِ} لَيْسَ يَطْلُبُ غَايِدَ الْبُعْثَةِ وَالرَّسَالَةِ وَفِي هَذِهِ الْأَشْيَاءِ

الى ان الانبياء معصومون عن الكذب خصوصا فيما يتعلقوا بالامر الرابع وتبليغ

الاحكام والارشاد الاتي انما هو اذاعه واتجاهه افعاله الاكبر في حقيقته

بعض ما سوس الكذب في التبليغ، يعني ان الانبياء معصون عن الكذب بالاتفاق

... الخ

بالاجماع و قد اخرجنا عن هذا الخبر بعد الوجوه

١٠٠ بديله السمع أو العقل وأما سواهما فجوز الاستدلال والاعتدال

عند الجمهور خلافاً للجنابية وبما أنه ويجوز سقوطها عن الأمازيغ في

الخ كسرقة ولقمة والتطيف تحية للذين يحققون استمر طوار ان يسهر
من طرف

عليه حيث هو اعد هذا كله بعد الوحي واما قبل الوحي فلا دليل على انقضاء
عظما او شرعا بعد الحاشية

صدور الكبار وذهب المعتزلة الامتناع عنها لانها توجب النفقة المانعة

عن آبائهم فينفون صلاحه البعثة والحق منهم منع ما يحسبونه لغيره

الامتهات والفجور والصغار الدالة على الخسة ومنع الشيع صدور الصغير

والله اعلم بما في القلوب والافهام الكفر تقية اذا اتقوا هذا فان

نقل عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال كان صقولا يطير في الأحاديث

منابرهم
سالك ادم
منابرهم

قبضت

... من ...

هذا منقوض برغبة ابراهيم وبنو ستم عشرين، بل قد وجدوا خروج كل حرف سلطان رومية بغير

وكانا

من الله وان عاوت من حيث خصصت
 بعطف السعوت على التعلد ترس
 سوتى وكون بقول هذه العقول وال
 فخر النوحن فاهله الاور ان يقول
 ان القرآن كلام واحد
 من الله وان عاوت من حيث خصصت
 بعطف السعوت على التعلد ترس
 سوتى وكون بقول هذه العقول وال
 فخر النوحن فاهله الاور ان يقول
 ان القرآن كلام واحد
 من الله وان عاوت من حيث خصصت
 بعطف السعوت على التعلد ترس
 سوتى وكون بقول هذه العقول وال
 فخر النوحن فاهله الاور ان يقول
 ان القرآن كلام واحد

٢٢٥
البراق
في رصف
والعلاء
الرابعة
في رصف
في رصف
في رصف
في رصف

1/2

من كتابها

[Faint handwritten notes at the bottom of the page]

1709

من هذا الكتاب
في بيان
الاجابة
على ما
ذكره
الشيخ
في
الكتاب
الذي
هو
في
بيان
الاجابة
على ما
ذكره
الشيخ
في
الكتاب

حيث قال لا يجوز في الجبل الجبل تحذير من وراء الجبل كذا العفة

هناك وساء سارة كلامه مع بعد المسافة وكثير خالدهم من غير تفكير

وكجربان النيل بكتاب على روضه وامثال هذا الكثر من ان تحصى ولما استدلت المعتزلة

المكثرون كرامة الاولياء بان لو جاز لظهور خوارق العادات من الاولياء لا تشبه

بالجدة فلم يمتنع النبي من غير النبي اشارة الى الجواب بقوله فيكون ذكرنا لظهور

خوارق العادات من الولي الذي هو من آحاد الامة مجزئة للرسول الذي ظهرت لنفسه

هذه الكرامة لواحد من ائمة لانه يظهر بها انه بذكر الكرامة انه ولي ولان يكون

ولنا الاوان يكون محققا في حياته وحياته الاقرار باللسان والتصديق بالقلب

برسالة الرسول مع الطاعة له في اوكمن ونواحيه حتى لو اتى هذا الولي استقلا

بنفسه وعدم المتابعة له بين وينا ولم يظهر ذكره على يد والاحكام والاسماء

للحاده فهو بانسب الى النبي في محبة سواء ظهر من قبله او من قبل آحاد ائمة وبالنسبة

الى الولي كرامة لانه عن دعوى نبوة من ظهر ذكر من قبله فانه ياتي لا بد له من

علم يكون نبيا ومن قصد اظهار خوارق العادات ومن حكم قطعا بوجه الجواب

الولي وافضل البشر بعد نبي والافضل ان يتلوا بغيره لان موجب المحبة تصدق النبي

وليس بعد نبينا نبي ومع ذلك لا يمتنع من اقله ان يكون من جملتهم

من هذا الكتاب
في بيان
الاجابة
على ما
ذكره
الشيخ
في
الكتاب
الذي
هو
في
بيان
الاجابة
على ما
ذكره
الشيخ
في
الكتاب

بعد نبينا انتفض بعضيهم ولو اراد كل من يقول بعد لم يقد التفضل على

الصحاب ولو اراد كل من يشهد بوجوده على وجه الارض لم يقد التفضل على التابعين

ومن بعدهم ولو اراد كل من هو يوجد في الارض في الجمل انتفض بعضيهم ولم يقد

الصدوق والذين صدق النبي في النبوة من غير تكلف وفي العراج بل ان ردد

ثمة عماروه الذي فروه بين الحق والباطل في القضايا والحكمات ففهمان

ذو النورين لان النبي هم روضة رقية ولما كانت رقية روضة ام كلثوم ولما

ما انت قال لو كانت عندك ثالثه لزوجتكما ففر على المرتضى رضي الله عنهم من جاد الله

وخلص رسول الله على هذا الترتيب وجدا السلف والظاهر ان لو لم يكن لهم دليل

على ذلك لما حكموا بذكره واما نحن فقد وجدنا دلائل الجانبين متعارضة ولم

تجد هذه المسئلة مما يتعلق به شيء من الاعمال او يكون التوقف فيه محلا

بشي من الواجبات وكان السلف كانوا متوقفين في تفضل عثمان رضي

حيث جعلوا من علامات السنة والجماعة تفضل النبي وحبته المختصين

والانصاف انه ان ارد بالافضلية كثرة الثواب فليست جمة وان ارد

كثرة ما بعد ذوات العقول من الفضائل فلا وخلافتهم رتبة ان ياتيهم من

الرسول في اقامه الذين يحبون الله والرسول على هذا الترتيب ايضا

من هذا الكتاب
في بيان
الاجابة
على ما
ذكره
الشيخ
في
الكتاب
الذي
هو
في
بيان
الاجابة
على ما
ذكره
الشيخ
في
الكتاب

منه
موتة ينجون
الابن الذي
يفتحن معه
المكة
ابا الحديفة

2

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰

اس وجہ سے نصب الامام
على الخلق والارضية
عقلا

الملك
عبد الله بن عبد العزيز
والمسلمون
رضوان الله
عليهم

فدسبوا ان المراد منه الخلافة العامة وروى في المسودات في بعض النسخ
ينقض دون دور الامامة بناء على ان الاعلام امكن فيه الاطلاق مما لم نجد للقوم بل
من الشيعة من يزعم ان الخليفة اعم وهو يقولون بخلافة الايمنة النظام دون
ابوبكر عثمان

الامام وان خوفه من الاعداء لا يوجب الاختفاء بحيث لا يوجب منه الا الاسم بل
 وغاية الامر ان يوجب اختفاء وجهه عن الامامة كما في حق آية الدين كما نواظره
 في

[illegible]

على الناس ولا يدعونه الامامة وايضا فساد الزمان واختلاف الاراء وانبلاء
 الظلمة احتياج الناس الى الامام استلزاما وانقيادهم له اسهل من حكمه ويكون من
 قريش ولا يجوز من غيرهم ولا يختص بيني هاشم واولاد علي ربه يشرط ان
 يكون الامام قريشيا لقوله ام الائمة من قريش وهذا وان كان خبر واحد كما
 رواه ابو بكر بن محمد بن علي الانصاري لم يكن احد فصار مجمعا عليه لم يخالف
 فيه الا خوارج وبعض المعتزلة ولا يشترط ان يكون هاشميا او علويا لما ثبت
 بالدلائل من خلافة ابي بكر وعمر وعثمان ربه عنهم مع انهم لم يكونوا من بني
 هاشم وكانوا من قريش فان قريشا اسم لا اولاد النظر ككثارة هاشم
 من ابي عبد المطلب جد رسول الله ام فانه متحد بعبد الله بن عبد المطلب هاشم

بن عبد مناف قصتي كلاب بن مرة كيف لوحي بن غالب بن فهر
 بن مالكر بن النضر بن كنانة بن خزيمة بن مدركة بن الياس بن مضر بن نزار بن معد
 عدنان فالعلوية والجليلة من بني هاشم لان القيس وابا طالب ابناء عبد
 المطلب وابو بكر قريشي لانه ابي قحافة عثمان بن عامر بن عمر بن كعب

بن

١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠

١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠

الظلمة
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠

١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠

١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠

١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠

١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠

لوحي وكلاعي لانه الخطاب بن عبد العزيز بن عبد الله
 قتيبة بن ربيعة بن عبد شمس بن عبد مناف بن قصي بن كلاب بن مرة
 بن كنانة بن خزيمة بن مدركة بن الياس بن مضر بن نزار بن معد
 عدنان

امية بن عبد شمس بن عبد مناف ولا يشترط في الامام ان يكون معصوما
 لما قرئ من الدليل على امامة ابي بكر ربه مع عدم القطع بعصمة وايضا لا يلزم
 هو المحتاج الى الدليل وآما في عدم الاشتراط فيكون عدم دليل الاشتراط ارجح
 بقوله لا ينال عهد الظالمين وغير المعصوم ظالم فلا ينال عهد الامامة
 والجواب عنه المنع فان الظالم من ارتكب معصية سقطت له العدة مع عدم

التوبة والاصلاح فغير المعصوم لا يلزم ان يكون ظالما وحقبة العصمة ان لا يخلو
 الله في العبد للذي يبقا قدسته واختاره وهذا مع قولهم في لطف من الله
 في عباد النجس ويخرج عن الشرع بقاء الاختيار تحقيقا للاختيار ولهذا قال
 الشيخ ابو منصور العصمة لا تنزل المحنة وهذا يظهر فساد قول من قال انها خاصية

في نفس الشخص او في بدنه يمتنع بسببها من الزنوب كيف ولو كان للذنوب ممتنعا
 لما صح تكليف بتوكل الذنوب ولما كان شابا عاكبا ولا يكون له من اهل زمانه
 المرام من الفضل والفضل لا يمتنع
 في العلم والعقل لا الفضل
 عند الله ثم اولا وقوف للامتناع
 على فضل احد عند الله قطعا

١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠

٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠

٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠

٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠

٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠

٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠

٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠

لان المساواة في الفضيلة بل المفضول الأقل علما وعملا رتبة كان اعرف
 بمصالح الامامة ومفاسدها واقدر على القيام بمواجبهها خصوصا اذا كان
 نصب المفضول ادفع للشر وابعث عن آثان الفتنة ولذا جعل عمر رضى
 الامامة لثور بن سبيح مع القطع بان بعضهم افضل من البعض فان
 قيل كيف صح جعل الامامة لثور بن سبيح مع انه لا يجوز نصب امامين
 في زمان واحد قلنا غير الجائز هو نصب امامين متقلبين بحسب
 طاعة كل منهما على الانفراد لما يلدوم في ذلك من امثال احكام متضادة
 واما في الشورى فالكل بمنزلة امام واحد ويشترط ان يكون من اهل الولاية
 المطلقة الكاملة امره ما احسن اذ كرا عاقل بالغ اذا جعل الله له ذلك من غير
 سبيل والتبدي مشغول بخدمة المولى مستحق في عين الناس والتبدي ناقص
 العقل والدين والعتبي والمجنون قاصر عن تدبير الامور والتصرف في
 مصالح الجهور سيما انهم لا يخفون في امور الدين بقوت رايه وروية ومعهونة باسم
 وشعنة قادرا على عمله وكفايته وشجاعة على تنفيذ الاحكام وحفظ حدود الاسلام
 وانصاف المظلوم من الظالم اذا اخلت هذه الامور محل بالغرض من نصب الامام

ان يكون الامام مسلما
 لا ينزل ولا ينزل

الشك في ان يكون الامام مسلما

ولا ينزل الامام بالفسق...
 لان الامام لا ينزل بالفسق...
 العصبية ليست بشرط الامامة ابتداء فبقاء اولي وعرض الشاخي ان الامام ينزل بالفسق...
 بالفسق والجور وكذا اكل قاض وامير واصل المسئلة ان الفاسق ليس من اهل
 الولاية عندنا فحق لانه لا ينظر لنفسه فكيف ينظر لغيره وعندنا جيفة هم من اهل
 الولاية حتى يصح لاب الفاسق تدوير ابنته الصغيرة والمسطور في كتب الشافعية
 ان القاضي ينزل بالفسق بخلاف الامام والفرق بينهما ان في انزاله وجوب نصب
 غيره اثابة الفتنة لما من الشوكة بخلاف القاضي وفي رواية النواصب عن العلماء
 الثلاثة انه لا يجوز قضاء القاضي الفاسق وقال بعض المشايخ اذا قلد الفاسق ابتداء
 يصح ولو قلده وهو عدل ينزل بالفسق لان المقلد اعتمد على عدله فلم يرض
 بقضائه بدونها وفي فتاوى قاضي خان اجموعا على انه اذا ارتشى لا ينفذ قضاؤه
 فيما ارتشى وآه اذا اخذ القاضي القضاء بالرشوة لا يصير قاضيا ولو قضى لا ينفذ
 قضاؤه ويجوز الصلح خلف كل بر وفاجر لقوله عم صلحوا خلف كل بر وفاجر
 فاجر ولا يلق علماء الامة كانوا يصلون خلف الفسقة واهل الأهواء و
 المبتدع من غيرة تكبير وما نقل عن بعض السلف من المنع عن الصلوة خلف
 المبتدع فمحول على الكراهة اذ لا كلام في كراهة الصلوة خلف الفاسق والمبتدع
 هذا اذا لم يؤد الفسق او البدعة احد الكفر اما اذا أدى فلا كلام في عدم جواز

والاشبه بالفسق...
 من الاشبه بالفسق...
 العصبية ليست بشرط الامامة ابتداء فبقاء اولي وعرض الشاخي ان الامام ينزل بالفسق...
 بالفسق والجور وكذا اكل قاض وامير واصل المسئلة ان الفاسق ليس من اهل
 الولاية عندنا فحق لانه لا ينظر لنفسه فكيف ينظر لغيره وعندنا جيفة هم من اهل
 الولاية حتى يصح لاب الفاسق تدوير ابنته الصغيرة والمسطور في كتب الشافعية
 ان القاضي ينزل بالفسق بخلاف الامام والفرق بينهما ان في انزاله وجوب نصب
 غيره اثابة الفتنة لما من الشوكة بخلاف القاضي وفي رواية النواصب عن العلماء
 الثلاثة انه لا يجوز قضاء القاضي الفاسق وقال بعض المشايخ اذا قلد الفاسق ابتداء
 يصح ولو قلده وهو عدل ينزل بالفسق لان المقلد اعتمد على عدله فلم يرض
 بقضائه بدونها وفي فتاوى قاضي خان اجموعا على انه اذا ارتشى لا ينفذ قضاؤه
 فيما ارتشى وآه اذا اخذ القاضي القضاء بالرشوة لا يصير قاضيا ولو قضى لا ينفذ
 قضاؤه ويجوز الصلح خلف كل بر وفاجر لقوله عم صلحوا خلف كل بر وفاجر
 فاجر ولا يلق علماء الامة كانوا يصلون خلف الفسقة واهل الأهواء و
 المبتدع من غيرة تكبير وما نقل عن بعض السلف من المنع عن الصلوة خلف
 المبتدع فمحول على الكراهة اذ لا كلام في كراهة الصلوة خلف الفاسق والمبتدع
 هذا اذا لم يؤد الفسق او البدعة احد الكفر اما اذا أدى فلا كلام في عدم جواز

اهل السنة والجماعة...
 الفرق بين الامامة والولاية...
 الفرق بين الامامة والولاية...

الصلوة ثم المعتزلة وان جعلوا الفاسق غير مؤمن لكنهم يجوزون الصلوة
خلفه لما ان شرط الامامة عندهم عدم الكفر لا وجود الايمان بحسن التصديق والاقرار
والاعمال جميعا ويصلي على كل بر وفاجر اذا مات على الايمان للاجماع ولقوله
لا يدعوا على من مات من اهل القبلة فان قيل امثال هذه المسائل انها هي من فروع الفقه
فلا وجه لا يراد فاي اصول الكلام وان اراد ان اعتقاد حقيقة ذلك واجب وهذا من
الاصول فجميع مسائل الفقه لا ذكر قلنا انه اذا لم يفرغ من مقام علم الكلام من مباحث الذات
والصفات والافعال والمعاد والنبوة والامامة على قانون اهل الكلام وطريق اهل
السنن والجماعة حاول التنبه على نبذ من المسائل التي يتميز بها اصل السنة عن غيرهم
ما خالف فيه المعتزلة او الشيعة او الفلاسفة او الملاحدة او غيرهم من اهل البدع
والاهواء سواء كانت تلك المسائل من فروع الفقه او غيرها من الجزئيات المتعلقة
بالعقائد ويكلف عن ذكر الصحابة الاجنبيين لما ورد من الاحاديث الصحيحة
في مناقبهم وجوب الكف عن الطعن فيهم لقوله عم لا تستبوا صحابي فلو ان احدا
انفرد مثل اخذ ذهابا ما بلغ حد احدهم ولا نصيفه ولقوله عم اكرموا الصحابة

فَانْهَارَ كَرَامُكَ وَلَقَوْلُهُ عَمَّ اللَّهُ تَعَالَى جَاءَ لَا تَخْذُوهُمْ غَضًا مِنْ بَعْضِهِمْ وَالْبَعْضُ
مِنْ أَجْتِهْمُ فَنُحِيَ أَجْتَهُمْ وَمِنْ أَيْضُهُمْ فَيُبْغِضُ أَيْضُهُمْ وَمَنْ إِذَا أَمَّ فَقَدْ إِذَا أَمَّ

انما فاجبتم لتجتم ان المجبة
 المتعلقة بهم على المجبة المتعلقة
 بها وبسببها فلهذا في بعض
 في خصوصيات الاشخاص واما في
 وشارب الخمر والافرق على السرور
 المحض على الله

الله الله في الصالحين
 ان اتقوا الله في
 صفة الصالحين

وما اذا لم
 في بعض
 من الطم

انما فاجبتم لتجتم ان المجبة
 المتعلقة بهم على المجبة المتعلقة
 بها وبسببها فلهذا في بعض
 في خصوصيات الاشخاص واما في
 وشارب الخمر والافرق على السرور
 المحض على الله

۱۷۴۵
 ۱۷۴۶
 ۱۷۴۷
 ۱۷۴۸
 ۱۷۴۹
 ۱۷۵۰
 ۱۷۵۱
 ۱۷۵۲
 ۱۷۵۳
 ۱۷۵۴
 ۱۷۵۵
 ۱۷۵۶
 ۱۷۵۷
 ۱۷۵۸
 ۱۷۵۹
 ۱۷۶۰
 ۱۷۶۱
 ۱۷۶۲
 ۱۷۶۳
 ۱۷۶۴
 ۱۷۶۵
 ۱۷۶۶
 ۱۷۶۷
 ۱۷۶۸
 ۱۷۶۹
 ۱۷۷۰
 ۱۷۷۱
 ۱۷۷۲
 ۱۷۷۳
 ۱۷۷۴
 ۱۷۷۵
 ۱۷۷۶
 ۱۷۷۷
 ۱۷۷۸
 ۱۷۷۹
 ۱۷۸۰
 ۱۷۸۱
 ۱۷۸۲
 ۱۷۸۳
 ۱۷۸۴
 ۱۷۸۵
 ۱۷۸۶
 ۱۷۸۷
 ۱۷۸۸
 ۱۷۸۹
 ۱۷۹۰
 ۱۷۹۱
 ۱۷۹۲
 ۱۷۹۳
 ۱۷۹۴
 ۱۷۹۵
 ۱۷۹۶
 ۱۷۹۷
 ۱۷۹۸
 ۱۷۹۹
 ۱۸۰۰

Handwritten text in Devanagari script, likely a continuation of the previous page, containing several lines of prose.

ومن اذاع فقد اذاع الله نعم ومن اذاع الله فيو شكر ان باخذ الله نعمه في مناقب
كل من اياه بكر وعمر وعثمان وعلي والحسن والحسين وغيرهم من اكار الصلاة
رضه احاديث صحيحة وما وقع بينهم من المنازعات والمخاربات فلم يحامل و
تأويلات فستبهم ^{الطعن} لهم ان كان ما يخالف الادلة القطعية فكفر
كقذف عايفة رضى عنها والافسدة وضوء وباطلة لم ينقل عن السلف المجتهدين
والعلماء الضاحك جواز اللعن على معاوية واخراجه لان غلبة امرهم البغي و
الخروج على الامام وهو لا يوجب اللعن عليهم ^{انواعه وشال} وانما اختلفوا في يزيد بن معاوية
حيث ذكر في الخلاصة وغيره انه لا ينبغي اللعن عليه ولا على المجتاج لان النبي عم
نهى عن لعن المصلين ومن كان من اهل القبلة وما نقل من لعن النبي عم
لبعض من اهل القبلة فلما انه يعلم من احوال الناس ما لا يعلم غيره و
بعضهم اطلق اللعن عليه لما انه كفر حين امر بقتل الحسين رضى وانفقوا
على حوز اللعن عليه من قتله وامر به او اجانه ورضي به والحق ان رضي
يزيد بقتل الحسين رضى واستبشاه بذلك واهانها اهل بيت النبي عم ما تواتر
معناه وان كان تفاصيلها آحادا فحق لا نتوقف في شأنه بل في ايمانه لعن الله عليه
وعلى انصاره واعوانه ويشهد بالجنة للعن المبشرة الذين بشرهم النبي عم

حيث قال ابو بكر في الجنة وعمر في الجنة وعثمان في الجنة وعلي في الجنة وطلحة في
 الجنة والزبير في الجنة وعبد الرحمن في الجنة بن عوف في الجنة وسعد بن وقاص
 في الجنة وسعد بن زيد في الجنة وابو جبير بن الجراح في الجنة وكذا يشهد بالجنة فاطمة
 والحسن والحسين باورده في الحديث الصحيح ان فاطمة سئلت نساء اهل الجنة وان الحسن
 والحسين سيد شباب اهل الجنة وسائر الصحابة لا يذكر في الجنة ولا يخرج لهم اكثر
 مما يرجي لغيرهم من المؤمنين ولا يشهد بالجنة او انما لا يدخل الجنة بل يشهد بان
 المؤمنين من اهل الجنة والكافرين من اهل النار ويرى المسيح علي الخفين
 في السفر والحضر لانه وان كان زيادة على الكتاب ولكنه بالجملة المشهور ويروى
 جابر بن عبد الله وسئل عن علي بن ابي طالب عن المسيح علي الخفين فقال جعل رسول الله
 صلواته قال هم يخص للمساقر ثلثة ايام ولياليهم وللقيم يوما ولبيلة اذا
 نظر فليس خفيه ان يمسح عليها وقال الحسن البصري ادركت سبعين نفرا من
 الصحابة رضوا عن المسيح علي الخفين وهكذا قال ابو حنيفة ما قلت بالمسيح حتى
 جاءني فيه مثل ضوء النهار وقال الكرخي اخاف الكفر علي من لا يرى المسيح
 علي الخفين لان الانارة التي جاءت فيه في حيز التواتر وبالحكمة من لا يرى
 المسيح علي الخفين فهو من اهل البوعدة حتى يشك الناس في ما كثر رده عن الله

والجماعة فقال ان يحب الشيخين ولا يطقن في المختارين ويمسح علي الخفين
 ولا يحرم نبذ الجنة وهو ان يحب ثم اوزيب في الماء فيجعل في الماء
 من الخراف فيحدث فيه لزع كما للفقاع وكانه من عن ذكر في بدء الاسلام لما
 كانت الجرار أو آبي النخوس ثم نسخ فعدم تحريم من قواعدا اهل السنة خلافا
 للتروافض وهذا بخلاف ما اذا اشتد وصار مكرافا قول بحرية قليلة
 وكثير من اهل السنة ولا يبلغ في درجة الانبياء
 لان الانبياء معصومون مأمونون عن خوف الخاتمة مكرمون بالوحى ومشاهدين
 الملك مأمورون بتبليغ الاحكام وارشاد الانام بعد الانصاف بكالات الاولياء
 فانقل عن بعض الكرامية من جواز كون الوحي افضل من النبي ثم كفر وضلال
 نعم قد يقع تردد في ان مرتبة النبوة افضل امر مرتبة الولاية بعد القطع
 بان النبي ثم متصف بالمستبين وانه افضل من الوحي الذي ليس له بنبى
 ولا يصل العبد مادام عاقلا بالغيا الى حيث يسقط عنه الامر والنهي لعموم
 الخطابات الواردة في التكليف واجماع المجتهدين علي ذلك وذهب بعض
 المجاهدين الي ان العبد اذا بلغ غاية المحبة وصفا قلبه واختار الايمان علي الكفر
 من غير نقا سقط عنه الامر والنهي ولا يدخل الله في النار بارتكاب الكبائر

معناه انه دفعه للموتة الحاصلة والتأنيب من الذنوب
 بين كتمان الذنوب
 في حياته

بكونه ان لا يكون في كتابه

منه برة وذكر الامام الخسني في كتاب المحض انه لو استحل وطئ امرأة الحايض
يكفر وفي النوادر عن محمد انه لا يكفر هو الصحيح وفي استحلال اللواط بامره لا يكفر عليه
الاصح ومن وصف الله بالالبقي به او سجن باسم من اساءه او باقر من او امره
او اكفر وعنه او وعيد يكفر وكذا لو نكح ان لا يكون نبي من الانبياء علي قصد
استخفاف او عداوة وكذا لو شكر على وجه الرضا نكح بالكفر وكذا لو جلس على مكان
مرتفع وحوله جماعة يثلونه مسائل ويضحكونه ويفضونه بالسب يكفرون جميعا
وكذا لو امر رجلا ان يكفر بالله او عزم على ان يامر يكفر وكذا لو افخ لامر ان
بالكفر لثنين من زوجها وكذا لو قال عند شرب الخمر واذا لم يسم الله وكذا اذا صل
بغير القبلة او بغير طهارة منعك بكفر وان وافق ذكر القبلة وكذا لو اطلق كلمة
الكفر استخفافا لا اعتقادا اليغيب ذكر من الفروع والياس من الله نعم كفر
لانه لا يياس من روح الله الا القوم الكافرون والامن من الله نعم كفر اذا لا يامن
من مكر الله الا القوم الخاسرون فان قيل الجزم بان العاصي يكون في النار
بئس من الله نعم وبان المطيع يكون في الجنة آمن من الله نعم فيعلم ان يكون
المعترف بكفره مطيعا كان او عاصيا لانه انما امن او يأس ومن عاهد
اهل السنة ان لا يكفر احد من اهل القبلة قلنا هذا ليس بياس ولا امن

لانه

ان لا يامن من هذه القاعدة ان لا يكفر في السائل الاحكام
ان لا يامن من هذه القاعدة ان لا يكفر في السائل الاحكام
ان لا يامن من هذه القاعدة ان لا يكفر في السائل الاحكام

لانه على تقدير العصيان لا يياس ان يوفق الله له للتوبة والعمل الصالح وعلى تقدير
الطاعة لا يامن ان يخذله فيكتسب المعاصي وبهذا يظهر الجواب عما قيل ان المعترف
اذا ارتكب كبيرة كذب ان يصير كافرا لئلا يسهل من رحمة الله ولا يخطئه عدم
ايمانه المستعجب تصديق والاقرار والاعمال بناء على انتفاء الاعمال بوجوب
الكفر هذا والجمع بين قولهم لا يكفر احد من اهل القبلة وقولهم يكفر من قال بخلق
النون او استحالة الرقية او سب الشيخين او كفرهما واشكال ذلك مشكل
وتصديق الكاهن بما يخفى عن القيب كفر لقوله من ان كاهنا فصدقوه
بما يقول فقد كفر بما انزل الله على محمد ومالكاهن هو الذي يخبر عن الكواين

في مستقبل ويدعي معرفة السرار ومطالعة علم الغيب وكان في العرب كهنة يدعون الاميرة
فسمهم من كان يزعم ان له ربييا من الجن وتابعة يلقى اليه من الاخبار وضمهم من
كان يدعي انه يستدرك الامور بفهم اعطسه والمخيم اذا ادعى العلم بالحوادث
الآتية فهو مثل الكاهن وبالجمله العلم بالغيب انما تفرقه الله سبحانه وتعالى
لا سبيل اليه للعباد الا باعلام منه والهام بطريق المعجزة او الكرامة او ارشاد الي
الاستدلال بالامارات فيما يمكن ذكر فيه وكذا ذكر في الفتاوى ان قول القائل
عند رؤية حالة القمري يكون حيا متجسما علم الغيب لا بعلامه كفر هو المعلوم

بالبينة قول القمري

انما اطلاعهم على ما لا ياتون به من الجن والانس
انما اطلاعهم على ما لا ياتون به من الجن والانس
انما اطلاعهم على ما لا ياتون به من الجن والانس

ليس شيء

ان اريد بالشيء الثابت المتحقق على ما ذهب اليه المحققون من ان الشبهة تراعى
 الوجوه والنبوت والعدم يرادف النفي فهذا حكم ضروري لم ينزع فيه الا المعترضة
 القائلون بان المعدوم الممكن ثابت في الخارج وان اريد ان المعدوم لا ينبغي شيئا
 فهو بحث لغوي جني على تفسير الشيء انه الموجود او المعلوم او ما يصح ان يعلم
 ويخبر عنه فالمرجع الى النقل وتتبع موارد الاستعمال وفي دعاء الاحياء للاموات
 وصدقتم اي صدقة الاحياء ^{منهم} اي عن الاموات نفع لكم اي للاموات
 خلافا للمعترضة فكما بان القضاء لا يتبدل وكل نفس مهيولة بما كسبت والماء
 بمحنتي بعلمه لا بعمل غيره ولنا ما ورد في الحديث الصحيح من الدعاء للاموات
 خصوصا في صلوة الجنائز وقد توارثه السلف فلم يكن للاموات نفع فيه
 لما كان له معنى وقال مامن ميت يصل عليه ائمة من المسلمين يبلغون
 ما به كلهم يشفعون له الا شفيعوا فيه وعن سعد بن عبد الله انه قال يقول
 الله ان اتم سعد مات فابن الصدقة افضل قال الماء قال فحق
 بيثرا وقال هذه لام سعد وقال هم الدعاء بقرابلاء والصدقة تطفئ
 غضب الرب وقال عم ان العالم والمتعلم اذا من على قرية فان
 الله نه يدفع العذاب عن مقبلي تلك القرية اربعين يوما والاحاديث

والاثر

والاثر في هذا الباب اكثر من ان تحصى والله تعالى يحب الدعوات ويقضي الحاجات
 لقوله تعالى ادعوني استجب لكم ولقوله عم يستجب العبد ما لم يدع باثم او قطع
 رحم ما لم يستعمل ولقوله عم ان ربكم حي كريم يستجيب من عبده اذا رفع يديه
 اليه ان يرد ههما صفي واعلم ان الحق في ذلك صدقة اليتيم وخلص الطوبى
 وحضور القلب لقوله عم ادعوا الله وانتم موقنون بالاجابة واعلموا ان
 الله لا يستجيب الدعاء من قلب غافل لاه واختلف المشايخ في انه هل يجوز
 ان يقال يستجاب دعاء الكافر فتنفعه الجحيم لقوله عم وما دعاء الكافرين
 الا في ضلال ولانه لا يدعوا الله تعالى لانه لا يعرفه وان اقربهم فلما وصفه
 بالاييلين به فقد نقض اقداره وما روي في الحديث من ان دعوة المظلوم
 وان كان كافرا يستجاب فحق على كثر ان النعم وجوزها بعضهم لقوله
 حكاية عن ابي اليسر بن ابي الخطاب فقال قالوا انك من المنظرين هذا اجابة و
 اليه ذهب ابو القاسم الحكيم وابو نصر الدبوسي قال صدر الشهد وبه يقضي
 وما اخبر به النبي عم من اشراط الساعة ايا علمتها من خروج الرجال ودابة
 الارض وبأجود وما أجود ونزول عيسى من السماء وطلوع الشمس
 من المغرب فهو حق لانها امور ممكنة اخبر بها الصادق وقال خذيفه

يستجاب دعاء الكافر في امور الدنيا ولا يستجاب في الامور الاخرى وبه يحصل التوفيق بين الآية والحديث

بن أسيد الغفاري اطلع رسول الله صلى الله عليه وسلم علينا ونحن نتذكر فقالوا لا نذكر
 قالوا ان ذكر الساعية انما ان تقوم حتى تروا قبلها عشرين آيات فذكر الدخان
 والدجال والذابة وطلوع الشمس من مغربها ونزول عيسى بن مريم وبأجوج
 وماجوج وثلاثة خنوف خفيف بالمشرق وخفيف بالمغرب وخسف بحيرة
 العرب واخر ذلك نار تخرج من اليمن تطرد الناس اليه محترقون والاحاديث
 الصحاح في هذه الاثر كثر جدا وقد روي احاديث وانار في تفاصيلها
 وكيفياتها فليطلب من كتب التفسير والتبشير والتواريخ والمجتهدين في
 العقليات والنشريات الاصلية والفرعية قد بخطي وقد يصيب و
 ذهب بعض الاشاعرة والمعتزلة الى ان كل مجتهد في المسائل الشرعية
 الفرعية التي لا قاطع فيها مصيب وهذا الاختلاف جني على اختلافهم
 في ان الله لم يكل جاذبة حكما معتنا ام حكم في المسائل الاجتهادية ما ادى
 اليه رأي المجتهد ونقص هذا المقام ان المسئلة الاجتهاد اما ان لا يكون لله
 نعم فيها حكم معني قبل اجتهاد المجتهدين او يكون واما ان لا يكون من الله
 نعم دليل عليه او يكون وذكر الدليل انما قطعي او ظني فذهب الى كل واحد
 من تلك الاحتمالات جماعة واختار ان الحكم معني وعليه تدليل ظني ان وجد

قال

وينبغي ان يعتقد ان اصحابنا يصيبون قطعا ونحوهم يخطئون جزما
 بل المجتهدون يصيبون والفقهاء يخطئون والفقهاء يخطئون والفقهاء يخطئون
 البعدون ولا يملك المجتهد من اصحاب الحق قطعا بل على علم الظن وضرا
 سئلنا عن مجتهدين ومن ذهب على الفناء في الفروع لا في اصول الدين فحكمنا
 ان المجتهد بان مذهبا صوابا يخطئ في المسائل الاجتهادية ولا يخطئ في المسائل الشرعية
 الصواب فكلما انظرنا في المسائل الاجتهادية في المسائل الشرعية

المجتهد

المجتهد اصاب وان فقد اخطأ والمجتهد غير مكلف باصابة لغوفية وخفاء
 فلذلك كان المخطئ معذورا بل ما جورا فلا خلاف على هذا المذهب في ان المخطئ
 ليس باثم واما الخلاف في انه مخطئ ابتداء وانتفاء ان بالنظر الى الدليل الحكم
 جميعا وآية ذهب بعض المشايخ وموختا الشيخ ابي منصور وانتفاء فقط
 ابي بالنظر الى الحكم حيث اخطأ فيه وان اصاب في الدليل حيث اقامه
 على وجه من جملة الشرايط واركانه فانه باكله من الاعتبار وليس عليه
 في الاجتهاديات اقامة الحجج القطعية التي مدلولها حق البتة والدليل على
 ان المجتهد قد يخطئ بوجه الاول قوله نعم ففقهنا هاسلمان الغنيمة للحكومة
 او الفتناء ولو كان كل من الاجتهاديين لما كان التخصص سليمان والفرق بالذكورة
 لان كلامها قد اصاب الحكم 2 وفيه المسئلة الاحاديث والاثار الدالة
 على نريد الاجتهاد بين الصواب والخطأ بحيث صارت متواترة المخرى قال
 ان اصبحت فلك عشر حسنات وان اخطأت فلك حسنة وفي حديث اخر
 جعل للمصيب اجمين والمخطئ اجرا واحدا وعن بن مسعود ان اصبحت فمن
 الله والافتي ومن الشيطان وقد اشتهد بخطيئة الضحايا بعضهم بعضا في
 الاجتهادات الثالث ان القياس مظهر لا شئث فالثابت بالقياس ثابت بالنص

صوابا

وهو ان يوقع الحديث الارباب الشاة هو
 الشاه الامل الحديث ينتفعون بهما في ادوية
 فقال داودم القضاة تناقضوا حكمنا
 واعتبروا على هذا الدليل بان يثبت ان يكون
 التخصص يكون حافضه سليمان احوا
 كما يشعر به قوله في هذا الرقعة صاحب

144

74

بقال لئلا يستكف من هذا الامر الوزير ولا سلطان ولا يقال السلطان ولا الوزير
 ثم لا يقال قائل بالفضل عيسى وعيسى من الانبياء والجراب ان النصارى
 استعظموا المسيح بحيث يرفع اليه يكون عباده من عبادة الله بل ينبغي ان يكون
 ابنا لله محبة لا آباء له وقال يري الآله والابرص ويجبي الموتى بمخلو سائر
 عبادة الله من بني آدم فرده عليهم بانه لا يستكف من ذكر المسيح ولا من هو
 اعلى منه في هذا المعنى وهم الملائكة الذين لا آباء لهم ولا أم لهم وتقدرون باذن
 الله تعالى على افعال اقوى واعجب من ابراء الآله والابرص واحياء الموتى
 فالتعجب والعلو انما هو في امر التجدد واطهار الآثار القوية لا في مطلق
 الشرف والكمال فلا دلالة على افضلية الملائكة

قد وقع الفراغ من كتابته بنوفيق الله تعالى
 واستعانته في يوم دوشنبه في وقت الصبح
 من بدو بايزيد بن عيسى غفر الله له ولوالديه تاريخ سنة ٩٦٠



٦١٩٤
 ١٦٤٤
 ٥٩٤٥٤١٥٦

نسخه ١١٠١

٦١٩٤
 ١٦٤٤
 ١٥٦

لحام

الشيخ الفاضل

لقد حق

مبدأ حسن اچند اكي يخلوان كيني

ابو ولين كور كه قوشش بددينه باش

ميدان حسن اچند اكي يخلوان كيني

ابو ولين كور كه قوشش بددينه باش

ميدان ميدان ميدان

ميدان ميدان

لقد حق القول على الذين هم

٧٠

ليس والقرآن الحكيم ليس والقرآن الحكيم انك لمن المرسلين
ليس والقرآن الحكيم ليس والقرآن الحكيم انك لمن المرسلين

ليس والقرآن الحكيم انك لمن المرسلين على صراط مستقيم

تنزيل العزيز الرحيم لنذركم ما انذرا باوهم فهم غافلون

لقد حق القول على اكثرهم فهم لا يؤمنون انا جعلنا في اعناقهم

اغلا لا فهم الا لا انقار فهم يفتخون

لقد حق القول على اكثرهم

لقد حق القول على اكثرهم

لقد حق القول على اكثرهم

لقد حق القول على اكثرهم